الجوهر النفيس في بيان علل الحديث

مقدم من الباحث

محمد سعيد محمد عبد الجليل

مدرس الحديث وعلومه

بكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق

جامعة الأزهر الشريف

من ٢٢٥٧ إلى ٢٣٥٦

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فمما لا شك فيه أن السنة النبوية بجميع أنواعها أصل للدين الحنيف مع كتاب الله عز وجل، وكلاهما وحي من الله عز وجل إلى نبيه الكريم قال تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤ ﴾[1]، وقد قضى الله سبحانه وأكَّد أن السنة مبينة لكتاب الله، قال تعالى: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[2].

. ولما كانت وظيفة السنَّة أنها موضحة لكتاب الله ومفصلة لمجمله ومضيفة لأحكامه ؛ وجب أن تكون محفوظة بحفظ الله، محفوفة برعاية الله حتى لا يضيع منها شيء ولا يدخل فيها ما ليس منها، ولذا ... تكفل الله بحفظها وصيانتها، في قوله تعالى (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)[3] . وفي قوله تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللَّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ [4]

ولما كان المسلمون مأمورين بإتباع النبي صلى الله عليه وسلم كان لابد أن يحافظوا على ما صدر عنه ومما لا يُختلف فيه أن الدين هو رأس مال المسلم، وقد عرف المسلم أن الدين لا يُفهم، والهداية لا تحصل، إلا بمعرفة أصول الدين كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، والإجماع والقياس لا يبنيان إلا عليهما.

، ولما كانت السنة بهذه المنزلة من العظمة في الشأن؛ كان من الأمور البدهية أن يحافظ عليها الرسول صلى الله عليه وسلم ويحفظها صحابته، ثم يأتي من بعدهم رجال يحملون

---

[1]) النجم:٣-٤

[2]) النحل:من الآية٤٤

[3]) الحجر:٩

[4]) النساء:من الآية٥٩

شرف خدمة هذا الدين بخدمة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكفى خادم الحديث فضلًا دخوله في دعوته – صلى الله عليه وسلم– حيث قال عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (نَضَّرَ[١] اللَّهِ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ) ، وأخرجه الترمذي بلفظ: "نضر الله امرأ سمع منا شيئًا فبلغه كما سمعه فرب مبلغ أوعى من سامع"[٢]. وقال الترمذي: "حسن صحيح" وعن زيد بن ثابت، قال: سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم– يقول: " نَضَّرَ الله أمرأ سمع مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حتى يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إلى من هو أَفْقَهُ منه وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ ليس بِفَقِيهٍ "[٣].

قال سفيان بن عيينة: "ليس من أهل الحديث أحد إلا وفي وجهه نضرة لهذا الحديث".[٤]

---

[١]) (نضّر) أي نعمه يروى بالتخفيف والتشديد من النضارة وهي في الأصل حسن الوجه والبريق وإنما أراد حسن خلقه وقدره (لسان العرب مادة نضر ج٥/ص٢١٢)

[٢]) أخرجه ابن حبان في صحيحه ذكر دعاء المصطفى صلى الله عليه وسلم لمن أدى من أمته حديثا سمعه ج١/ص٢٦٨ ح/ ٦٦ ، وأخرجه الشافعي في مسنده ج١/ص٢٤٠ ، وأخرجه الترمذي في سننه كتاب/ العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، باب/ ما جاء في الْحَثِّ على تَبْلِيغِ السَّمَاعِ ج٥/ص٣٣ح ٢٦٥٧ ، وقال أبو عِيسَى هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صحيح ، وأخرجه ابن ماجه في سننه باب / من بلغ علما ج١/ص٨٥ ح٢٣٢ . والحديث (صحيح) فرجاله ثقات و ذكره الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١/ ١٤٧ح٨٩ وقال: (حسن صحيح)

[٣]) أخرجه أبو داود في سننه كتاب / العلم ،باب / الحديث عن ببني إسرائيل ج٣/ص٣٢٢/ح٣٦٦٠، والترمذي في سننه كتاب/ العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باب/ بَاب ما جاء في الْحَثِّ على تَبْلِيغِ السَّمَاعِ ج٥/ص٣٣ ح٢٦٥٦ ،، وقال : وفي الْبَاب عن عبد اللَّهِ بن مَسْعُودٍ وَمُعَاذِ بن جَبَلٍ وَجُبَيْرِ بن مُطْعِمٍ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَأَنَسٍ قال أبو عِيسَى حَدِيثُ زَيْدِ بن ثَابِتٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ ،وأخرجه ابن ماجه في سننه بَاب من بَلَّغَ عِلْمًا ج١/ص٨٤ح ٢٣٠، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ج٥/ص١٨٣ح٢١٦٣٠، وأخرجه الدارمي في سننه باب /الاقتداء بالعلماء ج١/ص٨٦ح٢٢٩، وأخرجه ابن حبان في صحيحه ذكر وصف الغنى الذي وصفناه قبل ج٢/ص٤٥٤ح/٦٨٠، والحديث (صحيح) فرجاله ثقات وورد في صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢/ ١١٤٥ح/٦٧٦٦.

[٤]) شرف أصحاب الحديث ج١/ص١٩ ، التدوين في أخبار قزوين ج٤/ص٥٩

وقال –صلى الله عليه وسلم: "اللهم أرحم خلفائي" قيل: ومن خلفاؤك؟ قال: "الذين يأتون من بعدي يروون أحاديثي، ويعلمونها الناس"[١]. رواه الطبراني وغيره.

وكأن تلقيب المحدث بأمير المؤمنين مأخوذ من هذا الحديث، وقد لقب به جماعة منهم سفيان وابن راهويه والبخاري وغيرهم[٢]. وقد قيل في قوله تعالى:﴿ يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ ﴾[٣] ليس لأهل الحديث منقبة أشرف من ذلك لأنه لا إمام لهم غيره – صلى الله عليه وسلم. كذا في التدريب[٤] وعن أسامة بن زيد –رضي الله عنه– عن النبي –صلى الله عليه وسلم– أنه قال: "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين"..[٥]

وشهد التاريخ الصادق أن المسلمين في كل عصر ومصر بذلوا كل مستطاعهم لحفظ السنة من كل دخيل يدخل فيها سهواً أوعمداً، وإن علوم الحديث وقواعده التي

---

[١]) أخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق عن الحسن ج٥١/ص٦١/ح٥٩١٦ ، وأخرجه الأصبهاني في معجم السفر ج١/ص٤٢٦/ح١٤٥٤، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ج١/ص١٢٦وقال رواه الطبراني في الكبير وفيه رجل لم يسم وعن ابن عباس ورواه الطبراني في الأوسط وفيه أحمد بن عيسى بن عيسى الهاشمي قال الدارقطني كذاب وذكره ابن حجر في لسان الميزان ج١/ص٢٤١ت/٧٥٦ وذكر كلام الدارقطني فيه .
والحديث من هذا الطريق (موضوع)

[٢]) مرقاة المفاتيح ج١/ص٥٧ البخاري ،تذكرة الحفاظ ج١/ص٢٠٣/ت١٩٨ سفيان الثوري ، تذكرة الحفاظ ج٣/ص٩٩١/ت٩٢٥ الدارقطني ، تهذيب التهذيب ج٤/ص٢٩٧/ ت٥٩٠ شعبة بن الحجاج .

[٣]) الإسراء: ٧١

[٤]) تدريب الراوي ج٢/ص١٢٦

[٥]) أخرجه الطبراني في مسند الشاميين ج١/ص٣٤٤ ح/٥٩٩ ،وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد ج١/ص٥٩ح/٢١٧، وأخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج٤٣/ص٢٣٥ ت/٥٠٩٠،وذكره ابن عدي في الكامل ج٣/ص٣١ت/ ٥٩٣ خالد القرشي وقال: ابن عدي وهذه الأحاديث التي رواها خالد عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب كلها باطلة ،وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ج١/ص١٤٠وقال :رواه البزار وفيه عمرو بن خالد القرشي كذبه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل ونسبه إلى الوضع، والحديث بهذا الإسناد (موضوع)

قَعَّدوها لمعرفة صحيح حديث رسول الله وضعيفه، تدل على توفيق الله لهم على ما وهبهم من القوة في الإرادة والذكاء والفطنة. ففي كل عَصْرٍ تحمَّل علماء السنة مسؤوليتهم، فحموا السنة، وألَّفوا فيها تآليف، وحرروا المسائل، وترجموا لآلاف الرواة، وحكموا عليهم بعلم وخبرة وسبْر واستقراء، وأعطوا كل ذي حق حقه من الثقة والضعف.

هذا ومن أهم فنون علم الحديث: فن معرفة العلل، فإنه من أدقها وأطلبها للجهد والكدِّ، فإن هذا العلم لا يحصل إلا بجمع الطرق واستيعاب الرواة المهملين والمشتبهين والمؤتلفين والمختلفين وغيرهم ولا يقوم به إلا أفذاذ وأفراد.

وفي الصفحات الآتية نذكر لمحة عن علل الحديث تحت عنوان:

(الجوهر النفيس في بيان علل الحديث)

وقد انتظم البحث في هذه المقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

الفصل الأول في مفهوم العلة

ويشتمل على أربعة مباحث هي :-

- المبحث الأول :- ويشتمل على مطلبين :-

١- المطلب الأول : تعريف العلة وقياس اسم المفعول من المعنى اللغوي :-

٢- المطلب الثاني:تعريف العلة اصطلاحاً والعلاقة بين التعريف الاصطلاحي وأصول مادة "عل" في اللغة:

- المبحث الثاني :- ويشتمل على ثلاث مطالب وهي :-

١- المطلب الأول :موضوع علم العلل

٢- المطلب الثاني: شرف هذا العلم ومنزلته وأهميته

٣- المطلب الثالث: ثمرة هذا العلم:-

- المبحث الثالث :- ويشتمل على ثلاث مطالب وهي :-

١- المطلب الأول: تاريخ علم العلل

٢- المطلب الثاني: مؤسسوا علم العلل وأئمته

٣- المطلب الثالث : هل نحتاج اليوم إلى علم العلل؟:-

الفصل الثاني :- أسباب العلة وكيفية إدراكها

ويشتمل على مبحثين هما :-

- المبحث الأول : أسباب العلة:-
- المبحث الثاني :السبيل إلى معرفة العلل
- المبحث الثالث :هل في صحيح البخاري أحاديث معلة

الفصل الثالث: مواطن العلة وأنواعها :

ويشتمل على ثلاثة مباحث :-

- المبحث الأول : أقسام العلة
- المبحث الثاني : أجناس العلة
- المبحث الثالث :الرواية بالمعنى

ويشتمل هذا المبحث على ثلاثة مطالب هي :-

١- المطلب الأول :مفهوم الرواية بالمعنى

٢- المطلب الثاني :أسباب وقوع الرواة في أخطاء الرواية بالمعنى

٣- المطلب الثالث : منهج النقاد في كشف علل الرواية بالمعنى :

- الخاتمة: وتشمل خلاصة البحث وبعض الاقتراحات
- المراجع
- فهرس موضوعات البحث

الفصل الأول: في مفهوم العلة

ويشتمل على أربعة مباحث هي :-

المبحث الأول :- ويشتمل على مطلبين :-

١- المطلب الأول : تعريف العلة وقياس اسم المفعول من المعنى اللغوي :-

- العلة في اللغة مأخوذة من عَلَلَ، وتستعمل في :

١- العلل (وهو التكرار ، العلل الشرب الثاني يقال علل بعد نهل و عله أي سقاه السقية الثانية).[١]

٢- العِلّة وتستعمل عند أهل اللغة بمعنى ألهاه وحدث يشغل صاحبه عن وجهه كأن تلك العلة صارت شغلا ثانيا منعه عن شغله الأول وعلله بالشيء تعليلا أي لهاه به كما يعلل الصبي بشيء من الطعام يتجزأ به عن اللبن يقال فلان يعلل نفسه بتعلة و تعلل به أي تلهى به وتجزأ[٢].

٣- العِلّة وهي المرض، وصاحبها معتل ، و اعتل أي مرض فهو عليل ولا أعلك الله أي لا أصابك بعلة و اعتل عليه بعلة و اعتله اعتاقه عن أمر واعتله تجنى عليه قال ابن الأعرابي عل المريض يعل علة فهو عليل ،ورجل عللة أي كثير العلل ، ومن هذا الباب وهو باب الضعف العل من الرجال المسن الذي تضاءل وصغر جسمه[٣]

٤- قال القاري : والمُعَلَّل لُغَة: أَي من جِهَة اللُّغَة. (مَا فِيهِ عِلّة) أَي حرف من حُرُوف العِلّة، والأنسب أَن يُقَال: مَا نُسِب إِلَى عِلّة لتحصل الْمُنَاسبَة الْمَطْلُوبَة

---

[١]) مختار الصحاح ج١/ص١٨٩

[٢]) مختار الصحاح ج١/ص١٨٩، لسان العرب ج١١/ص٤٧١

[٣]) مقاييس اللغة ج٤/ص١٤

بَين عُمُوم الْمَعْنى اللّغَوِيّ والاصطلاحي، كَمَا هُوَ مُعْتَبر فِي نَظَائِره من الْحَج، وَالصَّوْم، والتصريف، وأمثال ذَلِك[١].

قياس اسم المفعول من المعنى اللغوي :-

قياس اسم المفعول من الفعل الثلاثي عل بالتشديد هو (معلول) ويأتي على وزن (فعيل) فيقال (عليل) و(أعل) قياس اسم مفعوله (معل) ، و(اعتل) قياس اسم مفعوله (معتل) و(علل) قياس اسم مفعوله (معلل)

وعليه فالأفصح أن يقال حديث (معل) أو (معتل) أما أن يقال حدبث (معلل أو معلول) فمحل خلاف قال الفيروز أبادي : فهو مُعَلٌّ وعَليلٌ، ولا تَقُلْ مَعْلولٌ، والمُتَكَلِمونَ يقولونَها، ولَسْتُ منه على ثَلَجٍ، وهو خلاف الأفصح [٢].

قال العراقي: والأجود أن يقال فيه: مُعَلّ – بلام واحدة – لا معلَّل[٣]،

وقال الحريري: إن إطلاق المعلول على الذي أصابته العلة وهم، وإنما يقال لذلك: معل، من أعله الله. وكذا قال ابن مكي وغيره، ولحن المحدثون في قولهم: حديث معلول، وقالوا: الصواب معل أو معلل ، والصواب أنه يجوز أن يقال: عله فهو معلول، من العلة، إلا أنه قليل. وممن نقل ذلك الجوهري في صحاحه، وابن القوطية في أفعاله، وقطرب في كتاب فعلت وأفعلت، وذكر ابن سيده في المحكم أن في كتاب أبي إسحاق في العروض معلول، ثم قال: ولست منها على ثقة[٤]

ويسميه أهل الحَدِيث الْمَعْلُول وَذَلِكَ مِنْهُم وَمن الْفُقَهَاء فِي قَوْلهم فِي بَاب الْقيَاس الْعلَّة والمعلول مرذول عِنْد أهل الْعَرَبيَّة واللغة

---

[١]) شرح نخبة الفكر للقاري (ص: ٢٥١)

[٢]) لسان العرب ج/١١ص٤٧١، القاموس المحيط (ص: ١٠٣٥) ، تاج العروس (٣٠/ ٤٧) ، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ٢٧٤)

[٣]) التقييد والإيضاح ج١/ص١١٧

[٤]) خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام (ص: ٥٢)

قلت قد سبقه إِلَى إِنْكَار هَذَا جمَاعَة مِنْهُم الحريري فَقَالَ الْمَعْلُول لَا يسْتَعْمل إِلَّا مَفْعُولا كَقَوْلِه عله يعله ويعله إِذا سقَاهُ ثَانِيًا[1]

قَالَ وَإِطْلَاق النَّاس لَهُ على الَّذِي أَصَابَته الْعلَّة وهم فَإِنَّهُ إِنَّمَا يُقَال لذَلِك معل وَقَالَ صَوَابه معتل أَو مُعَلل لِأَنَّهُ من الاعتلال وَالْعرْف فِيهِ فعله رباعي نقُول لَا أعلك الله قَالَ الْجَوْهَرِي أَي لَا أَصَابَك بعلة وَهَذَا معنى قَول الْمُصَنّف مرذول لِأَن الْمَعْرُوف عله بِالشرابِ فَهُوَ مَعْلُول أَي سقَاهُ مرّة بعد أُخْرَى وَأعله فَهُوَ مُعَلل وَلَا يُقَال مَعْلُول قَالَ صَاحب الْمُحكم اسْتعْمل أَبُو إِسْحَاق يَعْنِي الزّجاج لَفظه الْمَعْلُول فِي المتفاعل من الْعرُوض ثمَّ قَالَ والمتكلمون يستعملون لَفْظَة الْمَعْلُول فِي مثل هَذَا كثيرا وَلست مِنْهَا على ثِقَة وَلَا ثلج لِأَن الْمَعْرُوف إِنَّمَا هُوَ أعله الله فَهُوَ مُعَلل وذهب النووي وابن الصلاح إلى أن معلول لحنٌ، مع أنها وجدت في كلام البخاري والترمذي والدارقطني والحاكم، إلا أن لهذه اللفظة وجها في اللغة، فإن معلول مأخوذ من عُلَّ أي أصابه المرض، فكأن الحديث جعلت فيه علة[2]

٢- المطلب الثاني:تعريف العلة اصطلاحاً والعلاقة بين التعريف الاصطلاحي وأصول مادة "عل" في اللغة:

قال ابن الصلاح : الحديثُ المعلَّلُ: هو الحديثُ الذي اطُّلِعَ فيهِ على عِلَّةٍ تَقدَحُ في صحَّتِهِ مَعَ أنَّ ظاهِرَهُ السلامةُ منها ، ويتطرَّقُ ذلكَ إلى الإسنادِ الذي رجالُهُ ثقاتٌ، الجامعِ شروطَ الصِّحَّةِ مِنْ حيثُ الظاهِرُ. ويُسْتَعانُ على إدراكِها بتَفَرُّدِ الراوي، وبمخالفةِ غيرِهِ لهُ، معَ قرائِنَ تنضَمُّ إلى ذلكَ تُنَبِّهُ العارفَ بهذا الشأنِ على إرسالٍ في الموصولِ، أو وَقْفٍ في المرفوعِ، أو دُخُولِ حديثٍ في حديثٍ، أو وَهَمِ واهِمٍ بغيرِ ذلكَ بحيثُ يَغْلِبُ على ظنِّهِ ذلكَ، فيَحْكُمُ بهِ أو يتردَّدُ فيَتَوَقَّفُ فيهِ، وكلُّ ذلكَ مانعٌ مِنَ الحكمِ بصحَّةِ ما وُجِدَ ذلكَ فيهِ.

---

[1]) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٢/ ٢٠٤)

[2]) نفس المصدر (٢/ ٢٠٥)

وكثيراً ما يُعَلِّلُونَ الموصولَ بالمرسلِ، مثلُ أنْ يجيءَ الحديثُ بإسنادٍ موصولٍ، ويجيءَ أيضاً بإسنادٍ منقطِعٍ أقوىٰ مِنْ إسنادِ الموصولِ ، ولهذا اشتَمَلَتْ كُتُبُ عِلَلِ الحديثِ على جَمْعِ طُرُقِهِ.[١]

وعرفها النووي بقوله: ((عبارة عن سبب غامض قادح مع أن الظاهر السلامة منه)).[٢]

وقال العراقي : الحديث المعلل هو: الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهرة السلامة منها[٣]

قال زين الدين :والعلة في اصطلاح أئمة الحديث : عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت بالهمزة على الحديث[٤]

وقال القاري : (وَاصْطِلَاحا: مَا) فِيهِ أَي حَدِيث (فِيهِ) أَي وَفِي إِسْنَاده (عِلّة) وَهِي عبارَة عَن عيب خَفِي غامضٍ طَرَأَ على الحَدِيث، وقَدَح فِي صِحَّته مَعَ أَن الظَّاهِر السَّلامَة مِنْهُ.

. فَقَوله: (خَفِية قَادِحَة) صفتان كاشفتان لِأَن كلّ عِلّة خُفْيَة حَيْثُ اعْتبر الغموضة فِي تَعْرِيف الْعلَّة لَكِن لَا لإِخْرَاج الظَّاهِرَة، لِأَن الْخفية إِذا أثرَت فالجلية أولىٰ وَلِهَذَا لم يُقيد بهَا ابْن الصّلاح، وَقيد بهَا فِي " الْخُلَاصَة ". وَإِنَّمَا قيد بذلك لِأَن الظَّاهِرَة رَاجِعَة إِلَى ضعف الرَّاوِي، أَو عدم اتِّصَال السَّنَد، وَهُوَ محترَزٌ عَنهُ بِمَا تقدم. وَكَذَا قَوْله: قادحة، أَي فِي صِحَة الحَدِيث مَانِعَة عَن الْعَمَل بِهِ. [٥]

وَقَالَ الطِّيبِيّ: ويُطلِق بَعضهم اسْم الْعلَّة على مُخَالفَة لَا تَقْدَح، كإرسال مَا وَصله الثِّقَة الضَّابِط، حَتَّى قَالَ: من الصَّحِيح مَا هُوَ صَحِيح مُعَلل[٦] .

---

[١]) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث – (ص: ١٨٧) ، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص: ١١٦)

[٢]) التقريب مع التدريب ١/٢٥٢.

[٣]) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص: ١١٦)

[٤]) توضيح الأفكار ج٢/ص٢٦

[٥]) شرح نخبة الفكر للقاري (ص: ٢٥٢)

[٦]) التقريب والتيسير للنووي (ص: ٤٤) ،

قال المناوي : والعلة في اصْطِلَاح الْمُحدثين: مَا فِيهِ عِلَّة خَفِيَة على غير المتبحر فِي هَذَا الشَّأْن قادحة طرأت على الحَدِيث السَّالِم ظاهره مِنْهَا، فَخرج بالخفية الظَّاهِرَة كانقطاع وَضعف رَاوي. وبالقادحة غَيرهَا كَرِوَايَة الْعدْل الضَّابط.[١]

. ومعنى قولهم في التعريف الاصطلاحي "ظاهره السلامة" : أن الحديث توفرت فيه شروط الصحة الظاهرة، فالرواة ثقات، وقد توفر شرط الاتصال في الظاهر، والحديث ليس شاذا، ولكن يُكتشف أن أحد الرواة أخطأ في السند أو المتن بزيادة أو نقصان أو إبدال. إلا أن هناك من عرف العلة بغير هذا التعريف.

- قال الخليلي: الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على أقسام كثيرة صحيح متفق عليه وصحيح معلول... فأما الحديث الصحيح المعلول، فالعلة تقع للأحاديث من أنحاء شتى لا يمكن حصرها، فمنها أن يروي الثقات حديثاً مرسلاً، وينفرد به ثقة مسنداً، فالمسند صحيح وحجة، ولا تضره علة الإرسال[٢].
- وقال ابن خُشَيْش[٣] في كتابه (علوم الحديث): المعلل أن يروي عمن لم يجتمع به، إما بطريق التاريخ، كمن تتقدم وفاته عن ميلاد من يروي عنه، وإما طريق الجهة؛ بأن يروي الخراساني عن المغربي، ولم ينقل أن الخراساني انتقل من خراسان، ولا أن المغربي انتقل من المغرب[٤].

** ومن خلال نظرة متأنية لكتب العلل، وما أودعه فيها مؤلفوها مما يدخل في شرط العلل عندهم، نلحظ أنهم قد ذكروا فيها ما ينطبق عليه التعاريف السابقة أو بعضها، وبعضاً لا ينطبق عليه، ولا شك أن هذه الكتب وما فيها يجب أن تكون نصب أعيننا للخروج بتعريف دقيق وتصور واضح لمرادهم للعلة.

---

[١]) اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر (١/ ٣٤١)

[٢]) الإرشاد ١٥٧/١، ١٦٠.

[٣]) نقله عنه ابن الملقن في المقنع ٢١٣/١. وعنهما ابن حجر في النكت ٧٤٦/٢، إلا أنه تصحف اسمه في النكت إلى «ابن حبيش». مما جعل المحقق لا يعرفه.

[٤]) المقنع في علوم الحديث (١/ ٢١٣)

ونظراً لذلك فقد تتبعت كتاب ابن أبي حاتم، وبعض كتب العلل الأخرى، فتبين لي أن العلة ليست مقصورة على ما سبق ذكره في التعاريف السابقة، من الغموض، أو الخفاء أو القدح في صحة الحديث وغيرها، بل إنها تطلق على معان كثيرة جداً غير ما تقدم، وسأحاول أن أذكر أهمها فيما يلي، ثم نخلص منها إلى ما نراه تعريفاً مناسباً.

ولقد وقفت في هذه الكتب على كثير من الأمور التي قد يستغرب البعض من دخولها في مجال العلل، ومن ثم انطباق التعاريف السابقة عليها، فمن ذلك:

١- أنهم قد يدخلون في كتب العلل ما يشكل من أحاديث العقائد وما المراد بها:

ففي علل ابن أبي حاتم٢/٢٠٩ (٢١١٨) قال: سألت أبي عن تفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم:((الرحم شُجْنَة [١]من الرحمن، وأنها آخذة بحَقْو[٢] الرحمن))[٣].

فقال((قال الزهري: على رسول الله صلى الله عليه وسلم البلاغ ومنا التسليم، وقال: أمروا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما جاء. وحدثت عن معتمر بن سليمان، عن أبيه، أنه قال: كانوا يكرهون تفسير حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بآرائهم كما يكرهون تفسير القرآن برأيهم ، وقال الهيثم بن خارجة: سمعت الوليد بن مسلم يقول: سألت الأوزاعي، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، والليث بن سعد، عن هذه الأحاديث التي فيها الصفة والرؤية والقرآن؟ فقال[٤] : أمروها كما جاءت بلا كيف)) [٥].

---

[١]) أي قرابة مشتبكة كاشتباك العروق، وأصل الشِجُنة بالكسر والضم: شعبة في غصن من غصون الشجرة (النهاية ٢/٤٤٧٧).

[٢]) الأصل في الحَقْو: معقد الإزار، وجمعه أحْقٍ وأحْقاء، ثم سمي به الإزار للمجاورة (النهاية ١/٤١٧).

[٣]) أخرجه الطبري في تهذيب الآثار ج١/ص١٣٤ح/ ١٨٣عن أبي هريرة ، علل الحديث ج٢/ص٢٠٩ح/٢١١٨، والحديث له أصل في الصحيحين بألفاظ مختلفة صحيح البخاري كتاب /التفسير بَاب/ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ج٤/ص١٨٢٨ح/ ٤٥٥٢، وأيضاً كتاب / الأدب ، باب / من وَصَلَ وَصَلَهُ الله ج٥/ص٢٢٣٢ح/٥٦٤٣.

[٤]) كذا في المطبوع والنسخ الخطية، ولعل الصواب: ((فقالوا)). أو أن الصواب: ((وكلهم قال)).

[٥]) علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/ ٢٠٩) .

٢- وقد يسمون *النسخ* علة [١]:

ففي العلل ٤٩/١ (١١٤) قال: سمعت أبي وذكر الأحاديث المروية في: ((الماء من الماء))[٢]،حديث شعبة عن الحكم، عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري ((الماء من الماء)).فقال: هو منسوخ، نسخه حديث سهل بن سعد عن أبي بن كعب (أَنَّ الْفُتْيَا التي كَانُوا يَفْتُونَ أَنَّ الْمَاءَ من الْمَاءِ كانت رُخْصَةً رَخَّصَهَا رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم في بَدْءِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ أَمَرَ بِالِاغْتِسَالِ بَعْدُ) [٣].

وكما هو مشهور فقد سمى الترمذي النسخ علة من علل الحديث [٤].

٣- وقد يدخلون في كتب العلل استنباطهم لحكم فقهي قد يكون غريباً[٥]:

ففي العلل ٤٠٦/١ (١٢١٧) قال: سمعت أبي ذكر حديث حماد، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع،عن ابن عمر قال: كتب عمر إلى أمراء الأجناد أن ادع فلانا وفلانا ناسا

---

[١]) قواعد العلل وقرائن الترجيح (ص: ١٠)، مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ١٩١)

[٢]) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه كتاب/ الحيض بَاب إنما الْمَاءُ من الْمَاءِ ج١/ص٢٦٩/ح٣٤٣ عن أبي سعيد الخدري، وأخرجه أبو داود في سننه بَاب في الْإِكْسَالِ ج١/ص٥٥/ح٨٤، وأخرجه الترمذي في سننه كتاب/أبواب الطهارة باب/ما جاء أَنَّ الْمَاءَ من الْمَاءِ ج١/ص١٨٦ح/١١٢،وأخرجه ابن حبان في صحيحه ذكر الخبر الدال على إسقاط الاغتسال عن المحتلم الذي لا يجد بللا ج٣/ص٤٤٣ح/١١٦٨، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه باب إيجاب الغسل من الإمناء وأن كان الإمناء من غير جماع يلتقي فيه الختانان أو يتماسان كان الإمناء من مباشرة ج١/ص١١٧ح/٢٣٣.

[٣]) أخرجه أبو داود في سننه بَاب في الْإِكْسَالِ ج١/ص٥٥ح/٢١٤، وأخرجه الترمذي في سننه كتاب/أبواب الطهارة بَاب ما جاء أَنَّ الْمَاءَ من الْمَاءِ ج١/ص١٨٣ح/١١٠ قال أبو عِيسَى هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَإِنَّمَا كان الْمَاءُ من الْمَاءِ في أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ نُسِخَ بَعْدَ ذلك وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ من أَصْحَابِ النبي صلى الله عليه وسلم منهم أُبَيُّ بن كَعْبٍ وَرَافِعُ بن خَدِيجٍ وَالْعَمَلُ على هذا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ على أَنَّهُ إذا جَامَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ في الْفَرْجِ وَجَبَ عَلَيْهِمَا الْغُسْلُ وَإِنْ لم يُنْزِلَا، وأخرجه الدارمي في سننه باب/ إنما الماء من الماء ج١/ص٢١٣ح/٧٥٩، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ج٥/ص١١٥ح/٢١١٣٨، وأخرجه البيهقي في السنن الصغرى باب ما يوجب غسل الجنابة ج١/ص١٠٩ح/١٣٧. والحديث بهذا الإسناد (صحيح).

[٤])ذكره ابن الصلاح في علوم الحديث (ص٨٤)، وتابعه غير واحد.، قواعد العلل وقرائن الترجيح (ص: ١٠)،مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث – (ص: ١٩١)

[٥]) شرح الموقظة للذهبي (ص: ٨١)

قد انقطعوا من المدينة وخلوا منها فإما أن يرجعوا إلى نسائهم وإما أن يبعثوا إليهن بنفقة وإما أن يطلقوا ويبعثوا بنفقة ما مضى [١]. وقال ابن أبي حاتم : قال أبي نحن نأخذ بهذا في نفقة ما مضى.

وقد يذكرون آرائهم الفقهية أثناء بعض المسائل، بعد ذكرهم لعلل الحديث[٢]

- ففي العلل سألت أبا زرعة عن حديث خالد بن سلمة عن البهي عن عروة عن عائشة قالت (كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه)[٣] فقال ليس بذاك هو حديث لا يروى إلا من ذا الوجه فذكرت قول أبي زرعة لأبي رحمه الله فقال الذي أرى أن يذكر الله على كل حال على الكنيف وغيره على هذا الحديث[٤] ، ومثله الأحاديث ١/٤٤٩ (١٣٥٠)، و١/٤٧٨ (١٤٣١)، وغيرها.

٤- أنهم قد يذكرون ما وقع فيه التصحيف في كتب العلل: قال أبوزرعة فعلمت أنه صحف".[٥]

ففي علل ابن أبي حاتم ١/٤٤٦ (١٣٤١) قال: سمعت أبي، وحدثنا عن جندل بن والق عن عبيد الله بن عمرو، عن عبد الكريم، عن نافع، عن ابن عمر: ((أن النبي صلى الله

---

[١]) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه باب/ الرجل يغيب عن امرأته فلا ينفق عليها ج٧/ص٩٣ح/ ١٢٣٤٦ عبد الرزاق عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن بن عمر، علل الحديث لابن أبي حاتم ج١/ص٤٠٦/ح١٢١٧

[٢]) شرح الموقظة للذهبي (ص: ٨١)

[٣])أخرجه الإمام مسلم في صحيحه كتاب/الطهارة باب ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى فِي حَالِ الْجَنَابَةِ وَغَيْرِهَا ج١/ص٢٨٢ح/٣٧٣حدثنا أبو كُرَيْبٍ محمد بن الْعَلَاءِ وَإِبْرَاهِيمُ بن مُوسَى قالا حدثنا بن أبي زَائِدَةَ عن أبيه عن خَالِدِ بن سَلَمَةَ عن الْبَهِيِّ عن عُرْوَةَ عن عَائِشَةَ بلفظه، وأخرجه أبو داود في سننه بَاب في الرَّجُلِ يَذْكُرُ اللَّهَ تَعَالَى على غَيْرِ طُهْرٍ ج١/ص٥ح/١٨، وأخرجه الترمذي في سننه كتاب/الدعوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باب/ما جاء أَنَّ دَعْوَةَ الْمُسْلِمِ مُسْتَجَابَةٌ ج٥/ص٤٦٣ح٣٣٨٤قال أبو عِيسَى هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إلا من حديث يحيى بن زَكَرِيَّا بن أبي زَائِدَةَ وَالْبَهِيُّ أسمه عبد اللَّهِ،وأخرجه ابن ماجه في سننه بَاب ذِكْرِ اللَّهِ عز وجل على الْخَلَاءِ وَالْخَاتَمِ في الْخَلَاءِج١/ص١١٠ح/٣٠٢

[٤]) علل الحديث ج١/ص٥١ح/١٢٤

[٥]) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي – أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية (٢/ ٣٧٠)

عليه وسلم رجم يهودياً ويهودية) [١]،، وورد بزيادة (حيث بدأ حمد الله).قال أبي: كذا قال جندل. وإنما يروى: ((حيث تحاكموا إليه)) [٢]. وفي ٢/٧٠، قال أبي: كان ابن أبي سريح يقول: عن محمد بن ربيعة، أو سعيد بن محمد عن أبي عمرو وأبو أسباط بن محمد، عن عكرمة، عن ابن عباس، في قوله: ﴿إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِى شُغُلٍ فَٰكِهُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [٣] **تفسيره عن ابن عباس قال: افتضاض الأبكار.**

فقال ابن أبي سريح وصحف، فقال: ضرب الأوتار. وإنما هو: افتضاض الأبكار [٤].

وفي ٢/٥٢ (١٦٤١) قال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن حديث رواه قبيصة، عن الثوري، عن زيد بن أسلم، عن عياض بن عبد الله، عن أبي سعيد قال: ((كنا نورثه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) [٥]، يعني الجد.

---

[١]) أخرجه الترمذي في سننه كتاب/الحدود بَاب ما جاء في رَجْمِ أَهْلِ الْكِتَابِ ج٤/ص٤٣/ح١٤٣٦حدثنا إسحاق بن مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حدثنا مَعْنٌ حدثنا مَالِكُ بن أَنَسٍ عن نَافِعٍ عن بن عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قال أبو عِيسَى وفي الحديث قِصَّةٌ وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، مسند أحمد بن حنبل ج٢/ص٦٣/ح٥٣٠٠، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى ج٤/ص٢٩٤/ح٧٢١٧.والحديث (حسن) فيه جندل بن والق (صدوق) تهذيب التهذيب ج٢/ص١٠٢/ت١٩٢

[٢]) علل الحديث ج١/ص٤٤٦/ح١٣٤١ سمعت أبي وحدثنا عن جندل بن والق عن عبيدالله بن عمرو عن عبدالكريم عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم (رجم يهوديا ويهودية حين بدأ حمد الله) قال أبي كذا قال جندل وانما يروى (حيث تحاكموا اليه)، تهذيب الكمال ج٥/ص١٥٢/ ت ٩٧٧حيث بدأ حمد الله قال أبو زرعة وكانوا يستغربون هذا الحرف فلما قدمت الرقة كتبته عن جماعة حيث تحاكموا إليه فعلمت أنه صحف،، سؤالات البرذعي ج١/ص٣٧٠

[٣]) يس آية ٥٥

[٤]) الدر المنثور ج٧/ص٦٥ ، الكشاف ج٤/ص٢٤

[٥]) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ج٦/ص٢٥٩/ح٣١٢١٦ حدثنا قبيصة عن سفيان عن زيد بن أسلم عن عياض عن أبي سعيد بلفظه، وأخرجه أبو يعلى في مسنده ج ٢/ ص٣٤٦/ح١٠٩٥، وابن حجر في المطالب العالية باب/ميراث الجد ج٧/ص٥٠٠/ح١٥٣٣،و أخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج٤٣/ص١٦.

فقال أبو زرعة: هذا أخطأ فيه قبيصة؛ إنما هو: ((كنا نؤدي صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم))[١].

وأوضح ذلك ابن رجب في شرح العلل ٤٢٨/١، فقال: وروى بعضهم حديث: كنا نؤديه على عهد النبي صلى الله عليه وسلم – يريد زكاة الفطر – فصحف: ((نؤديه))، فقال: ((نورثه))، ثم فسره من عنده فقال: ((يعني الجد)). قال ابن رجب: كل هذا تصرف سيء، لا يجوز مثله.[٢]

ومثل ذلك في علل الدار قطني ١٦٤/١١، (٢١٩٧) وفي ٤٠٦/٢ (٢٧٢٥).

٥– وقد يعلون الحديث لأن أحد رواته اختصر المتن اختصاراً مخلاً، أو رواه بالمعنى فلم يؤده كما رواه غيره:[٣]

ففي علل ابن أبي حاتم ١٦٠/١ (٤٥٣): سمعت أبي يذكر حديث عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُشِيرُ فِي الصَّلَاةِ)[٤] .

قال أبي: اختصر عبد الرزاق هذه الكلمة من حديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه ضعف فقدم أبا بكر يصلى بالناس فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث)[٥]

---

[١]) التمييز ج١/ص١٩٠ ومن الاخبار التي رويت على الغلط والتصحيف عن عياض عن أبي سعيد قال كنا نورثه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني الجد سمعت ابا الحسين يقول هذا خبر صحف فيه قبيصة وانما كان الحديث بهذا الاسناد عن عياض قال كنا نوديه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني في الطعام وغيره في زكاة الفطر فلم يقر قراءته فقلب قوله الى أن قال يورثه ثم قلب له معنى فقال يعني الجد سمعت مسلما يقول، علل الحديث ج٢/ص٥٢/ح١٦٤١

[٢]) شرح علل الترمذي (١/ ١١٧)

[٣]) علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/ ٣٨٠)، قواعد العلل وقرائن الترجيح (ص: ٨٨)

[٤]) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه باب/الإشارة في الصلاة ج٢/ ص ٢٥٨/ح٣٢٧٦ .

[٥]) والحديث أخرجه الحميدي في مسنده ج٢/ص٤١٣/ح٩٢٧حدثنا الحميدي قال ثنا سفيان قال ثنا أبو حازم قال سمعت سهل بن سعد يقول خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلح بين عمرو بن عوف في شيء وقع بينهم حتى تراموا بالحجارة فحضرت الصلاة فأذن بلال واحتبس رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقدم أبو بكر يصلي بالناس فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يتخلل الصفوف فلما انتهى الى

قال أبي أخطأ عبد الرزاق في اختصاره هذه الكلمة لأن عبد الرزاق اختصر هذه الكلمة وأدخله في باب من كان يشير بأصبعه في التشهد وأوهم أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أشار بيده في التشهد وليس كذاك هو قلت لأبي فإشارة النبي صلى الله عليه وسلم إلى أبي بكر؟ قال: كان في الصلاة أو قبل دخول النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة ؟ فقال :أما في حديث شعيب عن الزهري فلا يدل على شيء من هذا[١].

٦- وقد يدخلون في كتب العلل الاستفهام عن أحد الرواة الواردين في الإسناد، من هو وهل هو ابن فلان أو ابن فلان، فقط، وقد لا يكون في هذا الحديث علة:[٢]

مثال : قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه محمد بن مسلم بن أبي الوضاح عن زكريا عن الشعبي عن مسروق عن ابن مسعود قال (ما نسيت من الأشياء فإني لم أنس تسليم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يمينه وشماله)[٣] قال أبي كنا نرى أن هذا زكريا بن أبي زائدة حتى قيل لي أنه زكريا بن حكيم الحبطي والله أعلم[١]

الصف الذي يلي أبا بكر أخذ الناس في التصفيح وكان أبو بكر رجلا لا يلتفت في الصلاة فلما سمع ذلك التفت فأبصر رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أثبت فرفع أبو بكر رأسه الى السماء فشكر الله ورجع القهقري وتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلواته فقال يا أبا بكر ما منعك حين أشرت إليك فقال ما كان الله ليرى بن أبي قحافة بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم إنحرف رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الناس فقال يا أيها الناس ما لكم حين نابكم في صلوتكم شيء أخذتم في التصفيح إنما التصفيح للنساء والتسبيح للرجال من نابه شيء في صلاته فليقل سبحان الله، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير ج٦/ص١٧٦/ح٥٩١٤.

[١]) علل الحديث ج١/ص١٦٠ ح/ ٤٥٣

[٢]) شرح الموقظة للذهبي (ص: ٨١) ، التعريف بعلم العلل (ص: ٤

[٣]) أخرجه ابن حبان في صحيحه ج٥/ص٣٣٣/ح١٩٩٤- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُكْرَمٍ قَالَ حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاحِمٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ وَضَّاحٍ عَنْ زَكَرِيَّا عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ مَا نَسِيتُ مِنَ الأَشْيَاءِ فَإِنِّي لَمْ أَنْسَ تَسْلِيمَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي الصَّلاةِ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ السَّلامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ ثُمَّ قَالَ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ خَدَّيْهِ صلى الله عليه وسلم ،

- وعلى نفس المثال المسائل رقم (٢٩٥، ٣٤٩، ٤٢٤، ٦٦٠، ٦٩٣، ١١٠٨، ١١٦٦، ١٢٦٠، ١٤٥٩، ١٤٦٥).

- أو السؤال عن نسبه فقط: سألت أبي عن حديث رواه الوليد قال حدثنا الاوزاعي قال حدثني محمد بن إبراهيم قال حدثني أبو عبد الله أن ابن عابس الجهني أخبره (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له يا ابن عابس ألا أدلك أو قال ألا أخبرك بأفضل ما تعوذ به المتعوذون قال بلى يا رسول الله فقال (قل أعوذ برب الفلق) و(قل أعوذ برب الناس) هاتين السورتين)[٢] ،، قال أبي يقال إن ابن عابس هو عقبة بن عامر بن عابس[٣]

- وعلى نفس المثال انظر٢/٧٥ (١٧١٨). و٢/٣٥٨ (٢٥٩٣).

- أوفي تعيين المبهم، قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث (يَكُونُ اخْتِلَافٌ عِنْدَ مَوْتِ خَلِيفَةٍ فَيَخْرُجُ رَجُلٌ من أَهْلِ الْمَدِينَةِ هَارِبًا إلى مَكَّةَ فَيَأْتِيهِ نَاسٌ من أَهْلِ مَكَّةَ فَيُخْرِجُونَهُ وهو كَارِهٌ فَيُبَايِعُونَهُ بين الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ وَيُبْعَثُ إليه بَعْثٌ من الشَّامِ فَيُخْسَفُ بِهِمْ بِالْبَيْدَاءِ بين مَكَّةَ وَالْمَدِينة.)[٤]

- قال ابن أبي حاتم: فقلت لأبي من صاحبه هذا قال: عبد الله بن الحرث[٥]

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير ج١٠/ص١٢٦/ح١٠١٨٦حدثنا عبد اللَّهِ بن أَحْمَدَ بن حَنْبَلٍ حدثني مَنْصُورُ بن أبي مُزَاحِمٍ به وبلفظه.

[١]) علل الحديث ج١/ص١٠٩/ح٢٩٥

[٢])أخرجه الإمام أحمد في مسنده ج٤/ص١٥٢/ح١٧٤٢٧، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى ج٤/ص٤٤٠/ح٧٨٤٧،وأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده ج٢/ص٥١/ ح٥٥٨، وأخرجه أبوبكر الشيباني في الآحاد والمثاني ج٥/ ص٣٥/ ح٢٥٧٤.

[٣]) علل الحديث ج٢/ص٧٥/ح١٧١٨

[٤])أخرجه أبو داود في سننه ج٤/ص١٠٧/ح٤٢٨٦حدثنا محمد بن الْمُثَنَّى ثنا مُعَاذُ بن هِشَامٍ حدثني أبي عن قَتَادَةَ عن صَالِحٍ أبي الْخَلِيلِ عن صَاحِبٍ له عن أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظه، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ج٦/ص٣١٦ /ح٢٦٧٣١، وإسحاق بن راهويه في مسنده ج٤/ص١٧٠/ح١٤١.

[٥]) علل الحديث ج٢/ص٤١٠/ح٢٧٤٠م

- أو في تسمية من ورد في الإسناد بكنيته وقد يكون صحابياً[١] ،كما في علل الترمذي حدثنا محمد بن صُدْرَانَ أبو جَعْفَرٍ الْبَصْرِيُّ حدثنا طَالِبُ بن حُجَيْرٍ عن هُودِ بن عبد اللَّهِ بن سَعْدٍ عن جَدِّهِ مَزِيدَةَ قال (دخل رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يوم الْفَتْحِ وَعَلَى سَيْفِهِ ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ قال طَالِبٌ فَسَأَلْتُهُ عن الْفِضَّةِ فقال كانت قَبِيعَةُ السَّيْفِ فِضَّةً)[٢]
- قال الترمذي : سألت محمدا عن هذا الحديث فقال هود هو ابن عبد الله بن سعد وجده اسمه مزيدة العصري له صحبة وله أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم [٣].
- ومثله أحاديث رقم ١/٥٣٧، و٢/٨١٢، ٧٠٣.
- أو أن فلاناً لم يسمع من فلان: حدثنا الْعَبَّاسُ بن عُثْمَانَ الدِّمَشْقِيُّ ثنا الْوَلِيدُ بن مُسْلِمٍ عن بن لَهِيعَةَ حدثني أبو الْأَسْوَدِ عن عُرْوَةَ عن عَلِيِّ بن أبي طَالِبٍ قال قال رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم (من بَنَى لله مَسْجِدًا من مَالِهِ بَنَى الله له بَيْتًا في الْجَنَّةِ)[٤]
- قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن رواية عروة عن علي فقال مرسل[٥]
- ولعل دخول ما تقدم في العلل، لما وجد في بعض الصور من اشتباه اسم الثقة بالضعيف، أو دفع ضعف الإسناد الذي فيه مبهم بمعرفته، ونحو ذلك

---

[١]) شرح الموقظة للذهبي (ص: ٨١) ، التعريف بعلم العلل (ص ٤،٥

[٢]) سنن الترمذي كتاب/الجهاد بَاب ما جاء في السُّيُوفِ وَحِلْيَتِهَا ج٤/ص٢٠٠/ح١٦٩٠به وبلفظه، قال أبو عِيسَى وفي الْبَاب عن أَنَسٍ وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَجَدُّ هُودٍ اسْمُهُ مَزِيدَةُ الْعَصَرِيُّ، وأخرجه أبوبكر الشيباني في الآحاد والمثاني ج٣/ص٣١٥/ح١٦٩١،

[٣]) علل الترمذي ما جاء في السيوف وحليتها ج١/ص٢٧٨/ح٥٠٨

[٤]) أخرجه ابن ماجه في سننه كِتَاب الْمَسَاجِدِ وَالْجَمَاعَاتِ ،بَاب من بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا ج١/ص٢٤٣/ح٧٣٧ به وبلفظه،والطبراني في المعجم الأوسط ج٣/ص٣١٣/ح٣٢٥٩،
وأبو نعيم في حلية الأولياء ج٢/ص١٨٠،

[٥]) علل الحديث ج١/ص٥٤/ح١٣٨

٧- كما يوردون كثيراً من الأحاديث التي تفرد بها أصحابها، ولا علة لها سوى ذلك، وقد تكون صحيحة، مثال: سمعت أبي يقول روى أبو عَوَانَةَ عن بُكَيْرِ بن الْأَخْنَسِ عن مُجَاهِدٍ عن بن عَبَّاسٍ قال (فَرَضَ الله الصَّلَاةَ على لِسَانِ نَبِيِّكُمْ صلى الله عليه وسلم في الْحَضَرِ أَرْبَعًا وفي السَّفَرِ رَكْعَتَيْنِ وفي الْخَوْفِ رَكْعَةً)[١] وسمعت أبي يقول ولم يرو أبو عوانة عن معاوية بن قرة إلا حديثا في قوله (إن ناشئة الليل)[٢] .

وله أمثلة كثيرة في علل الترمذي، انظر مثلاً: ١/٤٧٦، ٤٧٧، ٥٠٤، ٥١٠، وغيرها.

بل وأحياناً يوردون ما تفرد به الصحابي مثال ماورد في علل الترمذي: قال يزيد بن هارون أخبرنا محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن مرثد بن عبد الله اليزني عن أبي عبد الرحمن الجهني قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إني راكب غدا إلى يهود)[٣] فسألت محمدا فقال عن أبي بصرة أصح، وعن أبي عبد الرحمن الجهني وهم فيه ابن إسحاق والصحيح عن أبي بصرة، قلت له أبو بصرة ما اسمه فقال حميل بن بصرة ويقال بصرة بن أبي بصرة والصحيح حميل بن بصرة[٤].

---

[١])أخرجه الإمام مسلم في صحيحه كتاب/صلاة المسافرين وقصرها باب/صلاة المسافرين وقصرها ج١/ص٤٧٩/ح٦٨٧به وبلفظه، وأبو داود في سننه كتاب/الصلاة بَاب/ من قال يُصَلِّي بِكُلِّ طَائِفَةٍ رَكْعَةً ولا يَقْضُونَ ج٢/ص١٧/ح١٢٤٧،و النسائي في السنن الكبرى كتاب/صلاة الخوف ج١/ص٥٩١/١٩٢٠، وابن ماجه في سننه كتاب/إقامة الصلاة والسنة فيها باب/تقصير الصلاة في السفر ج١/ص٣٣٩/ح١٠٦٨، والإمام أحمد في مسنده ج١/ص٢٤٣/ح٢١٧٧، وابن حبان في صحيحه باب صلاة الخوف ذكر وصف الخوف عند التقاء المسلمين وأعداء الله الكفرة ج٧/ص١١٩/ح٢٨٦٨.

[٢]) علل الحديث ج١/ص١١٩/ح٣٢٣

[٣])أخرجه الإمام أحمد في مسنده ج٤/ص١٤٣/ح١٧٣٣٤به وبلفظه ، وأبو يعلى في مسنده ج٢/ص٢٣٥/ح٩٣٦، وابن عبد البر في التمهيد ج١٧/ص٩٣، والبخاري في الأدب المفرد باب لا يبدأ أهل الذمة بالسلام ج١/ص٣٧٧/ح١١٠٢.

[٤]) علل الترمذي أبواب الاستئذان والآداب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على محمد وآله وسلم ما جاء في التسليم على أهل الذمة

٨- وقد يذكرون في أحاديث العلل أن حديثاً ما أصح ما ورد في الباب مثل ما ورد في علل الحديث، إِسْرَائِيلُ عن يُوسُفَ بن أبي بُرْدَةَ عن أبيه حَدَّثَتْنِي عَائِشَةُ رضي الله عنها (أَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خَرَجَ من الْغَائِطِ قال غُفْرَانَكَ) [١] قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول أصح حديث في هذا الباب يعني في باب الدعاء عند الخروج من الخلاء حديث عائشة[٢]. ويقصدون به في الغالب أنه أقل ضعفاً[٣]

٩- أو يذكرون أن هذا الحديث أصح من ذاك الحديث: وسمعت أبي يقول[٤] حديث أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم (يقطع الصلاة الكلب الأسود البهيم)[٥] أصح من حديث أبي سعيد (لا يقطع الصلاة شيء)[١].

ج١/ص٣٤٢/ح٦٣٥.

[١])أخرجه أبو داود في سننه بَاب ما يقول الرَّجُلُ إذا خَرَجَ من الْخَلَاءِ ج١/ص٨/ح٣٠حدثنا عَمْرُو بن مُحَمَّدٍ النَّاقِدُ ثنا هَاشِمُ بن الْقَاسِمِ به وبلفظه، والترمذي في سننه كتاب/أبواب الطهارة بَاب ما يقول إذا خَرَجَ من الْخَلَاءِ ج١/ص١٢/ح٧، قال أبو عِيسَى هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إلا من حديث إِسْرَائِيلَ عن يُوسُفَ بن أبي بُرْدَةَ وأبو بُرْدَةَ بن أبي مُوسَى اسْمُهُ عَامِرُ بن عبد اللَّهِ بن قَيْسٍ الْأَشْعَرِيُّ ولا نَعْرِفُ في هذا الْبَابِ إلا حَدِيثَ عَائِشَةَ رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم ،والنسائي في السنن الكبرى كتاب/عمل اليوم والليلة ما يقول إذا خرج من الخلاء ج٦/ص٢٤/ح٩٩٠٧،وابن ماجه في سننه كتاب/الطهارة وسننها بَاب ما يقول إذا خَرَجَ من الْخَلَاءِ ج١/ص١١٠/ح٣٠٠،والإمام أحمد في مسنده ج٦/ص١٥٥/ح٢٥٢٦١،والدارمي في سننه كتاب/الطهارة بَاب ما يقول إذا خَرَجَ من الْخَلَاءِ ج١/ص١٨٣/ح٦٨٠،وأخرجه الحاكم في المستدرك كتاب/الطهارة ج١/ص ٢٦١/ح٥٦٢، وابن حبان في صحيحه ذكر ما يستحب للمرء أن يسأل الله جل وعلا المغفرة عند خروجه من الخلاء ج٤/ ص٢٩١/ ح١٤٤٤.

[٢]) علل الحديث ج١/ص٤٣/ح٩٣

[٣]) شرح ألفية العراقي – عبد الكريم الخضير (٥/ ٣٣)

[٤]) علل الحديث ج١/ص٧٦/ ح٢٠٤

[٥]) أخرجه ابن ماجه في سننه باب/ ما يقطع الصلاة ج١/ص٣٠٦/ح٩٥٢حدثنا محمد بن بَشَّارٍ ثنا محمد بن جَعْفَرٍ ثنا شُعْبَةُ عن حُمَيْدِ بن هِلَالٍ عن عبد اللَّهِ بن الصَّامِتِ عن أبي ذَرٍّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه

- وعلى العكس من ذلك، قد يذكرون أنه لم يصح في هذا الباب شيء: سمعت أبي يقول في حديث: حدثنا عبد اللَّهِ حدثني أَبِي ثنا عَلِيُّ بن إِسْحَاقَ أنا عبد اللَّهِ أنا بن لَهِيعَةَ عن عبد اللَّهِ بن هُبَيْرَةَ عن حَنَشٍ عَنِ بن عَبَّاسٍ أن رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم (كان يَخْرُجُ فَيُهَرِيقُ الْمَاءَ فَيَتَمَسَّحُ بِالتُّرَابِ فَأَقُولُ يا رَسُولَ اللَّهِ إن الْمَاءَ مِنْكَ قَرِيبٌ فيقول وما يُدْرِينِي لعلي لاَ أَبْلُغُهُ)[٢] فقال أبي لا يصح هذا الحديث ولا يصح في هذا الباب حديث[٣]
- ومثله أحاديث رقم (٩٤، ٩٩، ١٠١).

١٠- أو أنه ليس له أصل، قال ابن أبي حاتم :سألت أبي عن حديث رواه وهب بن جرير عن شعبة عن أبي حصين عن يحيى بن وثاب عن أبي عبد الرحمن السلمي عن أم حبيبة (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى على الخمرة[٤])[١] قال ابن أبي حاتم: قال أبي: هذا حديث ليس له أصل لم يروه غير وهب[٢].

وسلم يَقْطَعُ الصَّلاةَ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ الأَسْوَدُ فَقُلْتُ يَا أَبَا ذَرٍّ مَا بَالُ الأَسْوَدِ مِنَ الأَحْمَرِ مِنَ الأَصْفَرِ فَقَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَمَا سَأَلْتَنِي فَقَالَ الأَسْوَدُ شَيْطَانٌ)، والإمام أحمد في مسنده ج٥/ص١٦١/ح٢١٤٦٧،وأخرجه الدارمي في سننه كتاب/الصلاة بَاب ما يَقْطَعُ الصَّلَاةَ وما لَا يَقْطَعُهَا ج١/ص٣٨٥/ح١٤١٤،أخرجه ابن حبان في صحيحه ذكر البيان بأن ذكر الكلب في هذا الخبر أطلق بلفظ العموم والقصد منه بعض الكلاب لا الكل ج٦/ص١٤٩/ح٢٣٨٨، وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ج٨/ص١٦٩ /ح٨٢٩٩.

[١]) أخرجه أبو داود في سننه كتاب /الصلاة بَاب من قال لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ ج١/ص١٩١/ح٧١٩حدثنا محمد بن الْعَلَاءِ ثنا أبو أُسَامَةَ عن مُجَالِدٍ عن أبي الْوَدَّاكِ عن أبي سَعِيدٍ قال قال رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ وادرؤوا ما اسْتَطَعْتُمْ فَإِنَّمَا هو شَيْطَانٌ) ، والدارقطني في سننه ج١/ص٣٦٨/ح٥، وعبد الرزاق في مصنفه باب/ما يقطع الصلاةج٢/ص٢٧/ح٢٣٥٠.

[٢]) أخرجه الإمام مسند أحمد في مسنده ج١/ص٢٨٨/ح٢٦١٤به وبلفظه،وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير ج١٢/ص٢٣٨/ح١٢٩٨٧، وابن المبارك في الزهد ج١/ص٩٨/ ح ٢٩٢.والحديث (ضعيف) فيه (ابن لهيعة) وهو ضعيف .

[٣]) علل الحديث ج١/ص٤٣/ح٩٤

[٤]) الخمرة بخاء معجمة مضمومة سجادة صغيرة من سعف النخل أو خوصه بقدر ما يسجد المصلي أو فويقه (فيض القدير ج٥/ص٢٢٢)

١١- أو موضوع :مثل قول ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث بَقِيَّةُ بن الْوَلِيدِ عن مُعَاوِيَةَ بن يحيى عن مُوسَى بن عُقْبَةَ عن نَافِعٍ عَنِ بن عُمَرَ قال قال رسول اللَّهِ صلى اللَّهُ عليه وسلم رُبَّ صَائِمٍ حَظُّهُ من صِيَامِهِ الْجُوعُ وَالْعَطَشُ وَرُبَّ قَائِمٍ حَظُّهُ من قِيَامِهِ السَّهَرُ)[٣] قلت لأبي فمعاوية هذا من هو قال لا يدري غير أن الحديث بهذا الإسناد منكر[٤]

وغير هذا كثير مما تكون العلة فيه ظاهرة، كالتعليل بضعف الراوي، أو انقطاع الإسناد، بل وقد تكون غير قادحة، كتفرد الثقة، أو تعيين مبهم، أو نحو ذلك مما سيأتي بمشيئة الله.

ومما تقدم يتضح أن العلة ليست خاصة بما فيه غموض أو خفاء، أو أنها كلها قادحة في الحديث، وغير ذلك مما تقدمت الإشارة إليه، وذلك أننا رأينا من خلال الأمثلة السابقة أنهم قد يعلون بأشياء ظاهرة وواضحة، وقد لا تكون سبباً في عدم قبول الحديث، كما نجدهم كثيراً ما يعلون بأمور ظاهرة جداً كضعف الراوي أو الانقطاع ونحوه

** ولما تقدم وللخروج بتعريف يجمع بين الأمور السابقة وبين التعاريف المتقدمة، يمكن القول بأن العلة يمكن أن تعرف:-

---

[١]) صحيح ابن حبان ج٦/ص٨٦/ح٢٣١٢- أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى بْنِ السَّكَنِ الْبَلَدِيُّ بِوَاسِطَ قَالَ حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ الْحَكَمِ الرَّسْعَنِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي حَصِينٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يُصَلِّي عَلَى الْخُمْرَةِ،وأخرجه الطبراني في المعجم الكبيرج٢٣/ص٢٤٢

ح/٤٨٢، وأبو يعلى في مسنده ج١٣/ص٥٥/ح٧١٣١.

[٢]) علل الحديث ج١/ص١٢٣/ح٣٣٧

[٣])أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ج١٢/ص٣٨٢/ح١٣٤١٣، حدثنا الْحُسَيْنِ بن السَّمَيْدَعِ الأَنْطَاكِيُّ ثنا مُوسَى بن أَيُّوبَ النَّصِيبِيُّ به وبلفظه ،وذكر الذهبي في الميزان ج٨/ ص١٩٣/ ت٦٩٢(فأما قول ابن أبي حاتم في العلل أن الحديث منكر يريد من هذا الوجه وإلا فقد رواه النسائي في سننه الكبرى وابن ماجه والحاكم في المستدرك من حديث أبي هريرة وقال إنه صحيح على شرط البخاري)

[٤]) علل الحديث ج١/ص١٢٥/ح٣٥٤

((بتعريف عام، وهو أنها تطلق على كل أمر يشكل أو يستغرب في الحديث، سواء كان في السند أو المتن، ظاهراً كان أم خفياً.))

- مفهوم العلة من جهة الإسناد عند المحدثين المتقدمين يشمل كل ما يطرأ على الإسناد مما يقدح فيه من أسباب الوهم والخطأ، أومن ضعفٍ وجرحٍ في الراوي، مما يدل على عدم حفظ أو ضَبط الراوي لمرويَّاته، وسواء كانت هذه العلة من ثقةٍ معروفٍ بالإتقانِ، أو كانت من ضعيفٍ مجروح بالاتفاقِ، أو كانت هذه العلَّة ظاهرة واضحة جلية، أو كانت خفية غامضة دقيقة، كل ذلك يسمى عندهم علَّة، إلا أن الغالب مما يطلق عليه علَّة عندهم الأسباب الخفية الغامضة، ونرى في كتب أئمة العلل الشيء الكثير مما يدل على ذلك[١].

ويمكن تبعاً لذلك أن تقسم إلى قسمين: علة ظاهرة، وعلة خفية.

فالقسم الأول،

وهو العلة الظاهرة يدخل فيه التعليل بأمور ظاهرة، كوجود الضعيف في الإسناد أو الانقطاع، أو كون الخطأ ظاهراً، أو غير ذلك، أو التعليل بالتفرد أو النسخ أو التصحيف، وغيرها.

وعلى هذا القسم يحمل قول ابن الصلاح: (ثم اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه، من باقي الأسباب القادحة في الحديث، المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل) [٢]، ولذا نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسؤ الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح، وسمى الترمذي النسخ علة من علل الحديث، ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف، نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط حتى قال: من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلوم، كما قال بعضهم من الصحيح ما هو صحيح شاذ،، كما يدخل فيه تعريف الخليلي وابن خشيش المتقدمين.

---

[١]) منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل (ص: ٩٧)

[٢]) علوم الحديث (ص ٨٤).

- وهذا القسم قد يكون قادحاً في صحة الحديث، كوجود الضعيف في إسناده، أو الانقطاع، أو غيره من موجبات الضعف، وقد لا يكون قادحاً كالتفرد من قبل الثقة من غير مخالفة، أو تعيين مبهم، أو تسمية من ورد بكنيته، أو النسخ، أو غير ذلك مما تقدم.

وأما القسم الثاني:-

فهو العلة الخفية، وهي التي ينطبق عليها التعريف المشهور للعلة من كونها سبب خفي غامض يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه، وهذا القسم العلة فيه غير ظاهرة، وذلك مثل مخالفة الثقة لغيره من الثقات أو نحوه، مما لا يمكن معرفته والتوصل إليه إلا بعد البحث والتنقيب.

وعلى هذا القسم تحمل بقية التعاريف للعلة والتي تقدم ذكر بعضها.، وهذا القسم الغالب عليه أنه قادح في تلك الرواية المعلولة بعينها، والله أعلم.

ومع ما تقدم بيانه إلا أن الكثير من العلماء لم يعرفوا العلة إلا بالتعريف الثاني فقط، وحاولوا تخريج وجود مالا ينطبق عليه هذا التعريف مما تقدم بيانه في القسم الأول، بقولهم (إن هذا التعريف للعلة أغلبي أو نحو ذلك) [١]، وذلك لما وجوده من أمثلة تخالف هذا التعريف الذي تبنوه في كتب العلل.

قلت: وهذا الكلام ليس بدقيق تماماً، فقد قدمت بأن كتب العلل يجب أن تكون نصب أعيننا للخروج بتعريف دقيق للعلة؛ والذي وجدناه فيها ليس أمثلة قليلة حتى يقال إن ما ذكروه تعريف أغلبي، بل وجدنا أمثلة كثيرة ومختلفة لما رجحته من تعريف، وقد ذكرت بعضها فيما تقدم .

بل إن عبارة ابن الصلاح، والتي تقدم ذكرها، وكانت أقوال هؤلاء العلماء شرحاً لها،على كثرة هذا الأمر، لا قلته، حتى يقال لما عداه أغلبي، فقد قال: ولذلك نجد في كتب علل

---

[١]) انظر فتح المغيث ٢١٨/١، توضيح الأفكار ٢٧/٢، توجيه النظر ٦٠٢/٢.

الحديث الكثير من الجرح بالكذب والغفلة... الخ. وقال أيضاً: وكثيراً ما يعللون الموصول بالمرسل... الخ[١].

وذهب الحافظ ابن حجر إلى آخر، فقال في النكت ، عند ذكره لكلام ابن الصلاح المتقدم ((ثم اعلم أنهم قد يطلقون اسم العلة على غير ما ذكر)). قال: مراده أن ما حققه من تعريف المعلول قد يقع في كلامهم ما يخالفه. وطريق التوفيق بين ما حققه من تعريف المعلول قد يقع في كلامهم ما يخالفه. وطريق التوفيق بين ما حققه المصنف وبين ما يقع في كلامهم أن يقال: أن اسم العلة إذا أطلق على حديث لا يلزم منه أن يسمى الحديث معلولاً؛إذ المعلول ما علته قادحة خفية، والعلة أعم من أن تكون قادحة أو غير قادحة خفية أو واضحة[٢].

قلت: وفي هذا الكلام نظر، إذ إن كل حديث كانت فيه علة فهو معلول، وإلا فماذا يسمى؟؟

ولعل الذي دعا الحافظ إلى هذا لكلام هو تبنيه لتعريف ابن الصلاح كغيره من العلماء ولا أدل على ذلك من قوله المتقدم: إذ المعلول ما علته قادحة خفية... الخ، فهو يرى أن هذا هو تعريف الحديث المعلول، وقد تقدم أن هذا ليس بدقيق.

والذي يظهر أن اتفاق أكثر العلماء على قصر العلة على القسم الثاني الذي قدمناه، لعل السبب في ذلك هو تقليدهم لابن الصلاح، إذ هو أول من ذكره وحرره، وتابعه من جاء بعده عليه، وإن كان بعضهم زاد عليه بعض القيود[٣].

علماً بأن الإمام ابن الصلاح إنما وجد في القرن الخامس، وجل كتب العلل إنما ألفت قبله، فالأولى أن يؤخذ التعريف مما حوته هذه الكتب، لا أن يحمل ما فيها على تعريف من تأخر عن زمن مؤلفيها، إذ هي الأساس والأصل، وهي التطبيق الفعلي لعلم العلل.

---

[١]) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث – ت فحل (ص: ١٩١) ، شرح علل الترمذي (١/ ١١٩)

[٢]) النكت على ابن الصلاح ٢/٧٧١.

[٣]) انظر تعريف العلة ص٧،٨

** وخلاصة ما تقدم أن يقال إن التعريف المشهور للعلة، ينطبق على قسم من أقسام العلة، وهو العلة الخفية، وهناك قسم آخر، وهو العلة الظاهرة، وذلك جمعاً بين الأقوال المتقدمة في تعريف العلة، وبين ما هو موجود فعلاً في كتب العلل، والله أعلم.

ومن خلال هذه التعريفات يتبين لنا ما يلي :-

١- أن العلة شيء خارج عن الجروح الموجهة إلى رجال الإسناد؛ وذلك لأن ميدان التعليل إنما هو الأحاديث التي ظاهرها الصحة، ولذلك يقول الحاكم:(وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل)[١]. ويقول ابن الصلاح: ((المعلل، هو الذي أطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر)) [٢].

٢- خفاء العلة وإن كنا مع ذلك نجد بعض العلماء يطلق العلة ويريد بها ما هو أعم من ذلك؛ حيث يدخل فيها العلة الظاهرة، والعلة غير الظاهرة[٣]

٣- قادحة: وقال الطيبي ويُطِلق بعضهم اسم العلة على مخالفة لا تَقْدَح كإرسال ما وصله الثقة الضابط حتى قال من الصحيح ما هو صحيح معلل وتابعه العراقي ، والسيوطي، وأبي الفيض محمد بن محمد بن علي بن فارس وغيرهم. [٤] ، ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط[٥] ، وقال الحافظ ابن حجر:والعلة أعم من أن تكون قادحة أو غير قادحة خفية أو واضحة)) .[٦]

---

[١]) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ١١٢)

[٢]) ، مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ١٨٧) ،

[٣]) النكت الوفية بما في شرح الألفية (١/ ٧٩) ، توجيه النظر إلى أصول الأثر (١/ ١٨٠)

[٤]) شرح نخبة الفكر للقاري ج١/ص٢٥١،٢٥٢

[٥]) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ١٩١)

[٦]) الخلاصة ص٧٠.، شرح التبصرة ٢٢٦/١، التدريب ٢٥٢/١.، شرح التبصرة والتذكرة ٢٣٩/١.،علوم الحديث ص٨٤

٤- أن العلة تكون خفية وظاهرة وعمل أهل الحديث على العلة الخفية دون الظاهرة

٥- يجب علينا التفريق بين نقد الحديث وإعلاله. فالنقد أوسع من الإعلال، لأنه يشمل النقد بالأسباب الظاهرة والخفية، وأما الإعلال يختص بالخفي وقال ابن حجر معقباً على تعريف ابن الصلاح للحديث المعلول: (وفي هذا رد على من زعم أن المعلول يشمل كل مردود)[١]

٦- من لا يرتضي تعرف ابن الصلاح للعلة بأنها السبب الخفي ،بزعم أنه يتعارض مع الجانب التطبيقي الذي يشكل المرجعية الأصلية لعلوم الحديث، من وجهة نظره.ومن يعتمد تعريف ابن الصلاح لا يقدر على استيعاب موضوع العلة. ولا يستطيع معرفة وجه الاشتراك بينها وبين أنواعها.

يجاب عنه : تصريح علماء الفن بأن العلل توجد في أحاديث الثقات فقط، وأنها في الأخطاء الخفية.ولذلك قال أبو حاتم الرازي لما مات أبو زرعة : (ذهب الذي يحسن هذا المعنى، ما بقي بمصر ولا بالعراق أحد يحسن هذا)[٢]. يقصد لم يبق من يعرف أخطاء الثقات. وأما المشتغلون بالجرح والتعديل فكُثر.

وقد حاول السخاوي أن يخرج وجود العلل التي ليست بخفية في كتب العلل فقال: (ولكن ذلك منهم (أي من أصحاب كتب العلل الذين يذكرون ما ليس بخفي) بالنسبة للذي قبله قليل، على أنه يُحتمل أيضاً أن التعليل بذلك من الخفي، لخفاء وجود طريق آخر ينجبر بها ما في هذا من ضعف، فكأن المعلل أشار إلى تفرده)[٣] .

والعلاقة بين التعريف الاصطلاحي وأصول مادة "عل" في اللغة:

- العلاقة بينهما علاقة عموم وخصوص مطلق، فكل علة في الاصطلاح علة في اللغة ولا عكس.

---

[١]) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٧١٠)

[٢]) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٢٩)

[٣]) التعريف بعلم العلل مصدر سابق ص: ٤،

فالعلة في اللغة بمعنى التكرار، والتكرير، هي في المعنى الاصطلاحي للعلة عند المحدثين؛ إذ لا يتوصل إليها المحدث إلا بالقرائن وكثرة التتبع وجمع الطرق، مما يستلزم تكرار النظر، وتكريره مرة بعد مرة.

والعلة في اللغة بمعنى العائق، هي أيضا في المعنى الاصطلاحي؛ لأن العلة في الحديث عائق يمنع صحة الخبر، إما سندا وإما متنا.

والعلة في اللغة بمعنى ضعف الشيء، هي أيضا اصطلاحا؛ لأن علة الحديث ضعف فيه.

وبناء على ما سبق يصح لغة أن يقال: حديث معلول، على معنى تكرار النظر مرة بعد مرة. من قولهم: "علل بعد نهل"، فهو معلول.

ويقال: حديث معلل، على معنى أنه عاقته علة عن القبول والعمل، فهو من علله بمعنى ألهاه وشغله وعاقه.

ويقال: حديث معل، أي أصابته علة، بمعنى قام فيه وصف الضعف. من قولهم: رجل معل، أي مريض.

وليس كل علة في اللغة علة في الاصطلاح، إذ المعنى الاصطلاحي خاص بالأخبار، والعلة لغة أعم من ذلك التعريف بعلم العلل [١]

- والظاهر مما سبق إيراده أن أقرب هذه المعاني إلى اصطلاح المحدثين هو المعنى الثالث.

إلا أن للمعنيين الآخرين علاقة بالعلة عند المحدثين، فالمعنى اللغوي الأول يدخل في وسيلة تحصيل العلة، والمعنى الثاني هو نتيجة وثمرة وجود العلة[٢]

---

[١]) شرح الموقظة للذهبي (ص: ٨٢)

[٢]) التعريف بعلم العلل، هشام بن عبد العزيز الحلاف. ١٤٢٤هـ ج١/ص٦

المبحث الثاني :- ويشتمل على ثلاث مطالب وهي :-

١- المطلب الأول :موضوع علم العلل :-

ليس كل الأحاديث ظاهرها السلامة، ولا كل علة خفية، فمن الأحاديث علتها ظاهرة جلية، وهذه الأوصاف بحديث الضعيف ألصق، وليست من علم العلل في شيء، ومع ذلك وجدنا بعض العلماء قد أطلق العلة على الخفي منها والجلي، واستعمال اللفظ بمعناه العام من باب التوسع. أما الحديث المعل فهو ما اجتمع فيه ركنا العلة، وهذا لا يكون سوى في أحاديث الثقات ؛ لأنَّ حديث الضعيف خطؤه بَيّن يتصدى له الناقد، وفق قواعد معلومة، أما أحاديث الثقات فهي موضوع علم العلل وميدانه بمعناه الدقيق، ولا يتصدى لها إلا جهابذة النقاد. وهذا النوع من النقد أوسع من الجرح والتعديل ؛ لأنَّه يواكب الثقة في حله وترحاله، وأحاديثه عن كل شيخ من شيوخه، ومتى ضبط ؟ ومتى نسي ؟ وكيف تحمّل ؟ وكيف أدَّى؟[١] إذن علم العلل يبحث عن أوهام الرواة الثقات، ويعمل على تمحيص أحاديثهم وتمييزها، وكشف ما يعتريها من خطأ، إذ ليس يسلم من الخطأ أحد.

٢- المطلب الثاني: شرف هذا العلم ومنزلته وأهميته:-

وإذا كانت الصناعات تشرف بموضوعها وغايتها والحاجة إليها؛ فإن علم علل الحديث اجتمعت فيه هذه الأمور الثلاثة

- فموضوعه أحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم .[٢]
- وغايته تمييز المقبول، من المردود، من الحديث المروي عنه [٣].
- والحاجة إليه شديدة؛ إذ الحديث هو الأصل مع القرآن العظيم، الذي يعتمد عليه لمعرفة الدين، وشؤون الحياة، لإقامة شرع الله تعالى في الأرض، وصيانة لها، وتمييزا مما يدخل على رواتها من الغلط، والسهو والوهم. وأهل العلم والمعرفة والسنة

---

[١]) شرح علل الترمذي (١/ ٢٦) بتصرف

[٢]) أثر اختلاف المتون والأسانيد في اختلاف الفقهاء (١/ ٦٠)

[٣]) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ت الرحيلي (ص: ٥٢)

والجماعة يذكرون علل الحديث نصيحة للدين، وحفظا لسنة النبي صلى الله عليه وسلم وأما أهل العلم والمعرفة والسنة والجماعة، فإنما يذكرون علل الحديث نصيحة للدين وحفظاً لسنة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وصيانة لها، وتمييزاً مما يدخل على رواتها من الغلط والسهو والوهم ولا يوجب ذلك عندهم طعناً في غير الأحاديث المعلنة، بل تقوي بذلك الأحاديث السليمة عندهم لبراءتها من العلل وسلامتها من الآفات. فهؤلاء هم العارفون بسنة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ حقاً وهم النقاد الجهابذة الذين ينتقدون انتقاد الصيرفي الحاذق للنقد البهرج من الخالص، وانتقاد الجوهري الحاذق للجوهر مما دلس به ، فهؤلاء هم العارفون بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم [١]

وقالَ ابنُ الصلاحِ: ((اعلمْ أنَّ معرفةَ عللِ الحَدِيْثِ منْ أجلِّ علومِ الحديثِ، وأدقِّها، وأشرفِها، وإنما يضطلعُ بذلك أهلُ الحفظِ والخبرةِ، والفهمِ الثاقبِ))[٢].

قال العراقي :اعلم: أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه.[٣]

قال الزركشي :– معرفَة هَذَا النَّوْع من أجل عُلُوم الحَدِيث إِلَى آخِره ، أسْند الْحَاكِم عَن ابْن مهْدي قَالَ لِأَن أعرف عِلّة حَدِيث هُوَ عِنْدِي أحب إِلَيّ أَن أكتب عشْرين حَدِيثا لَيْسَ عِنْدِي[٤]

قال الخطيب البغدادي: معرفة العلل أجَلُّ أنواع علم الحديث [٥].

قَالَ الْحَاكِم وَإِنَّمَا يُعلل الحَدِيث من أوجه لَيْسَ للجرح فِيهَا مدْخل فَإِن حَدِيث الْمَجْرُوح سَاقِط واه وَعلة الحَدِيث يكثر فِي أَحَادِيث الثِّقَات أَن يحدثوا بِحَدِيث لَهُ عِلّة فيخفى

---

[١]) شرح علل الترمذي (٢/ ٨٩٤) ،، علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ١٨)

[٢] النكت الوفية بما في شرح الألفية (١/ ٤٩٨)

[٣]) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص: ١١٦)

[٤]) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٢/ ٢٠٧)

[٥]) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ٢٩٤)

عَلَيْهِم علته فَيصير الحَدِيث معلولا وَالْحجّة فِي التَّعْلِيل عندنَا الْحِفْظ والفهم والمعرفة لَا غير[١]

قَالَ ابْن مهْدي معرفَة الحَدِيث إلهام فَلَو قلت للْعَالم بعلل الحَدِيث من أَيْن قلت هَذَا لم يكن لَهُ حجَّة وَأسْندَ إِلَى أبي زرْعَة سَأَلَهُ رجل مَا الْحُجَّة فِي تعليلكم الحَدِيث قَالَ الْحُجَّة أَن تَسْأَلنِي عَن حَدِيث لَهُ عِلّة ، فأذكر علته ثمَّ تقصد ابْن وارة فتسأله وَلَا تخبره فيذكر علته ثمَّ تقصد أَبَا حَاتِم فيعلله ثمَّ تميز كلامنا على ذَلِك الحَدِيث فَإِن اتفقنا فَاعْلَم حَقِيقَة هَذَا الْعلم وَإِن اخْتَلَفْنَا فَاعْلَم أَن كلا يتَكَلَّم على مُرَاده ، فَفعل الرجل فاتفقت كلمتهم فَقَالَ أشهد أَن هَذَا الْعلم إلهام.[٢]

وَقَالَ نعيم بن حَمَّاد لعبد الرَّحْمَن بن مهْدي كَيفَ تعرف صَحِيح الحَدِيث من سقيمه قَالَ كَمَا يعرف الطَّبِيب الْمَجْنُون[٣]

وَقَالَ ابْن أبي حَاتِم سَمِعت أبي يَقُول مثل معرفَة الحَدِيث كَمثل فص ثمنه مائَة دِينَار وَآخر مثله على لَونه ثمنه عشرَة دَرَاهِم [٤]

وقد ذكر الحاكم النيسابوري: ((أنَّ معرفة علل الحديث من أجَلِّ هذه العلوم))[٥] وقال : ((معرفة علل الحديث، وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم، والجرح والتعديل))[٦].

وعلم العلل ممتد من مرحلة النقد الحديثي الذي ابتدأت بواكيره على أيدي كبار الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، حيث كان أبو بكر الصديق وعمر الفاروق ما

---

[١]) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث – (ص: ١٨٧) ، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٧١٠)

[٢]) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ٢٥٥،٢٥٧)، الغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية (ص: ١٩١)

[٣]) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ٢٥٥)، علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ١٩)

[٤]) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٢/ ٢٠٧)

[٥]) جهود المحدثين في بيان علل الحديث (ص: ١٠) ، معرفة علوم الحديث (ص١٤٠، ١٤٨) .

[٦]) نفس المصدر

يحتاطان [١] في قبول الأخبار، ويطلبان الشهادة على الحديث أحياناً ؛ من أجل تمييز الخطأ والوهم في الحديث النبوي، ثم اهتم العلماء به من بعد ؛ لئلا ينسب إلى السنة المطهرة شيء ليس منها خطأ. فعلم العلل له مزية خاصة، فهو كالميزان لبيان الخطأ من الصواب، والصحيح من المعوج، وقد اعتنى به أهل العلم قديماً وحديثاً، ولا يزال الباحثون يحققون وينشرون تلكم الثروة العظيمة التي دَوَّنَها لنا أولئك الأئمة العظام كعلي ابن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، والترمذي، وابن أبي حاتم، والدارقطني، وغيرهم.[٢]

ومن أهمية علم علل الحديث: أنه علم دقيق لا يقوم به إلا الفطاحل من العلماء[٣]

قال ابن الصلاح: اعلم أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب.[٤]

وقال ابن حجر:المعلّل وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رَزَقه الله تعالى فهماً ثاقباً وحفظاً واسعاً ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة، ومَلَكَةً قويّة بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل الشأن كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن أبي شيبة، وأبي حاتم وأبي زرعة والدارقطني،. وقد تقصر عبارة المُعَلِّل عن إقامة الحجة على دعواه كالصيرفي في نقد الدينار والدرهم [٥].

ويزيد هذا العلم أهمية أنَّه من أشد العلوم غموضاً، فلا يدركه إلا من رُزِقَ سعة الرواية، وكان مع ذلك حاد الذهن، ثاقب الفهم، دقيق النظر، واسع المران[٦].

---

[١]) أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (ص: ٤٤) ، أنظر السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي لمصطفى السباعي ص٧٥

[٢])) أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (ص: ٤٤)

[٣]) علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية (ص: ١٦)

[٤]) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٩٠) من طبعة / نور الدين عتر.

[٥]) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ت الرحيلي (ص: ١١٣) ،

[٦]) شرح نخبة الفكر للقاري (ص: ٤٦٠) ، قواعد العلل وقرائن الترجيح (ص: ١٣) ،

قال الحاكم : ((إنَّ الصحيح لا يعرف بروايته فقط، وإنَّما يُعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة، ليظهر ما يخفى من علة الحديث، فإذا وُجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرّجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم ما، لزم صاحب الحديث التنقير عن علته، ومذاكرة أهل المعرفة به لتظهر علّته[١] .

٣- المطلب الثالث: ثمرة هذا العلم:-

لكل علم إذا استوى على سوقه ثمرة، وثمرة علم علل الحديث الرئيسة حفظ السنة، ففي حفظها صيانة لها، ونصيحة الدين، وتمييز ما قد يدخل على رواتها من الخطأ والوهم وكشف ما يعتريهم، وبيان الدخيل فيها، وبها تقوى الأحاديث السليمة ؛ لبراءتها من العلل[٢]

• المبحث الثالث :- ويشتمل على ثلاث مطالب وهي :-

١- المطلب الأول: تاريخ علم العلل:

يمكن جعل البداية الحقيقية لهذا العلم من مرحلة النقد الحديثي الذي ابتدأت بواكيره على أيدي كبار الصحابة كأبي بكر وعمر وعلي ، فهم أول من فتّش عن الرجال في الرواية، وبحثوا عن النقل في الأخبار. ثم تلقّى التابعون عن الصحابة نقد الأخبار وتمييز الروايات، كسعيد بن جبير، والشعبي، وابن سيرين، وفي هذا العصر ازدادت الحاجة إلى النقد، حيث طرأت أمور دعتهم إلى نقد المرويات وتمييزها، فقد كثرت الفتن، وتعددت الفرق، وكثر المشتغلون بعلم الحديث، واتسعت دائرتهم، وزادت أعداد حملة الآثار، ونشطوا للرحلة والطلب.. فدخل في ذلك من يحسن ومن لا يحسن، واختلفت أغراض الرواة، وتعددت مشاربهم. وفي عصر تابعي التابعين زادت الأمور السالفة خطراً، فانتشرت البدع بشكل متزايد، وكثر مروجوها، وطالت الأسانيد وكثر رجالها، ولم يبق الوهم مقتصراً على الحفظ والضبط، بل دخل في المصنفات والكتب. وذهب بعض

---

[١]) المعرفة للحاكم (ص٥٩-٦٠) .، علوم الحديث ص٥٩ - ٦٠. ، توجيه النظر إلى أصول الأثر (١/ ٤٢٢) ،

[٢]) انظر : " الخبر الثابت ص ١٢٥، و" العلة وأجناسها " ص٨

الباحثين إلى أنَّ هذا المنهج تسارع ارتقاؤه، وتعاظم ازدهاره في فترة زمنية قصيرة، حصرها بين محمد بن سيرين المتوفى سنة (١١٠ هـ) ويحيى بن معين المتوفى سنة (٢٣٣ هـ) أي في خلال (١٢٠) سنة تقريباً، زاعماً أنَّ هذه الفترة تضاعفت فيها أعداد الأسانيد حتى وصلت إلى المليون. ولما دخل عصر التدوين كان هذا العلم أول ما عني به الأئمة. وهذه المؤلفات تعطي لنا تصوراً مجملاً عن نشأة علم العلل، وأنَّه بدأ في عصر مبكر جداً مقارنة مع بقية علوم الحديث، وعلى الرغم من قدمِ نشأته فقد قوبل بقلة الاهتمام وضعف الجانب[١].

٢- المطلب الثاني: مؤسسو علم العلل وأئمته :-

أسهم الصحابة والتابعون ومن بعدهم في بناء صرح علم العلل، وتوالتِ الجهود يعضد بعضها بعضاً حتى غدا علماً له أصوله وقواعده ، وقد مرّ علينا قبلُ أنَّ علم العلل بدأ بمحمد بن سيرين ؛ لأنَّه أول من اشتهر بالكلام في نقد الحديث، مروراً بالزهري الذي كان يملي على تلامذته أشياء في نقد الأحاديث وإعلالها. حتى استقر عند شعبة بن الحجاج، وقد جعل أحد الباحثين شعبة هو المؤسس الحقيقي لهذا العلم ؛ لأنَّ أحداً قبله لم يتكلم بالدقة والشمول الذينِ تكلم بهما شعبة ؛ ولأنَّ الحديث أصبح صناعة وفناً على يديه، وهو أول من فتّش عن أمر المحدّثين[٢].

وقد شهد له من جاء بعده، قال الشافعي : لولا شعبة ما عُرف الحديث بالعراق[٣].

وقال ابن رجب الحنبلي : وهو أول من وسّع الكلام في الجرح والتعديل، واتصال الأسانيد وانقطاعها، ونقّب عن دقائق علم العلل، وأئمة هذا الشأن بعده تبع له في هذا العلم. وقد أخذ عن شعبة يحيى بن سعيد القطان، وهو من أوائل من صنّف كتاباً في العلل كما ذكر ابن رجب[٤] ، وأخذ عنه أيضاً عبد الرحمان بن مهدي وهو من رجال

---

[١]) أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (ص: ٤٤) ، بتصرف

[٢]) بحوث في تاريخ السنة المشرفة (ص: ٥٠)

[٣]) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ١٧٠) ، شرح علل الترمذي (١/ ٤٤٩)

[٤]) شرح علل الترمذي (١/ ٣٠)

هذا الفن، وعنهما أخذ يحيى بن معين وإليه تناهى علم العلل، وفيه قال أحمد:ها هنا رجل خَلَقه الله لهذا الشأن [١]، وعلي بن المديني شيخ البخاري الذي قال عنه أبو حاتم : كان علي بن المديني عَلَماً في الناس في معرفة الحديث والعلل ، وأحمد بن حنبل، ثم جاء بعدهم البخاري طبيب الحديث في علله، ومسلم الذي أماط اللثام عن علل خفية في أحاديث الثقات في كتابه " التمييز "، وأبو داود الذي قرر قاعدة عظيمة في هذا الباب مغزاها أنَّه قد يخرّج الحديث المعلول، ويسكت عن بيان علته بقوله :لأنَّه ضرر على العامة أنْ يكشف لهم كل ما كان من هذا الباب... ؛ لأنَّ علم العامة يقصر عن مثل هذا ، وأبو زرعة الذي لمّ شتات هذا العلم مع أبي حاتم، وجمع علمهما عبد الرحمان ابن أبي حاتم في مصنّفه، وتلاهم جماعة منهم النسائي، والعقيلي، وابن عدي، والدارقطني ولم يأتِ بعدهم من برع فيه، وأخال ابن الجوزي قال قولته فيمن جاء بعدهم : قد قَلَّ من يفهم هذا بل عدم [٢].

وقال ابنُ أبي حاتم: سمعتُ أبي يقول: الذي كانَ يحسنُ صحيحَ الحديثِ من سقيمهِ وعنده تمييزُ ذلكَ ويحسنُ عللَ الحديثِ أحمدُ بنُ حنبل ويحيى بن معين وعلي بنُ المديني، وبعدهم أبو زرعه كان يحسنُ ذلكَ، قيل لأبي: فغير هؤلاء تعرف اليوم أحداً؟ قَالَ: لا"[٣] .

٣- المطلب الثالث : هل نحتاج اليوم الى علم العلل؟:-

لما رأى الناس ضعف المتأخرين والمعاصرين بهذا العلم، أدركوا أنَّ الحاجة إليه لا زالت قائمة، لاسيما أنَّ إعلال الأئمة للأحاديث مبنيٌّ على الاجتهاد وغلبة الظن، وباب الاجتهاد لا يحل لأحد غلقه ، وكذلك فإنَّ من واجب المتأخرين شرح كلام المتقدمين وبيان مرادهم في إعلالات الأحاديث، والترجيح عند الاختلاف وكذا الاشتغال بهذا

---

[١]) شرح علل الترمذي (١/ ٣٢) ، الحديث والمحدثون (ص: ٣٤٤) ،

[٢]) شرح علل الترمذي (١/ ٣٢) ، المقترب في بيان المضطرب (ص: ٩٩) ، الحديث والمحدثون (ص: ٣٤٣)

[٣]) الجرح والتعديل (٢/٢٣) ، جهود المحدثين في بيان علل الحديث (ص: ١٠)

العلم لأنه شرف لمن ينتسب إليه ويعمل في مجاله فهو يذب عن سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ويبين صحيحها من سقيمها ويدافع عنها [١]

[١]) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (١/ ٤١) ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٣١) ،

الفصل الثاني :- أسباب العلة وكيفية إدراكها

ويشتمل على ثلاثة مباحث :-

- **المبحث الأول : أسباب العلة:-**

من تأمل كلام النقاد نجد أنهم يفرقون بين السبب الظاهر لرد الحديث، والسبب الخفي.

ومن أمثلة السبب الظاهر : ضعف الراوي، أو انقطاع السند، أو وجود مدلس وقد عن، أو شذوذ في المتن أو السند، ونحو ذلك

وأما السبب الخفي : فهو ما يقترن بأحاديث الثقات والأسانيد المتصلة، فهو خطأ ثقة خفي، يحتاج لخبرة وبصيرة ودراية بكافة الطرق والقرائن المحتفة لكشفه. ولذلك قالوا عن الأول : معلول بالانقطاع، أو بفلان الضعيف ونحوه، ويطلقون "مُعَلّ " بإطلاق على الثاني . وأول من نبه إلى هذا التفريق، هو الحاكم في معرفة علوم الحديث[١].

ولذا فإن من أهم أسباب العلة القادحة في الحديث ما يلي :-

١) الخطأ والنسيان الذي لا يسلم منه أي بشر مع كونه موصوفاً بالضبط التامّ [٢].

ومثل هذا الخطأ يكون نادراً من الثقة، ومع ذلك ليس من المعقول ولا من المشروع أن يصحح خطأهُ، ويستر عليه ولا يُبين، فالمنهج السليم أن يُعيَّن ويُبيَّن للناس حتى لا يتتابعوا في الخطأ.

- قال ابن معين:من لم يخطئ فهو كذاب. ، و قال ابن المبارك: من يسلم من الوهم؟[٣].
- فهذا شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي أبوبسطام رحمه الله قال فيه عبدالرحمن بن مهدي: كان سفيان الثوري يقول: شعبة أمير المؤمنين في الحديث. وقال

---

[١]) يراجع تعريف العلة اصطلاحا وبيان أنواعها ص ٧،٨

[٢]) علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية (ص: ٢٦)

[٣]) نفس المصدر ص ٢٧

الشافعي:لولا شعبة ما عُرف الحديث بالعراق، كان يجيء إلى الرجل فيقول: لا تحدث، وإلا استعديت عليك السلطان)، وقال أحمد أيضاً:شعبة أعلم بحديث الحكم، ولولا شعبة ذهب حديث الحكم ولم يكن في زمن شعبة مثله في الحديث، ولا أحسن حديثاً منه، كان قُسِمَ له من هذا حظ، وقال أحمد أيضاً:كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن (يعني في الرجال) وبصره في الحديث وتثبته وتنقيته للرجال، ولكن مع ذلك قد ضبط الأئمة أخطاءً عليه، وسجلوها في أقوالهم ومصنفاتهم.

- ومعلوم أنه من أشد الناس على التدليس والمدلسين، ومع ذلك روى عن شيوخ ولم يسمع منهم [١]. قال أبو دَاوُد أَخْطَأَ شُعْبَةُ في اسْمِ عَلِيِّ بن شَمَّاخٍ قال فيه عُثْمَانُ بن شَمَّاسٍ[٢] قال الإمام أحمد:أخطأ شعبة في اسم خالد بن علقمة فقال: مالك بن عُرفُطة، وأخطأ أيضاً في سلَم بن عبدالرحمن، فقال: عبدالله بن يزيد في حديث الشكال في الخيل قلب اسمه[٣].

٢) من أسباب وقوع العلل في الحديث: هو ما اتصف به بعض رواة الآثار من خفة الضبط، وكثرة الوهم، مع بقاء عدالتهم ، وهؤلاء هم الذين ذكرهم الترمذي في علله (آخر الجامع) بقوله: أهل صدق وحفظ، ولكن يقع الوهن في حديثهم كثيرا[٤].

ونعني بالخفة في الضبط ما يعبّر عن صاحبها بالصدوق أو بـ "لا بأس به" أو "ليس به بأس" أو نحوهما.

وهو الراوي الذي جعل الأئمة حديثه حسناً لذاته، وهو الذي قال ابن حجر في حديثه: فإن خف الضبط أي قلَّ فهو الحسن لذاته [٥].

---

[١]) تراجع ترجمة شعبة بن الحجاج في تذكرة الحفاظ ج١/ص١٩٣ ت١٨٧ ، تهذيب التهذيب ج٤/ص٢٩٧ت ٥٩٠

[٢]) سنن أبي داود ج٣/ص٢١٠ ح ٣٢٠٠

[٣]) تحفة الأحوذي ج٥/ص٢٨٤

[٤]) شرح علل الترمذي (١/ ٩٨)

[٥]) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ت الرحيلي (ص: ٢١٠)

- وأما مقدار خفة الضبط؟ لا نجد له ضابطاً في كلام الأئمة إلا ما يذكره الأئمة في ترجمة الراوي بعد ذكر مروياته، له أحاديث أنكرت عليه، مثل ما قال ابن عدي في ترجمة إبراهيم بن بشار أبي إسحاق الرمادي. وإبراهيم بن بشار هذا، لا أعلم أنكر عليه إلا هذا الحديث الذي ذكره البخاري، وباقي حديثه عن ابن عيينة وأبي معاوية وغيرهما من الثقات، وهو مستقيم في غير ذلك عندنا من أهل الصدق [١].
- فإذا كان الراوي يروي مائة حديث، وأخطأ في حديثين أو ثلاثة؛ لا نطرح باقي مروياته إذا تعينت تلك الروايات التي أخطأ فيها فقد أمِنّا حفظه وضبطه للروايات الأخرى فتكون صحيحة أو حسنة ، ولكن يجب على المحدث أن يضبط تلك الروايات التي حكم الأئمة عليها بالخطأ حتى لا يُصحّح حديثاً خطأ. وهذا لا يحصل لعامة المشتغلين في الحديث، فقد يصحح حديثاً خطأً للراوي لأنه خفي عليه خطؤه[٢].

٣) من أهم أسباب العلة في الحديث: اختلاط الراوي أو تغيره بآخرته، وهذا السبب متعلق بالضبط أيضاً [٣].

والاختلاط: قال ابن منظور اختلط فلان: أي فَسَدَ عقله[٤] .

والاختلاط في اصطلاح أهل الحديث: هو كون الراوي ثقة حافظاً، ثم يطرأ سوء الحفظ عليه لسبب من الأسباب[٥].

قال ابن حجر: ثم سوء الحفظ إن كان لازماً فهو الشاذ على رأي بعض أهل الحديث.

أو كان سوء الحفظ طارئاً على الراوي: إما لكبره أو لذهاب بصره أو لاحتراق كتبه أو عدمها بأن كان يعتمدها، فرجع إلى حفظه، فساء فهذا هو المختلط [١].

---

[١]) تهذيب التهذيب ج١/ص٩٤ ت/ ١٩٠

[٢]) علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية (ص: ٣٠) ،

[٣]) نفس المصدر ص ٣٠

[٤]) لسان العرب (٧/٢٩٤ – ٢٩٥) ، القاموس (٢ / ٩٢) ، تاج العروس (٥/١٣٤) .مادة خلط

[٥]) علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية (ص: ٣٠)

والاختلاط في الإنسان أمر كوني قدري لا يلام عليه، ولكن الكلام على روايته، فالمُضَعِفُ لرواية الشيخ: أن يروي شيئاً حين اختلاطه، ولم يتميز من روى عنه قبل الاختلاط ممن روى عنه بعد الاختلاط.

- وللاختلاط أسباب وعوارض كما أشار إليه ابن حجر، ولكن لمعرفة وقت الاختلاط ومراحل اختلاط الراوي، طرق مختلفة، وجهود مباركة لأئمتنا، حتى نجد أحدهم يصف بعض المختلطين بأنه بدأ يختلط قليلاً، ولم يختلط، واختلط حتى لا يفهم شيئاً.

فالاختلاط حالة نفسية تطرأ على الإنسان لأسباب وعوارض تؤثر في عقله وحفظه [٢].

- أحوال المختلط وحكم روايته من حيث القبول والرد :

١- أن يكون الراوي عنه سمع منه قبل الاختلاط، ولم يسمع منه بعد الاختلاط فهذا روايته عنه صحيحة.

قال أحمد بن حنبل: سمع وكيع من المسعودي بالكوفة قديماً وأبي نعيم أيضاً، وإنما اختلط المسعودي ببغداد، ومن سمع منه بالبصرة والكوفة فسماعُهُ جيد.

وكذلك إذا ثبت لدينا أن الراوي عن المختلط روى عنه، ومات قبل اختلاط شيخه المختلط.

٢- أن يكون الراوي عن المخلط سمع منه بعد اختلاطه.

فهذا تُرد روايته وتضعف بانفراده كسائر مَنْ عُرِفَتْ رواياتهم عن المخلطين حال الاختلاط.

فمنهم سعيد بن أبي عروبة أبو النضر البصري فقد نص الأئمة على من سمع منه قبل الاختلاط ومن سمع منه بعد الاختلاط.

٣- أن يكون الراوي عن المختلط سمع منه قبل الاختلاط وبعده.

---

[١]) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ت الرحيلي (ص: ١٢٩)

[٢]) علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية (ص: ٣١)

فلم تتميز روايته كرواية أبي عوانة: وضاح بن عبدالله اليشكري، قال ابن معين: كان عطاء بن السائب قد اختلط، قال: سَمِعْتُ من عَبيدة ثلاثين حديثاً، فقلت: (عباس الدوري) ليحيى: فما سمع منه جرير وذووه ليس هو صحيح؟ قال: لا. ما روى هو وخالد الطحان –كأنه يُضَعِّفُهم– إلا من سمع منه قديماً.

قال يحيى: وقد سمع أبو عوانة منه في الصحة وفي الاختلاط جميعاً .

٤- أن يكون روى الراوي عن المختلط قبل الاختلاط وبعده، ولكنه تميّزت أحاديثه فما ميز من رواياته قبل الاختلاط فهو صحيح، وما لا فهو ضعيف.

٥- أن يكون الراوي عن المختلط سمع منه بعد الاختلاط لكن لم يرو رواياته التي سمع منه في الاختلاط، فهذا كأنه لم يرو عنه مطلقاً.

قال أبو داود:إسحاق بن راهويه تغير قبل أن يموت بخمسة أشهر وسمعت منه تلك الأيام ورميت به .

٦- أن يكون الراوي المختلط لم يحدث حال اختلاطه فهذا جميع رواياته مقبولة صحيحة.

قال عبدالرحمن بن مهدي: جرير بن حازم (أبو النضر العتكي الأزدي) اختلط، وكان له أولاد أصحاب حديث، فلما خشوا ذلك منه حجبوه، فلم يسمع منه أحد في اختلاطه شيئاً

٧- أن يكون الراوي المختلط لم يحدث إلا من كتابه فهذا لا يتطرق إليه الضعف مثل عبدالرزاق فقد روى عن مصنفه حال اختلاطه. قال البخاري:ما حدث عنه عبدالرزاق من كتابه فهو أصح [١]

٤) ومن أسباب العلة في الحديث: الاضطراب، وهو داخل في عدم تمام الضبط.

وهذه العلة أيضاً من الأسباب الخفية المضعّفة لحديث الراوي، لأنها لا تظهر إلا بجمع الطرق والأسانيد وألفاظ المتون[١].

---

[١]) ينظر تحرير علوم الحديث (١/ ٤٥٢) ، تيسير مصطلح الحديث (ص: ١٥٥) ، منهج النقد في علوم الحديث (ص: ١٣٥) ، منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث (١/ ٤٤٨) ، شرح نخبة الفكر (٩/ ١٥)

والاضطراب: افتعال من ضرب، فأصل الكلمة اضْتَرَب، فأُبدلت التاء طاءً، فصار اضطرب فهو مضطرب ، والاضطراب يأتي بمعنى الاختلاف، يقال: اضطرب الحبل بين القوم إذا اختلفت كلمتهم، واضطرب أمره اختلّ واضطرب تحرك وماج[٢]

- وأما تعريف المضطرب اصطلاحاً:

فقد قال ابن الصلاح: المضطرب من الحديث، هو الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له ، وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان ، والاضطراب قد يكون في السند، وقد يكون في المتن، وتارة فيهما.

وقال ابن الصلاح:يقع الاضطراب في متن الحديث، وقد يقع في الإسناد،ويكون في الاثنين معا وقد يكون على شخص واحد، وقد يكون على أكثر من ذلك [٣].

- وحكمه: أنه سبب مُضَعَّفٌ للحديث، قال ابن الصلاح: ((والاضطراب موجب ضعف الحديث لإشعاره بأنه لم يضبط [٤].
- ومن أمثلة المضطرب:
- مثال مضطرب المتن: قال الترمذي: عن جَابِرٍ قال (كنا إذا حَجَجْنَا مع النبي صلى الله عليه وسلم فَكُنَّا نُلَبِّي عن النِّسَاءِ وَنَرْمِي عن الصِّبْيَانِ).[٥]

---

[١]) علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية (ص: ٣٧)

[٢]) تهذيب اللغة (٢٠/١٢) ، ومختار الصحاح (ص٣٧٩) .

[٣]) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث – ت فحل (ص: ١٩٣) ،

[٤]) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث – ت فحل (ص: ١٩٣) ، المقنع في علوم الحديث (١/ ٢٢١) ،

[٥]) أخرجه الترمذي في سننه كتاب / الحج باب/حج الصبي ج٣/ص٢٦٦/ح٩٢٧حدثنا محمد بن إسماعيل الْوَاسِطِيُّ قَال سمعت بن نُمَيْرٍ عن أَشْعَثَ بن سَوَّارٍ عن أبي الزُّبَيْرِ به وبلفظه ،قال أبو عِيسَى هذا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إلا من هذا الْوَجْهِ وقد اجمع أَهْلُ الْعِلْمِ على أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا يُلَبِّي عنها غَيْرُهَا بَلْ هِيَ تُلَبِّي عن نَفْسِهَا وَيُكْرَهُ لها رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ

- وهذا إسناد ضعيف: فيه أشعث بن سوار ضعيف، وفيه عنعنة أبي الزبير وهو مدلس.
- وأعل باضطراب متنه فرواه ابن أبي شيبة
- حدثنا حفص عن أشعث عن أبي الزبير عن جابر قال (حججنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ولبينا عن الولدان)[١] فهنا جعل (التلبية والرمي عن الصبيان)، وفيما سبق (التلبية عن النساء والرمي عن الصبيان) .

- والحديث أعله ابن القطان باضطراب متنه [٢].
- مثال مضطرب السند والمتن:قال أبو داود في سننه من طريق يُونُسُ عن بن شِهَابٍ عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عبد اللَّهِ بن عُتْبَةَ حدثه عن عَمَّارِ بن يَاسِرٍ أَنَّهُ كان يحدث (أَنَّهُمْ تَمَسَّحُوا وَهُمْ مع رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِالصَّعِيدِ لِصَلَاةِ الْفَجْرِ فَضَرَبُوا بِأَكُفِّهِمْ الصَّعِيدَ ثُمَّ مَسَحُوا وُجُوهَهُمْ مَسْحَةً وَاحِدَةً ثُمَّ عَادُوا فَضَرَبُوا بِأَكُفِّهِمْ الصَّعِيدَ مَرَّةً أُخْرَى فَمَسَحُوا بِأَيْدِيهِمْ كُلِّهَا إلى الْمَنَاكِبِ وَالْآبَاطِ من بُطُونِ أَيْدِيهِمْ)[٣].
- وهذا إسناد ضعيف لأمرين:
- ١- الانقطاع بين عبيد الله وعمّار.
- ٢- الاضطراب في سنده ومتنه.
- فرواه عمرو بن دينار عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه عن عمّار بن ياسر قال: "تيممنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المناكب[٤] فهنا

---

[١])أخرجه ابن أبي شيبة مصنف في الصبي يجتنب ما يجتنب الكبير ج٣/ص٣٥٦/ح١٤٨٨٥ بلفظه.

[٢]) بيان الوهم (٤٦٩/٣)

[٣]) أخرجه أبو داود في سننه كتاب/الطهارة بَاب التَّيَمُّمِ ج١/ص٨٦/ح٣١٨حدثنا أَحْمَدُ بن صَالِحٍ ثنا عبد اللَّهِ بن وَهْبٍ به وبلفظه ، وذكره الخطيب التبريزي في مشكاة المصابيح ج١/ص١٦٧/ح٥٣٦، وذكره الزيلعي في نصب الراية ج١/ص١٥٥وقال : وأخرجه بن ماجة وهو منقطع فان عبيد الله بن عبد الله بن عتبة لم يدرك عمار بن ياسر.

[٤]) أخرجه الحميدي في المسند (٧٨/٢، ٧٩) .

قال (عن أبيه) وفي الأول لم يقل فهنا جعلها ضربة واحدة. وفيما سبق ضربتين.[١]

٥) ومن أسباب العلة: ما يتعلق بشرط الاتصال وهو الانقطاع [٢].

فإن كان ظاهراً لا يدخل في تعريف العلة، ولكن إذا كان الانقطاع خفياً وهو: الذي يسمى مرسلاً خفياً فيدخل في صميم تعريف العلة وهو ما إذا كان الانقطاع بين طالب وشيخه الذي سمع منه الكثير، ولازمه، فإذا كان مثل هذا التلميذ روى عن شيخه بواسطة، ثم حذف الواسطة، دخلت العلة هنا، فلا ينتبه لها إلا من له درك وجُهد في جمع الطرق الكثيرة. هذا إذا لم يكن التلميذ معروفاً بالتدليس.

وكذلك إذا كان الراوي أو التلميذ معاصراً، لكنه لم يلق الشيخ وهو في طبقة تلاميذ الشيخ فالانقطاع قد يخفى على الكثير. وكونه منقطعاً في هذه الصورة أمر واضح، إذا ثبت لدى الناس عامة أنه لم يلقه مطلقاً أما إذا كان إمكان السماع حاصلاً ولم نتيقن بسماعه من الشيخ، فإمكان عدم السماع أيضاً حاصل.

ولذا جعل الأئمة شرط البخاري في اشتراط ثبوت اللُّقِيِّ ولو مرة شرطاً أشد وأسد وأقوى من شرط مسلم الذي اكتفى بالمعاصرة.

ولا يقال: إن الانقطاع علة ظاهرة لا خفية، فلا يكون علة من علل الحديث على اصطلاح القوم، فقد رأيت أنه قد يخفى الانقطاع، فيدخل في تعريف العلة التي هي القادحة الخفية[٣].

٦) ومن أهم أسباب العلة: الشذوذ.

والشذوذ لغة: الانفراد والندرة [٤]

وأمَّا في اصطلاح أهل الحديث فقال الحاكم:فأَمَّا الشاذ فإنه حديثٌ يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابعٌ لذلك الثقة[١].

---

[١]) المقترب في بيان المضطرب (ص: ٥٥) ،

[٢]) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص: ٢٢٩) ،

[٣]) علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية (ص: ٣٩)

[٤]) لسان العرب (٣/ ٤٩٤)مادة شذ

فيظهر من تعريفه أن الشاذ هو الحديث الذي انفرد به الثقة خالف أم لم يخالف.

ولكن الذي يظهر لي: أن الحاكم أيضاً يشترط المخالفة في الشذوذ وذلك كما يأتي عن الشافعي وذلك لأمرين:

الأول: قوله: "ليس له أصل متابع" فكأنه قال: لم يخالف فلو كان له أصل متابع لما كان مخالفاً.

الثاني: أنه ذكر بعد تعريفه قول الشافعي – رحمه الله – مستشهداً به، فالذي يظهر أنه يشير إلى شرط المخالفة في الشاذ مثل الشافعي والله أعلم.

وعرفه الخليلي فقال: الذي عليه حفاظ الحديث: الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ، ثقة كان أو غير ثقة، فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به [٢].

وعرفه الإمام الشافعي بقوله:ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره هذا ليس بشاذ إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف فيه الناس هذا الشاذ من الحديث. ذكره الحاكم بإسناده عنه بعد تعريفه [٣]

اخْتلفُوا فِي حد الحَدِيث الشاذ فَقَالَ جمَاعَة من عُلَمَاء الْحِجاز هُوَ مَا روىٰ الثِّقَة مُخَالفا لما رَوَاهُ النَّاس وَعبارَة الشَّافِعِي فِي ذَلِك لَيْسَ الشاذ من الحَدِيث أَن يروي الثِّقَة مَا لَا يروي غَيره إِنَّمَا الشاذ أَن يروي الثِّقَة حَدِيثا يُخَالف مَا روىٰ النَّاس وَهُوَ مشْعر بِأَن الْمُخَالفَة الثِّقَة لمن هُوَ أرجح مِنْهُ وَإِن كَانَ وَاحِدًا كَافِيَة فِي الشذوذ

وَقَالَ أَبُو يعلىٰ الخليلي الَّذِي عَلَيْهِ حفاظ الحَدِيث أَن الشاذ مَا لَيْسَ لَهُ إِلَّا إِسْنَاد وَاحِد يشذ شيخ ثِقَة كَانَ أَو غير ثِقَة فَمَا كَانَ من غير ثِقَة فمتروك لَا يقبل وَمَا كَانَ عَن ثِقَة يتَوَقَّف فِيهِ وَلَا يحْتَج بِهِ فَلم يشْتَرط فِي الشاذ تفرد الثِّقَة بل مُطلق التفرد[٤]

---

[١]) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ١١٩)

[٢]) منهج النقد في علوم الحديث (ص: ٤٢٩)

[٣]) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ١١٩)

[٤]) توجيه النظر إلى أصول الأثر (١/ ٥١٢)

وهذا التعريف الأخير هو الذي اختاره العلماء قديماً وحديثاً وكان العمل في رد ما خالف فيه الثقة لا ما انفرد به غير مخالف.

- والشذوذ يدخل في العلة الخفية لأنه قد لا يظهر لعامة الناس إلا بعد جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف الرواة والاختلاف عليهم من الرواة عنهم[١].
- والفرق بين الحديث المعلل وبين الشاذ : وَقَالَ الْحَاكِم (الشاذ هُوَ الحَدِيث الَّذِي يتفرد بِهِ ثِقَة من الثِّقَات وَلَيْسَ لَهُ أصل بمتابع لذَلِك الثِّقَة فَلم يشْتَرط فِيهِ مُخَالفَة النَّاس وَذكر أَنه يغاير الْمُعَلل من حَيْثُ إِن الْمُعَلل وقف على علته الدَّالَّة على جِهَة الْوَهم فِيهِ من إِدْخَال حَدِيث فِي حَدِيث أَو وهم راو فِيهِ أَو وصل مُرْسل ومحو ذَلِك والشاذ لم يُوقف فِيهِ على عِلّة لذَلِك)[٢] ،، قَالَ ابن حجر:(وَهَذَا مشْعر بِأَنَّهُ أدق من الْمُعَلل فَلَا يتَمَكَّن من الحكم بِهِ إِلَّا من مارس الْفَنّ وَكَانَ فِي الذرْوَة الْعليا من الْفَهم الثاقب وَالْحِفْظ الْوَاسِع[٣]) ،

قال العراقي:الشاذ بمعنى مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، والمنكر مخالفة الضعيف للثقات، وعلى كل حال الشذوذ علة مانعة؛ إما من قبول الخبر، أو من العمل به، الشذوذ علة مانعة، أو قادحة في الخبر؛ إما في قبوله، أو في العمل به بعد قبوله.[٤]

وعلى هذا يكون: الحكم بالشذوذ طعن فيما يقابل الحديث الأصل، والحكم بالعلة طعن في الأصل نفسه، ويبطل الاحتجاج به.

- قال الخطيب البغدادي: السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم من الإتقان والضبط . ،، وقال علي بن المديني : الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبيَّن خطؤه،وقال عبدالله بن المبارك: إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض، وقال ابن معين: لو لم

---

[١]) علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية (ص: ٤٣)

[٢]) "معرفة علوم الحديث" (ص ١١٩)

[٣])توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (١/ ٣٤١)

[٤]) شرح ألفية العراقي ج٢/ص١٢، ١٣ بتصرف

نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه.، وقال أحمد بن حنبل: ((الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضاً [١].

- ولا شك أن جمع الطرق المختلفة وموازنة بعضها ببعض، ثم النظر في النقلة واختلافهم ثم وزن هؤلاء بميزان الترجيح كل هذا من مهمة المحدث الجهبذ لا يستطيع أن يقوم به عامة المحدثين ولذلك نجد أفذاذاً وأفرادًا معدودين قد دخلوا في هذا المضمار وسدد الله أقوالهم ووفقهم لتقعيد قواعد في معرفة الصحيح من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما نجد أن هذا العلم وهو معرفة الخطأ من الصواب في روايات الراوي يحتاج إلى سبر روايات الراوي الواحد، بحيث يقدر الإمام المحدث أن يقول: روى حديثين أو ثلاثة أو عشرة.

٧) السبب السابع من أسباب العلة : قِصَر صحبة الشيخ، وقلة ممارسة حديثه[٢]، ومثلوا لهذا بأصحاب الزهري، وأنهم خمس طبقات؛ طبقة جمعت الحفظ والإتقان وطول الصحبة للزهري، وطبقة ثانية وهم أهل حفظ وإتقان، ولكن لم تطل صحبتهم للزهري، وإنما صحبوه مدة يسيرة، ولم يمارسوا حديثه، وهم في إتقان دون الطبقة الأولى، كالأوزاعي، والليث بن سعد، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وسليمان بن موسى، ونحوهم. وثالثة لازموا الزهري وصحبوه، لكن تُكِلم في حفظهم، وطبقة رابعة رووا عن الزهري من غير ملازمة ولا طول صحبة، وخامسة وهم قوم من المتروكين والمجهولين[٣].

٨) السبب الثامن من أسباب العلة :اختصار الحديث وروايته بالمعنى: رأى الجمهور على أن الرواية بالمعنى جائزة وقد دلل ابن رجب على جوازها بأقوال بعض الصحابة والتابعين، وعلماء الحديث المتقدمين، وبأن الله يقص قصص القرون السالفة بغير لغاتها، وقد قيد العلماء هذا الجواز فاشترطوا فيمن يروي الحديث بالمعنى أن يكون عارفا بمواقع

---

[١]) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث – ت فحل (ص: ١٨٨) المقترب في بيان المضطرب (ص: ٢٨) ،

[٢]) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ١٥٦)

[٣]) تحرير علوم الحديث (٢/ ٧٦٥)

الألفاظ، بصيرا بدلالاتها، حتى لا يحيل الحلال حراما، أو يضع الدليل في غير مكانه. وفي شرح علل الترمذي تفصيل لهذا الموضوع، وعرض لأقوال العلماء فيه وأن الرواية بالمعنى، إن لم يلتزم راويها بشرطها الذي يضمن عدم الإحالة، فإن هذه الرواية تكون سببا في دخول العلة على الحديث[١].

٩) السبب التاسع من أسباب العلة : تدليس الثقات: وقد يكون سبب العلة تدليسا أدركه النقاد فكشفوا فيه عن انقطاع في الإسناد أو رواية عن ضعيف غير اسمه أو كنيته. وغالبا ما تكون العلة في حديث الأعمش أو هشيم بن بشير أو إسحاق بن أبي فروة أو ابن جريج ناشئة عن التدليس.

- والتدليس إما أن يكون تدليسا للإسناد، وهو أن يروي عمن لقيه ولم يسمع منه أو عمن عاصره ولم يلقه، أو عمن سمع منه شيئا ولم يسمع موضوع الرواية وفي كل هذا يوهم أنه سمع،
- وتدليس الشيوخ: هو أن يسمي شيخه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف وقد أفرد ابن رجب الكلام عن التدليس بمبحث ذكر فيه أقوال العلماء، وشروطهم لقبول رواية المدلس [٢].

١٠) السبب العاشر من أسباب العلة : الرواية عن المجروحين والضعفاء: وقد تضمنت كتب العلل أحاديث ذكر أن علتها جرح الراوي، فكان هذا الجرح سببا في العلة، وقد سبق وأن اشترطنا لدخول هذا الفرع في العلل أن يكون من الخفاء بحيث يغيب عن بعض الثقات الأعلام، كأن يروي مالك عن عبد الكريم أبي أمية والشافعي عن إبراهيم بن أبي يحيى. والأمثلة على هذا السبب من أسباب الجرح كثيرة سنذكر بعضها في هذه الدراسة، وينبغي التنبيه إلى أن الأغلب في العلل أوهام الثقات، حتى الرواية عن المجروحين كثيرا ما ترتبط بالثقة الذي روى الحديث.

---

[١]) شرح علل الترمذي (١/ ١١٦)

[٢]) شرح علل الترمذي (١/ ١١٨)

وفي جعل الجرح سببا من أسباب العلة يقول ابن الصلاح :

"ثم اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث، المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به، على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب والغفلة وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح"[١]

ونلاحظ أن الأسباب المتقدمة تشمل أنواع التضعيف والعلة بمعناها العام ، ومردودها جميعا إلى السبب الأول، وأما الباقية فكلها من الأسباب الظاهرة البينة. وأما اختصار الحديث فهو يعود إلى السبب الأول؛ ألا وهو الخطأ الذي يعتري الثقات عموما ولا يسلم منه بشر.

وقال أبو حاتم : أَسْبَابُ الْعِلَّةِ في الحَدِيث :- تقدَّم أنَّ العِلَّة تطلق على الأسبابِ الظاهرة والخَفِيَّةِ التي تقدَحُ في صحةِ الحديث، وأنها في مُجْمَلِها تعود إلى سببين:

أ – السَّقْط في الإسناد.

ب – الطَّعْن في الراوي.

فكلُّ عِلَّة يُعَلُّ بها الحديثُ داخلةٌ في أحد هذين السببَيْنِ ولا بُدَّ، غيرَ أنَّ السبَبَ قد يكون ظاهرًا يدركه كلُّ أحد، وقد يكون خفيًّا لا يدركه إلا الجهابذة، وقد يدركه غيرهم بجمعِ طرقِ الحديث، وتتبُّعِ الاختلافِ، ومعرفةِ طريقةِ أهل الحديث بالترجيحِ وقرائنِهِ؛ كما يأتي بيانه[٢]

• المبحث الثاني :السبيل إلى معرفة العلل :-

هناك بعض الوسائل التي ذكرها العلماء لمعرفة العلل ونذكر كلام العلماء فيها :-

قال ابن الصلاح : ويُسْتَعانُ على إدراكِها بتَفَرُّدِ الراوي، وبمخالفةِ غيرِهِ لهُ، معَ قرائِنَ تنضَمُّ إلى ذلكَ تُنَبِّهُ العارفَ بهذا الشأنِ على إرسالٍ في الموصولِ، أو وَقْفٍ في المرفوعِ، أو دُخُولِ حديثٍ في حديثٍ، أو وَهَمِ واهِمٍ بغيرِ ذلكَ بحيثُ يَغْلِبُ على ظنِّهِ ذلكَ،

---

[١]) شرح علل الترمذي (١/ ١١٩)

[٢]) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٥٧)

فيَحْكُمُ بهِ أو يتردَّدُ فيَتَوَقَّفُ فيهِ، وكلُّ ذلكَ مانعٌ مِنَ الحكمِ بصحَّةِ ما وُجِدَ ذلكَ فيهِ ،، وكثيراً ما يُعَلِّلُونَ الموصولَ بالمرسلِ، مثلُ أنْ يجيءَ الحديثُ بإسنادٍ موصولٍ، ويجيءَ أيضاً بإسنادٍ منقطِعٍ أقوىٰ مِنْ إسنادِ الموصولِ ، ولهذا اشتَمَلَتْ كُتُبُ عِلَلِ الحديثِ علىٰ جَمْعِ طُرُقِهِ.[١]

** قالَ الخطيبُ أبو بكرٍ: السبيلُ إلىٰ معرفةِ عِلَّةِ الحديثِ: أنْ يُجْمَعَ بينَ طُرُقِهِ، ويُنْظَرَ في اختلافِ رُوَاتِهِ، ويُعْتَبَرَ بمكانِهِمْ مِنَ الحِفْظِ، ومنزلتِهِم في الإتقانِ والضبطِ .

ورُوِيَ عَنْ عليِّ بنِ المدينيِّ قالَ: ((البابُ إذا لَمْ تُجْمَعْ طرقُهُ لَمْ يُتَبَيَّنْ خَطَؤُهُ))[٢]

قال الزركشي : مَعَ قَرَائِن تنضم إِلَى ذَلِك تنبه الْعَارِف بِهَذَا الشَّأْن على إِرْسَال الْمَوْصُول إِلَى آخِره ، ذكر بعض من صنف فِي عُلُوم الحَدِيث أَن الْمُعَلل أَن يروي عَمَّن لم يجْتَمع بِهِ إِمَّا بطرِيق التَّارِيخ كمن تتقدم وَفَاته عَن مِيلَاد من يروي عَنهُ وَإِمَّا بطرِيق الْجِهَة بِأَن يروي الْخُرَاسَانِي عَن المغربي وَلم ينْقل أَن الْخُرَاسَانِي انْتقل من خُرَاسَان وَأَن المغربي انْتقل من الْمغرب[٣]

وتُدرَك العِلّة بتفرد الرَّاوِي بذلك الحَدِيث، وَعدم الْمُتَابَعَة، وبمخالفة غَيره مَعَ قَرَائِن تنبه الْعَارِف على وَهم بإرسال فِي مَوْصُول، أَو وقف فِي مَرْفُوع، أَو دُخُول حَدِيث فِي حَدِيث كَمَا سَيَأْتِي فِي بحث الْمُعَلل[٤]

ومن خلال كلام العلماء يتبين لنا أن وسيلة الكشف عن العلة تدرك بما يلي :-

١- تفرد الراوي بذلك الحديث وعدم المتابعة .

٢- مخالفة غيره مع قرائن تدل على خطأ المتفرد وتنبه العارف على وَهم بإرسال في موصول أو وقف في مرفوع أو دخول حديث في حديث

. والمخالفة وتنقسم إلى :-

---

[١]) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث – (ص: ١٨٧) ، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص: ١١٦)

[٢]) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص: ١١٧)

[٣]) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٢/ ٢٠٨)

[٤]) شرح نخبة الفكر للقاري (ص: ٢٥٢)

أ) مخالفة الثقة إلى من هو أوثق منه.

ب) مخالفة الثقة للأكثر عددا.[١]

مع الاستعانة بالقرائن التي تساعد على الترجيح، والتبصير بمواضع الخطأ.

- والطريق إلى معرفة العلل جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته، وفي ضبطهم وإتقانهم، فيقع في نفس العالم العارف بهذا الشأن أن الحديث معلول، فيغلب على ظنه ذلك، فيحكم بعدم صحته، أو يتردد فيتوقف فيه[٢].

* ولا يتضح ذلك التفرد وتلك المخالفة إلا من خلال ما هو معلوم أن طريق معرفة علة الحديث تكمن في:-

١- جمع طرقه، والنظر في اختلاف رواته، ومكانتهم في الحفظ والضبط.

٢- الموازنة بين تلك الطرق وإدراك ما بينها من اختلاف يضع يد الباحث على العلة .

ونأخذ من قول ابن الصلاح: فالحديث المعلل هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن الظاهر السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، وأنه يستعان على إدراك هذه العلة بتفرد الراوي، أو بمخالفة غيره من الرواة الثقات له، مع وجود قرائن تنضم بعضها إلى بعض، تدل الباحث في هذا الشأن على وجود علة معينة، إما إرسال لموصول، أو وقف لمرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه، فالمخالفة بين الرواة تكون في صور، فإن زاد أحد الرواة الثقات راوياً في الإسناد، أو أسقط أو زاد كلمة، لم يزدها أو لم ينقصها غيره، فإن كل هذا داخل في أنواع العلة، من هنا فإن الحديث الذي يتفرد به الراوي الثقة، أو يخالف فيه غيره من الثقات يدور مع القرائن المحيطة به، فإذا دلت القرينة على أن الثقة حين زاد تلك الكلمة

---

[١]) حوار حول منهج المحدثين في نقد الروايات سندا ومتنا (ص: ٢١)

[٢]) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص: ٣٠٧)

كان واهماً أو ناسياً، فتعد هذه الزيادة معلولة، وبعض العلماء يعتبرها علة قادحة، بينما البعض الآخر لا يعدها كذلك، وإنما تدل القرائن على ذلك[١].

من هنا فلا يسوغ لمن رأى حديثا له إسناد صحيح أن يحكم بصحته إلا أن يكون من أهل هذا الشأن، لاحتمال أن تكون له علة قادحة قد خفيت عليه[٢] .

---

[١]) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث – ت فحل (ص: ١٨٨) ، شرح علل الترمذي (١/ ١٢٧) ، شرح نخبة الفكر للقاري (ص: ٢٥٢)

[٢]) توجيه النظر إلى أصول الأثر (١/ ١٩١)

المبحث الثالث :- هل اشتمل صحيح البخاري على أحاديث معلة [١]:-

يزعم بعض المتوهمين أن في صحيح البخاري أحاديث معلة، ويستدلون على ذلك بأن هناك من علماء الحديث – كالدارقطني مثلا ، وأبو علي الغساني في جزء العلل من كتابه "تقييد المهمل" من أعل بعض الأحاديث فيه بعلل خفية، وكذلك بما جاء في صحيح البخاري من أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قال (لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ إلا بِإِذْنِهِ ولا تَأْذَنَ في بَيْتِهِ إلا بِإِذْنِهِ وما أَنْفَقَتْ من نَفَقَةٍ عن غَيْرِ أَمْرِهِ فإنه يؤدي إليه شَطْرُهُ) [٢] وَرَوَاهُ أبو الزِّنَادِ أَيْضًا عن مُوسَى عن أبيه عن أبي هُرَيْرَةَ في الصَّوْمِ»، وموضع شاهد الباب قوله: "ولا تأذن في بيته إلا بإذنه"، وهم يزعمون أن البخاري ما أورده إلا ليبين علته، وأن الصواب في هذا قد جاء في حديث أبي الزناد؛ حيث ذكر الصوم فقط، وبهذا فالزيادة على الصوم في حديث البخاري ليست محفوظة، والبخاري بذلك يحتج في صحيحه بالأحاديث المعلولة. وهم يهدفون من وراء ذلك إلى زعزعة ثقة الأمة الإسلامية في صحيح البخاري، وإسقاط الاحتجاج به؛ تمهيدا لإسقاط الاحتجاج بالسنة النبوية عموما.

وجه إبطال الشبهة:

١– إن انتقاد الدارقطني لبعض أحاديث صحيح البخاري مبني على قواعد لبعض المحدثين غير متفق عليها، وقد فند الحافظ ابن حجر – رحمه الله – تلك الانتقادات في مقدمته لشرح صحيح البخاري المسماة(هدي الساري مقدمة

---

[١]) أصل الشبهة من موسوعة بيان الإسلام الرد على الافتراءات والشبهات لمجموعة من العلماء منهم أ. د / محمد الأحمدي أبو النور ،. أ. د / أحمد عمر هاشم ،.أ. د / عبد الله عبد العزيز المصلح،. أ. د / نبيل السمالوطي ، .أ. د / محمد محمد داود بتصرف .

[٢]) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب النكاح بَاب لَا تَأْذَنِ الْمَرْأَةُ في بَيْتِ زَوْجِهَا لِأَحَدٍ إلا بِإِذْنِهِ ج٥/ص١٩٩٤/ح٤٨٩٩، حدثنا أبو الْيَمَانِ أخبرنا شُعَيْبٌ حدثنا أبو الزِّنَادِ عن الْأَعْرَجِ عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بلفظه ،والطبراني في المعجم الأوسط ج١/ص٩٣/ح٢٨٢،وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج٥١/ص٢٠٤،

فتح الباري)، وبين أن الحق فيها مع البخاري[١]. وقد رد على الدارقطني الحافظ أبو مسعود الدمشقي في جزء صغير ذكر فيه أربعة وعشرين حديثاً مما انتقد فيه الدارقطني مسلماً، وقد لزم فيه الإنصاف فهو يصوب الدارقطني فيما يرى أنه أصاب فيه، ويرد عليه إن رأى أنه أخطأ، كما نبه على أوهام وقع فيها الدارقطني [٢] .

وكما رد على الدارقطني الإمام النووي في شرح لصحيح مسلم. والذي يلاحظ على رد النووي أنه رد مختصر مبني على قاعدة قبول زيادة الثقة مطلقاً. كان هو مذهب الأصوليين والفقهاء وعلماء الكلام، كما أنه لم يجب على بعض الأحاديث.

ورد عليه أيضاً الحافظ ابن حجر في "هدي الساري" وفي فتح الباري عند كلامه على الأحاديث المنتقدة.

٢- إن الإمام الحافظ ابن حجر قد تتبع في مقدمته المواضع المنتقدة على البخاري تفصيلا، وكان رده موسعاً مبنياً على تتبع الطرق وذكر المتابعات والشواهد، دون التمسك بقاعدة قبول زيادة الثقة على إطلاقها، كما أنه التزم فيه العدل والإنصاف بحيث يصوب الدارقطني في مواضع كثيرة ويبين وجاهة انتقاده، ولكن يلاحظ أنه في بعض الأحاديث يكتفي بالاحتمالات والتجويزات العقلية المجردة. ولم يورد ذلك الحديث المستشهد به كدليل على أن صحيح البخاري فيه أحاديث معلة؛ مما يدل على أنه رأى أن هذا الخلاف لا يؤثر على صحة الحديث، فقد رأى البخاري أن الحديث محفوظ بالإسنادين معا، وهو ما قرره الترمذي حين أشار إلى صحة الإسنادين أيضا.[٣]

---

[١]) منهج الإمام البخاري (ص: ٢١٨)

[٢]) منهج الإمام البخاري (ص: ٢١٨)

[٣]) تحرير علوم الحديث، عبد الله يوسف الجديع، مؤسسة الريان، بيروت، ط٣، ١٤٢٨هـ٢٠٠٧م. إتحاف النفوس المطمئنة بالذب عن السنة، أبو عبد الله أحمد إبراهيم، مكتبة ابن العباس، مصر، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

ونوضح ذلك تفصيلا كما يلي :-

أولا: انتقاد الدارقطني لبعض أحاديث صحيح البخاري مبني على قواعد لبعض المحدثين غير متفق عليها:

لا شك أن صحيح البخاري قد أجمع على صحة كل ما جاء فيه من أحاديث جل العلماء من السلف والخلف، ومن ثم فإن أي انتقاد له يعد شذوذا ولا يلتفت إليه، قال ابن حجر: "استدرك الدارقطني على البخاري ومسلم أحاديث، وذلك الطعن مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جدا، مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم، فلا تغتر بذلك"[١]، وأجاب عن هذا ابن حجر، فقال: "لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما، ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعل، فإنهم لا يختلفون أن علي بن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث، وعنه أخذ البخاري ذلك، حتى كان يقول: "ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني"، ومع ذلك فكان علي بن المديني إذا بلغه ذلك عن البخاري يقول: "دعوا قوله فإنه ما رأى مثل نفسه"، وكان محمد بن يحيى الذهلي أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري، وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعا، وروى الفربري عن البخاري أنه قال: "ما أدخلت في الصحيح حديثا إلا بعد أن استخرت الله تعالى وتيقنت صحته"، وقال مكي بن عبدالله: سمعت مسلم بن حجاج يقول: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أنه له علة تركته، وقد تقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضا لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة"[٢].

ويقول ابن تيمية: والبخاري من أعرف خلق الله بالحديث وعلله، مع فقهه فيه، وقد ذكر الترمذي أنه لم ير أحدا أعلم بالعلل منه، ولهذا كان من عادة البخاري

---

[١]) هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني ص ٣٦٤.

[٢]) نفس المصدر ص ٣٦٤، ٣٦٥.

إذا روى حديثا اختلف في إسناده، أو في بعض ألفاظه أن يذكر الاختلاف في ذلك لئلا يغتر بذكره له بأنه إنما ذكره مقرونا بالاختلاف فيه، ولهذا كان جمهور ما أنكر على البخاري مما صححه، يكون قوله فيه راجحا على قول من نازعه"[١]

"إن هذا الفن وهو فن الحديث المعل من أدق فنون الحديث وأعوصها، بل هو رأس علومه وأشرفها، ولا يتمكن منه إلا أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل، كابن المديني وأحمد والبخاري وغيرهم"[٢]، وإن لم يتقن هذا الفن الإمام العظيم البخاري أستاذ الأساتذة في الحديث فمن يتقنه؟!

هذا وقد قسم الحافظ ابن حجر العسقلاني الأحاديث التي انتقدت على البخاري إلى عدة أقسام مبينا أن الحق فيها مع البخاري:

• القسم الأول منها: ما تختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد، فإن أخرج صاحب الصحيح الطريق المزيدة، وعلله الناقد بالطريقة الناقصة فهو تعليل مردود، كما صرح به الدارقطني؛ لأن الراوي إن كان سمعه، فالزيادة لا تضر؛ لأنه قد يكون سمعه بواسطة عن شيخه، ثم لقيه فسمعه منه، وإن كان لم يسمعه في الطريق الناقصة، فهو منقطع، والمنقطع من قسم الضعيف، والضعيف لا يعل الصحيح... وإن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة، وعلله الناقد بالطريق المزيدة، تضمن اعتراضه دعوى انقطاع فيما صححه المصنف، فينظر إن كان ذلك الراوي صحابيا أو ثقة غير مدلس قد أدرك من روى عنه إدراكا بينا، أو صرح بالسماع إن كان مدلسا من طريق أخرى، فإن وجد ذلك اندفع الاعتراض بذلك، وإن لم يوجد، وكان الانقطاع فيه ظاهرا، فمحصل الجواب عن صاحب الصحيح أنه إنما أخرج مثل ذلك في باب ماله

---

[١]) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، مصر، ط٣، ١٤٢٦هـ/ (١/ ٢٥٦).

[٢]) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٣، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ص٥٤ بتصرف.

متابع وعاضد، أو ما حفته قرينة في الجملة تقويه، ويكون التصحيح قد وقع من حيث المجموع...

وربما علل بعض النقاد أحاديث ادعى فيها الانقطاع لكونها غير مسموعة، كما في الأحاديث المروية بالمكاتبة والإجازة، وهذا لا يلزم منه الانقطاع عند من يسوغ الرواية بالإجازة، بل في تخريج صاحب الصحيح لمثل ذلك دليل على صحة الرواية بالإجازة عنه.

• القسم الثاني منها: ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد، فالجواب عنه: إن أمكن الجمع بأن يكون الحديث عند ذلك الراوي على الوجهين جميعا، فأخرجهما المصنف ولم يقتصر على أحدهما؛ حيث يكون المختلفون في ذلك متعادلين في الحفظ والعدد... وإن امتنع بأن يكون المختلفون غير متعادلين بل متقاربين في الحفظ والعدد، فيخرج المصنف الطريق الراجحة ويعرض عن الطريق المرجوحة أو يشير إليها... فالتعليل بجميع ذلك من أجل مجرد الاختلاف غير قادح؛ إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف فينبغي الإعراض أيضا عما هذا سبيله.

• القسم الثالث منها: ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عددا أو أضبط ممن لم يذكرها، فهذا لا يؤثر التعليل به، إلا إن كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع، أما إن كانت الزيادة لا منافاة فيها، بحيث تكون كالحديث المستقل فلا، اللهم إلا إن وضح بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة في المتن من كلام بعض رواته، فما كان من هذا القسم فهو مؤثر.

• القسم الرابع منها: ما تفرد به بعض الرواة ممن ضعف من الرواة، وليس في هذا الصحيح من هذا القبيل غير حديثين... كما سيأتي الكلام عليهما وتبيين أن كلا منهما قد توبع.

• القسم الخامس منها: ما حكم فيه بالوهم على بعض رجاله، فمنه ما يؤثر ذلك الوهم قدحا، ومنه ما لا يؤثر.

• القسم السادس منها: ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن، فهذا أكثره لا يترتب عليه قدح؛ لإمكان الجمع في المختلف من ذلك، أو الترجيح على أن

الدارقطني وغيره من أئمة النقد لم يتعرضوا لاستيفاء ذلك من الكتابين كما تعرضوا لذلك في الإسناد، فما لم يتعرضوا له من ذلك حديث جابر في قصة الجمل، وحديثه في وفاء دين أبيه، وحديث رافع بن خديج في المخابرة، وحديث أبي هريرة في قصة ذي اليدين، وحديث سهل بن سعد في قصة الواهبة نفسها، وحديث أنس في افتتاح القراءة بالحمد لله رب العالمين، وحديث ابن عباس في قصة السائلة عن نذر أمها وأختها وغير ذلك..."[١]

ثم يقول الحافظ ابن حجر بعد ذكره الأقسام الستة السابقة: "فهذه جملة أقسام ما انتقده الأئمة على الصحيح، وقد حررتها وحققتها وقسمتها، وفصلتها، لا يظهر منها ما يؤثر في أصل موضوع الكتاب بحمد الله إلا النادر"[٢].

ثم شرع رحمه الله في بيان هذه الأحاديث على حسب ورودها في "الصحيح"، ثم قال رحمه الله: "هذا جميع ما تعقبه الحفاظ النقاد العارفون بعلل الأسانيد، المطلعون على خفايا الطرق... وليست كلها قادحة بل أكثرها الجواب عنه ظاهر، والقدح فيه مندفع... كما شرحته مجملا في أول الفصل وأوضحته مبينا أثر كل حديث منها، فإذا تأمل المصنف ما حررته من ذلك عظم مقدار هذا المصنف في نفسه، وجل تصنيفه في عينه، وعذر الأئمة من أهل العلم في تلقيه بالقبول والتسليم، وتقديمهم له على كل مصنف في الحديث والقديم، وليسا سواء من يدفع بالصدر فلا يأمن دعوى العصبية، ومن يدفع بيد الإنصاف على القواعد المرضية والضوابط المرعية، فلله الحمد الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله"[٣].

---

[١]) هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، ص ٣٦٥، ٣٦٦.

[٢]) نفس المصدر ص ٣٦٦.

[٣] نفس المصدر ص ٤٠٢.

وبعد أن ظهر أن الخطأ في الصحيح نادر جدا، فليس في المتون إلا أحرف يسيرة الغالب فيها الوهم، وأكثر الأسانيد التي تكلم فيها لا يضر ذلك شيئا من متونها؛ لأن لها أسانيد أخرى صحيحة سالمة من العلل[١]

قال العلامة أحمد شاكر رحمه الله: "الحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين، وممن اهتدى بهديهم وتبعهم على بصيرة من الأمر، أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف، وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منها في كتابه، وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها فلا يهولنك إرجاف المرجفين وزعم الزاعمين أن في "الصحيحين" أحاديث غير صحيحة، وتتبع الأحاديث التي تكلموا فيها، وانقدها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة أهل العلم، واحكم على بينة، والله الهادي إلى سواء السبيل"[٢].

ولايقول عالم كبير في الحديث – مثل أحمد شاكر- هذا الكلام إلا إذا كان على يقين تام من صحة كل ما في صحيح البخاري ومسلم.

وما الإشكال في ذلك؟ وهذا الطعن الذي وجه إلى الصحيحين لم يكن من قبل الطعن فيها بالضعف وعدم الصحة، وإنما كان من قبل أنها لم تبلغ الدرجة العليا التي اشترطها صاحبا الصحيحين والتزمها كل واحد منهما في كتابه، كما يقول الإمام النووي رحمه الله: "قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلا بشرطهما فيها ونزلت عن درجة ما التزماه"[٣]

وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيه، ومرد ذلك إلى اختلاف وجهات النظر في التوثيق والتجريح، شأنها شأن المسائل الاجتهادية الأخرى.

---

[١]) الإمام البخاري وصحيحه الجامع، أحمد فريد، دار العقيدة، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م، ص ١٥٧، ١٥٨.

[٢]) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص ٢٩.

[٣]) شرح صحيح مسلم، النووي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، (١/ ١٣٣).

ويتبين لنا بعد كل ذلك أن كل من راجع هذه الأحاديث التي انتقدت على البخاري، وطالع النقد الذي وجه إليها، وجد أن هذا النقد لا يمس جوهر الصحيح، وإنما هو نقد شكلي ناشئ عن شدة حذر العلماء ويقظتهم، كاعتراضهم على حديث بأنه مرسل؛ لأن صورته صورة المرسل، أما في الواقع فهو موصول معروف الوصل عند المحدثين، مثل حديث يرويه بعض الرواة مرسلا وهو من رواية أقرانه متصل، إلا أن البخاري يذكر الروايتين معا؛ لدفع ما توهم في الرواية الأولى، وإشعارا بأن هذه العلة غير قادحة.

وعليه، فهذه أمثلة من النقد الذي وجه إلى أحاديث الصحيح، وقد بسط القول فيها ابن حجر في مقدمته، وبين أن الحق فيها مع البخاري. ومما يدلك على أن هذا النقد – سواء للرجال أو للأحاديث – لم يؤثر في قيمة صحيح البخاري العلمية، ولا في إجماع العلماء على تلقيه بالقبول، واتفاق جمهورهم على أنه أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى [١]. وبذلك يتبين لنا بطلان ادعائهم أن هناك أحاديث معلة في صحيح البخاري.

ثانيا. الحديث - موضوع الشبهة - محفوظ بالإسنادين معا، ولا مرية فيه:

إن الإمام الحافظ ابن حجر قد تتبع المواضع المنتقدة على صحيح البخاري تفصيلا، ولكنه لم يورد ذلك الحديث الذي استشهدوا به مع الأحاديث التي تكلم فيها في المقدمة؛ مما يدل على أنه رأى أن هذا الخلاف لا يؤثر على صحة الحديث، مع العلم أنه قد أجاد في مقدمته هذه "هدي الساري مقدمة فتح الباري"؛ حتى كان العلماء يقولون في شأنها: إنها لو كتبت بماء الذهب ما استوفيت حقها؛ ذلك لأن فيها مجموعة من الفصول المهمة التي تتعلق بدارسة الصحيح، وصاحبه، وتراجمه، ومناسباته، وغير ذلك من المباحث المهمة المتعلقة بالصحيح، فضلا عن الرد على الطعون التي وجهت إلى صحيح البخاري، وقد

---

[١]) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، دار السلام، القاهرة، ط٣، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص ٤٠٠

مكث ابن حجر في كتابتها أربع سنوات تقريبا، فهدى بها فعلا كل من يريد أن يدرس صحيح الإمام البخاري، ويعرف مكانته بين كتب السنة؛ حيث أثبت أن منزلة صحيح البخاري إلى جانب دواوين السنة هي منزلة الرأس من الجسد.

والإمام ابن حجر في هدي الساري لم يدافع عن صحيح الإمام البخاري فقط، وإنما دافع عن الصحيحين معا.

فقد بين أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضا لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة"[١]

وقد أوجز ابن حجر أهم شروط الصحة عند البخاري، فقال إنها "الاتصال وإتقان الرجال وعدم العلل"[٢]. وقال ابن حجر: إن مالكا لا يرى الانقطاع في الإسناد قادحا؛ فلذلك يخرج المراسيل والمنقطعات والبلاغات في أصل موضوع كتابه، والبخاري يرى أن الانقطاع علة؛ فلا يخرج ما هذا سبيله إلا في غير أصل موضوع كتابه، كالتعليقات والتراجم[٣]. وقال أيضا: إن البخاري لم يخرج في الأصول إلا من هو ثقة متصف بالعدالة، فأما من خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق، فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم [٤].

وعلى الرغم من تشدد البخاري في شروط صحة الحديث، فإن النقاد من أهل السنة لم يتركوا مروياته من غير نقد وتمحيص؛ بل نقدوا بعض مروياته من حيث موافقتها لمقررات الشريعة، ولكن هذه الروايات التي نقدت قليلة جدا بالنسبة لغيره، حتى ابن حجر الذي يعد من أشد المدافعين عن صحيح البخاري لم يجد غضاضة في تقرير أن فيه بعض الروايات التي تتسم بالمخالفة؛ أي: مخالفتها

---

[١]) هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلانيص ٣٦٥.

[٢]) نفس المصدر ص ١٣

[٣]) نفس المصدر ص ١٢ بتصرف.

[٤]) نفس المصدر ص ٤٠٣ بتصرف.

روايات أخرى أوثق منها، وقد ينشأ عن المخالفة شذوذ، ولكنه يقرر أن تلك الروايات ليس في الصحيح منها إلا نذر يسير.[١]

وعلى الرغم من انتقاد بعض روايات البخاري كما ذكرنا، لكن أحدا لم يقل قط إنه قبل "موضوعات" أو أحاديث غير صحيحة.

ورغم شهادات كبار العلماء والمحدثين للبخاري وكتابه، إلا أن بعض المخالفين قد زعموا أن البخاري يحتج بالأحاديث المعلولة، مستدلين على ذلك بهذا الحديث: «لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه، ولا تأذن في بيته إلا بإذنه؛ وما أنفقت من نفقة من غير أمره، فإنه يؤدى إليه شطره»[٢] وموضوع الشاهد للباب قوله صلى الله عليه وسلم: "ولا تأذن في بيته إلا بإذنه"، فزعموا أن البخاري ما أورده إلا ليبين علته، وأن الصواب في هذا – من وجهة نظرهم – قد جاء في حديث أبي الزناد؛ حيث ذكر الصوم فقط، و بهذا فالزيادة على الصوم في حديث البخاري ليست محفوظة، وبذلك انتهوا إلى أن البخاري يحتج في صحيحه بالأحاديث المعلولة غير المحفوظة.

وهذا الحديث رواه البخاري برقم (٥١٩٥) كما سبق، والطبراني في "الشاميين" والبغوي في "شرح السنة" برقم (١٦٨٩) من طريق شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعا بالحديث كاملا، ورواه النسائي في "السنن الكبرى" برقم (٢٩٢٠)، وأحمد (٢/٤٤٤، ٤٦٤، ٤٧٦، ٥٠٠)، وغيرهما من طريق سفيان الثوري عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا بذكر الصيام فقط.

وأما سفيان بن عيينة فرواه بالإسنادين جميعا، وإن كان متثبتا أكثر من الطريق الثاني، إلا أن البخاري رحمه الله رأى أن الحديث محفوظ بالإسنادين جميعا، فأما رواية شعيب فبالحديث كاملا، وأما رواية السفيانين فبجزء الصيام فقط، وهذا

---

[١]) . كيف ولماذا التشكيك في السنة، د. أحمد عبد الرحمن، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص ٦٤.

[٢]) صحيح البخاري كتاب: النكاح، باب: لا تأذن المرأة في بيت زوجها لأحد إلا بإذنه، ج٩/ ص٢٠٦)، ح/٥١٩٥)

معنى قول البخاري: ورواه أبو الزناد أيضا عن موسى عن أبيه عن أبي هريرة في الصوم، وقد أشار إلى صحة الإسنادين أيضا الترمذي في جامعه الصحيح برقم (٧٨٢)، وهذا هو الذي فهمه الحافظ ابن حجر أيضا من قول البخاري حيث قال: "يشير إلى أن رواية شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج اشتملت على ثلاثة أحكام، وأن لأبي الزناد في أحد الثلاثة، وهو صيام المرأة إسنادا آخر"[١]

ومن ثم، فإن الحافظ ابن حجر لم يورد هذا الحديث في الأحاديث التي تكلم فيها على صحيح البخاري في المقدمة، مما يدل على أنه رأى أن هذا الخلاف لا يؤثر على صحة الحديث.

أما ما ذكره الحافظ ابن حجر من قوله: "قال أبو عوانة في رواية علي بن المديني: حدثنا به سفيان بعد ذلك عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان فراجعته فيه، فثبت على موسى، ورجع عن الأعرج"[٢] فليس معناه أنه لم يكن عنده الحديث من طريق أبي الزناد عن الأعرج؛ فإنه ثابت من طريق شعيب كما سبق، وإنما يعني أنه كان أحفظ لطريق موسى من طريق الأعرج، فرد هذه الطريق سندا أو متنا، والحكم على سفيان بن عيينة بالخطأ في السند والمتن، فيه من الجرأة الكثير على تخطئة الثقات، وقد رواه عنه بزيادة(من غير رمضان) جمع منهم:

الإمام أحمد في "مسنده" برقم (٧٣٣٨)، ومحمد بن أحمد بن أبي خلف عند الدارمي برقم (١٧٦١)، وقتيبة بن سعيد ونصر بن علي عند الترمذي برقم (٧٨٢)، والبغوي برقم (١٧٦٥)، وقتيبة عند النسائي في السنن الكبرى برقم (٣٢٨٨)، والحسين بن حريث عند ابن خزيمة برقم (٢١٦٨)، وزهير بن حرب عند أبي يعلي برقم (٦٢٧٣) وكلهم كالآتي (أحمد بن حنبل، ومحمد بن أحمد بن أبي خلف، وقتيبة بن سعيد، ونصربن علي، والحسين بن حريث، وزهير

---

[١]) فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، (٩/ ٢٠٨).

[٢] فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، (٩/ ٢٠٨، ٢٠٩).

بن حرب) ستتهم عن سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعا بزيادة«من غير رمضان»، والحديث ثابت من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعا بزيادة«من غير رمضان»، ومن ثم، فالحكم بالخطأ على سفيان في إثبات هذه اللفظة في الحديث غير مقبول، خاصة وأنها ثابتة من وجه آخر، فقد وردت عند عبد الرزاق برقم (٧٨٨٦)، وأخرجه أبو داود في سننه برقم (٢٤٥٨) عن الحسن بن علي عنه، وهذه الزيادة ثابتة في طريق موسى بن أبي عثمان، وموسى وأبوه، قال في كل منهما الحافظ ابن حجر في "التقريب": مقبول.

وقد أورد له الشيخ شاهدا صحيحا من حديث أبي سعيد الخدري أخرجه أبو داود برقم (٢٤٥٩) وأحمد (١١٧٧٦)، وسياقه دال على أن النهي في التطوع، وله شاهد أخرجه الطيالسي برقم (١٩٥١) من حديث ابن عمر، وفي إسناده ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف، لكنه يصلح في الشواهد والمتابعات.

قال ابن خزيمة رحمه الله: قوله صلى الله عليه وسلم: «من غير شهر رمضان» من الجنس الذي نقول: إن الأمر إذا كان لعلة فمتى كانت العلة قائمة والأمر قائما، فالأمر قائم، والنبي – صلى الله عليه وسلم – لما أباح للمرأة صوم شهر رمضان بغير إذن زوجها؛ إذ صوم رمضان واجب عليها، كان كل صوم صوم واجب مثله جائز لها أن تصومه بغير إذن زوجها"[١] ويعني رحمه الله بقوله: صوم صوم واجب: صيام ما كان واجبا صومه [٢].

وعليه فإن الحافظ ابن حجر لم يورد ذلك الحديث في الأحاديث التي تكلم فيها في المقدمة، فدل ذلك علي أنه رأى أن هذا الخلاف لا يؤثر على صحة الحديث، فإذا كان الحديث الذي يستدلون به – على زعمهم هذا – حديثا

---

[١]) صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م، (٣/ ٣١٩).

[٢]) إتحاف النفوس المطمئنة بالذب عن السنة، أبو عبد الله أحمد إبراهيم، مكتبة ابن العباس، مصر، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ص ١٥٣، ١٥٦ بتصرف.

صحيحا، فأين إذن هذه الأحاديث المعلة في صحيح البخاري التي يزعمون وجودها فيه؟!

وإن ثمة ملاحظات تجدر الإشارة إليها في سياق تفنيد ما نحن بصدده من ادعاء أن في صحيح البخاري أحاديث معلة، وهاك بيان تلك الملاحظات:

١- إن حركة النقد التي دارت حول ما في صحيحي البخاري ومسلم من أحاديث، أسفرت عن ملاحظات شملت مائتين وعشرة أحاديث من أكثر من أربعة آلاف حديث اتفقا عليها، تفصيلها الآتي:

- ثمانية وسبعون حديثا في صحيح البخاري.
- مائة واثنان وثلاثون حديثا في صحيح مسلم.

وهذه الأحاديث التي انتقدت على الصحيحين لم يكن نقدها موضع إجماع عند المحدثين، وليس فيها أحاديث موضوعة، وقد أعلن بعض النقاد من علماء الحديث أن هذا النقد بني على قواعد أو علل ضعيفة غير قادحة في سلامة الحديث، كما أن الأحاديث التي انتقدت على صحيح البخاري ليس لها مساس بأصل الكتاب؛ بل هي من الأحاديث التي ذكرها البخاري على سبيل الاستئناس[١] ، ومهما كان من شيء فإن نقد علماء الحديث لبعض ما في صحيحي البخاري ومسلم ليس فيه لمنكري السنة حجة، بل هو حجة عليهم؛ إذ لم ينظر المحدثون إلى هذين الإمامين الجليلين نظرة تقديس ترفعهما إلى درجة العصمة من الخطأ والسهو، وإنما كملوا بنقدهم لبعض ما في الصحيحين الإتقان الذي يبث في النفوس الاطمئنان إلى سلامة السنة – المعتمدة لدى الأمة – من التزوير والخلل، وهذا ما يريد منكرو السنة هدمه بشغبهم وصياحهم الآن.

٢- إن بعض هذه الأحاديث التي انتقدت على البخاري ومسلم كان مرجع النقد فيها إلى عدم التزامها بشروطهما التي التزماها في الرواية، وهذا لايعني أن هذه الأحاديث ضعيفة أو مكذوبة، فلم يقل بذلك أحد من علماء الحديث الخبراء

---

[١]) هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلانيص ٣٦٤.

بأصول الرواية متنا وسندا، بل قال بعض هؤلاء النقاد: إن ما أخذ على الإمامين معتمد عند الحفاظ، ووارد من جهات أخرى.

٣- إننا نحيل هؤلاء ليعرفوا لأنفسهم قدرها في مجال الحديث وعلومه، إلى الفصل الضافي الذي عقده ابن حجر العسقلاني، في دراسة عشرة أحاديث ومائة من الأحاديث التي انتقدت على البخاري، وشاركه مسلم في تخريج اثنين وثلاثين حديثا منها، ناقشها ودرسها حديثا حديثا مستعملا في دراسته إياها قواعد نقد الحديث التي لا يعرف منكرو السنة عنها شيئا.

إننا ندعوهم إلى الاطلاع على هذا الفصل ليبين لهم أنهم محرومون تماما من أدوات السير في هذا الطريق، وإلا فعليهم أن يقدموا للأمة نقدا علميا دقيقا لما يرونه موضعا للغربلة عند الإمامين البخاري ومسلم، أما هذا الغثاء الذي دأبوا على نشره فهو بضاعة المهزومين.

٤- نستطيع أن نفهم منهج الإمام الدارقطني في كتابه "التتبع" لأن كثيراً من الناس يرى أن الدارقطني قص انتقاد الشيخين في جميع ما يذكره، وقد أوضح الإمام الدارقطني منهج كتابه وموضوعه حيث يقول في مستهله "ابتداء ذكر أحاديث معلولة اشتمل عليها كتاب البخاري ومسلم أو احدهما بينت عللها والصواب منها"[١].

وهذا النص واضح جداً أن موضوع الكتاب هو ذكر أحاديث معلة اشتمل عليها كتاب البخاري ومسلم أو أحدهما مع بيان عللها والصواب منها، وأنه لم يلمح فيه أن الانتقاد سوف يوجه صوب صنيع الشيخين في صحيحهما على أساس أن كلاً منهما قد أخل في شرط كتابه، لأنه قال "اشتمل عليها" ولم يوضح على أي وجه اشتمل عليها، وهو شامل لجميع أنواع الأحاديث، سواء اشتمل عليها على وجه الاحتجاج أم على وجه الاستناس والاحتياط

[١]) الإلزامات والتتبع للدارقطني (ص: ١٢٠)

والاستشهاد أم على وجه التبع وشرح العلل، ولم يقل – رحمه الله – "ذكر أحاديث معلولة احتج بها الشيخان وهي مخالفة لشروطهما".[١]

والذي يبدو عند إمعان النظر في كتاب "التتبع" أن الأحاديث التي بين عللها تصنف على أنواع:

منها الأحاديث التي احتج بها البخاري ومسلم.

ومنها ما أورده كل منهما في المتابعات.

ومنها ما أورده كل منهما على سبيل الاحتياط والاستئناس.

ومنها ما أورده كل منهما على سبيل التبع وبيان العلل.

ومنها ما ذكره مسلم في المقدمة.

أما النوع الأول فعدده قليل جداً بالنسبة إلى الأنواع الأخرى إلا النوع الأخير. والذي يصلح فيه القول أن الشيخين قد أخلا فيه بشروطهما والتزامهما بها هو النوع الأول دون سواه، فإن الأنواع الأخرى كلها خارج الأصول، ولم يذكر شيئاً منها إلا على سبيل الاعتضاد أو الاحتياط أو الاستئناس أو التتبع وشرح العلة. وغاية ما يقال بالنسبة إلى هذه الأنواع أن الإمام الدارقطني أوضح السبب الذي كان يدفع كلاً من البخاري ومسلم إلى أن يذكر الأحاديث على ذلك النحو هو وجود العلة فيها، وفي نفس الوقت فإن الغمام الدارقطني يفدنا من خلال تتبعه لأحاديث الصحيحين دقة الشيخين في تصحيح الأحاديث وتعليلها ووضعها في مواضعها اللائقة بها من الصحيح، أما البخاري فكثيراً ما يرويها معلقة بينما مسلم يوردها في أواخر الباب غالباً [٢] .

ومن هنا نستطيع أن نقسم الأحاديث التي انتقدها الدارقطني في صحيح البخاري ومسلم إلى ثلاثة أقسام هي:

الأول: القسم المتفق عليه، وأعني به الأحاديث التي أعلها الدارقطني وقد أشار البخاري أو مسلم – رحمهما الله – إلى علتها بما يفهمه أهل المعرفة، وفي كثير منها يذكر الدارقطني الخلاف ولا يحكم بشيء.

---

[١]) منهج الإمام البخاري (ص: ٢٢٢)

[٢]) منهج الإمام البخاري (ص: ٢٢١)

ومن هذا القسم الأحاديث التي ذكرها الدارقطني وبين أنها مكاتبة أو إجازة لأنه صرح بأن مثل هذه الأحاديث حجة في قبول الإجازة والمكاتبة وكأنه يرد على بعض ما لا يصحح العمل بالمكاتبة [١] .

الثاني: القسم الذي انتقده الدارقطني ويترجح فيه قول الشيخين.

الثالث: القسم الذي انتقده الدارقطني ويترجح فيه قول.

ولو قيست هذه الأحاديث التي يترجح فيها قول الدارقطني بمجموع أحاديث الصحيحين فإنها لا تتجاوز نسبة ١% إذ إن مجموع الأحاديث المنتقدة في البخاري ومسلم مائتين وعشرة من أكثر من ستة عشر ألف حديث، وهذه الأحاديث المنتقدة بعضها متفق عليه والبخاري ومسلم قد أشارا إلى العلة فيه والبعض الآخر يترجح فيه موقف الشيخين، فلنفترض أن الدارقطني قد أصاب في نصفها أي في مائة حديث وهي نسبة ضئيلة جداً، وهي مما يؤكد صحة هذين الكتابين[٢].

وعليه، فإن صحيحي البخاري ومسلم قد كتب الله لهما الذيوع، وقد تلقتهما الأمة بالرضا والقبول، وأجمعت على اعتمادهما بعد كتاب الله في العمل للدنيا والآخرة، والأمة لا تجتمع على ضلالة [٣].

وخلاصة القول:

- إن انتقاد الدارقطني لبعض أحاديث البخاري مبني على قواعد ضعيفة تخالف ما عليه جمهور أهل الصناعة الحديثية.
- إن جملة ما انتقدته الأئمة والنقاد على الصحيح لا يظهر منه ما يؤثر في أصل موضوع الكتاب.

---

[١]) نفس المصدر (ص: ٢٢٣)

[٢])) نفس المصدر (ص: ٢٢٤)

[٣]) الشبهات الثلاثون، د. عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ص ٧٤،: ٧٦ بتصرف

• ليس في متون الصحيح إلا أحرف يسيرة الغالب فيها الوهم، وأكثر الأسانيد التي تكلم فيها لا يضر ذلك شيئا من متونها؛ لأن لها أسانيد أخرى صحيحة سالمة من العلل.

• لم يورد الإمام ابن حجر العسقلاني الحديث الذي احتج به المخالفون في مقدمته، على الرغم من احتوائها جميع المطاعن التي تعرض لها صحيح البخاري، مما يؤكد أنه رأى أن الخلاف في هذا الحديث لا يؤثر على صحته.

• إن الحديث – موضوع الشبهة – محفوظ بالإسنادين معا، وهو ما رآه البخاري، وقرره الترمذي حين أشار إلى صحة الإسنادين أيضا.

• بين الإمام ابن حجر أن الإمام البخاري لا يخرج من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عنده، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليه يكون قوله معارضا لتصحيحه، ولا ريب في تقديم البخاري على غيره، فيندفع الاعتراض.

• كان الإمام البخاري من أعرف خلق الله بالحديث وعلله، مع فقهه فيه، كما شهد له بذلك أقرانه، ومن جاء بعدهم من العلماء المحققين.

الفصل الثالث: مواطن العلة وأنواعها

ويشتمل على ثلاثة مباحث :-

• المبحث الأول : أقسام العلة

قدْ تقعُ العِلَّةُ في إسنادِ الحديثِ – وهو الأكثرُ –، وقدْ تقعُ في متنِهِ ، ثُمَّ ما يقعُ في الإسنادِ قدْ يقدحُ في صحَّةِ الإسنادِ والمتنِ جميعاً، كما في التعليلِ بالإرسالِ والوقْفِ، وقدْ يَقدحُ في صِحَّةِ الإسنادِ خاصَّةً من غيرِ قَدْحٍ في صِحَّةِ المتن

يمكن تقسيم العلة بعدة اعتبارات:

١- تقسيم العلة بحسب تأثيرها.:-

فالعلة بحسب تأثيرها على قسمين:

أ- علة قادحة: وهي العلة التي يُضعّف الحديث من أجلها كالإرسال في السَّند، وتغيير المعنى في المتن [١].

ب- وعلة غير قادحة: وهي العلة التي لا يُضعف بها الحديث كتعيين الصَّحابي [٢].

٢- تقسيم العلة بحسب محلها:-

تنقسم العلة بحسب محلها أو موضعها إلى قسمين[٣] :

أ- علة في الإسناد: وهي العلة التي تقع في إسناد الحديث مثل رفع الموقوف ووصل المنقطع وإبدال راوٍ بآخر وإسقاط راوٍ أو زيادته وإبدال سند بآخر أشهر منه، ونحو ذلك[٤] .

ب- علة في المتن: وهي العلة التي تقع في متن الحديث كإدراج متن بآخر، والرِّواية بالمعنى مع تغيير[٥].

---

[١]) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث – ت فحل (ص: ٧٩) ،

[٢]) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ٤٢٣)، قواعد العلل وقرائن الترجيح (ص: ٢٥)

[٣]) قواعد العلل وقرائن الترجيح (ص: ٢٥)

[٤] نفس المصدر ص ٢٥

[٥]) نفس المصدر ص ٢٥

وبيان ذلك: أن الأصل في العلة إذا كانت في السند تقدح في المتن[١]. لكن لمّا كانت الأحاديث والآثار، تأتي بأكثر من طريق انفصل الحكم على السند عن الحكم على المتن؛ لأنه لا تلازم حينئذ بين السند والمتن، فقد يعل السند، ولا يعل المتن لمجيئه من طريق آخر غير معل،، وإذا كانت العلة في المتن؛ فإنها تقدح في السند ولابد، إذ وقوعها في المتن، مشعر بوهم حصل من رواته فكل علة في المتن تدل على علة في السند، ولا عكس، والملحوظ في هذا القسم (علة المتن)، وقوع العلة في المتن، دون العلة في السند، لأنه لا يتعين فيها الوهم من راو بعينه.

٣- تقسيم العلة بحسب تأثيرها ومحلها معاً.

من خلال التقسيمين السابقين يمكن لنا ظهور هذا التقسيم الثالث، وهذا التقسيم هو الذي ذكره ابن حجر في نكته على ابن الصلاح فإنه قال:

(إذا وقعت العلة في الإسناد قد تقدح وقد لا تقدح، وإذا قدحت فقد تخصه وقد تستلزم القدح في المتن. وكذا القول في المتن سواء[٢].

وتقسيم العلة إلى هذين القسمين، بناءً على أن العلة لا تكون إلا قادحة. وقد تقدم أن ابن الصلاح رحمه الله قال: "إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح، من وجوه الخلاف، نحو إرسال من أرسل الحديث، الذي أسنده الثقة الضابط، حتى قال: من أقسام الصحيح، ما هو صحيح معلول، كما قال بعضهم من الصحيح ما هو صحيح شاذ"[٣].

فالأقسام على هذا ستة:-

تكون العلة غير قادحة في ستة حالات، ذكرها جميعا الحافظ ابن حجر[٤]،، نذكر منها:

١- إذا وقعت العلة في الإسناد، ولم تقدح فيه مطلقاً كالحديث المدلس بالعنعنة، فإن ذلك علة توجب التوقف عن قبوله، فإذا وُجد من طريق أخرى قد صرح

---

[١]) شرح ألفية العراقي – عبد الكريم الخضير ج١٤/ ص٧

[٢]) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ١١٥)

[٣]) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث – ت فحل (ص: ١٩١)

[٤]) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ١١٥)

بالسماع تبين أن العلة غير قادحة. أو إذا اختلف في الإسناد على بعض رواته، فإن ظاهر ذلك يوجب التوقف عنه، فإن أمكن الجمع بينهما على طريق أهل الحديث بالقرائن التي تحف الإسناد تبين أن تلك العلة غير قادحة [١].

٢- وإذا وقعت العلة في المتن دون الإسناد ولا تقدح فيهما[٢]، وهو ما يعبرون عنه بالرواية بالمعنى، كما قد وقع من اختلاف ألفاظ كثيرة من أحاديث الصحيحين، فإن أمكن رد الجميع إلى معنى واحد، فإن القدح ينتفي عنها، وغيرها مما يصعب حصره، ويندرج تحت هذه الأقسام [٣].

وقد تقع العلة في السند . وهو الأكثر . فإن وجدت فيه فقد تقدح فيه وقد لا تقدح، وإن قدحت في السند فقد تقدح في المتن وقد لا تقدح.

٣- ومثال العلة في السند القادحة في المتن : أن يروى الثقات حديثا مرفوعا بسند متصل، وبعد البحث نجد مرسلا أو موقوفا أو منقطعا أصوب، فيقدح في المرفوع الذي لم يثبت إلا من هذا الوجه فإن أبدل راو ضعيف براو ثقة وتبين الوهم فيه استلزم القدح في المتن- أيضا- إن لم يكن له طريق أخرى صحيحة.[٤]

٤- وأما العلة القادحة في السند دون المتن[٥]، فلها صور :

أ) أن يكون المتن قد جاء من أوجه غير الطريق المعلولة، فالاعتماد يكون على الثابت، فرواية يحيى بن أبي كثير عن أنس بن مالك قال (كان رسول الله إذا أفطر عند قوم قال لهم : "أفطر عندكم الصائمون، وأكل طعامكم الأبرار،

---

[١]) أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (ص: ٣٢)،

[٢]) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٥٥)

[٣]) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٧٤٨)، علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٥٥)

[٤]) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٧٤٧)

[٥]) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٧٤٧) ، التعريف بعلم العلل (ص: ١٠)

وتنزلت عليكم الملائكة"[١]. معلولة برواية أخرجها الحاكم عنه دلت على انقطاع السابقة، قال فيه : حُدثتُ عن أنس أن رسول الله ... فذكره. ومع هذا لم يتأثر المتن لوروده من طريق آخر عن أنس بسند صحيح[٢].

ب) ومنها الخطأ في اسم الراوي الثقة، مثاله : فقد روى يعلى بن عبيد حديث "البيعان بالخيار": فهذا إسنادٌ متَّصِلٌ بنقلِ العدلِ عَنِ العدْلِ، وهوَ مُعلَّلٌ غيرُ صحيحٍ، والمتنُ على كلِّ حالٍ صحيحٌ، والعلَّةُ في قولِهِ: ((عَنْ عمرِو بنِ دينارٍ)) إنَّما هوَ عَنْ عبدِ اللهِ بنِ دينارٍ، عنِ ابنِ عُمرَ، هكذا رواهُ الأئمَّةُ مِنْ أصحابِ سفيانَ عنهُ ، فوَهِمَ يَعلى بنُ عُبيدٍ ، وعَدَلَ عَنْ عبدِ اللهِ بنِ دينارٍ إلى عَمْرِو بنِ دينارٍ، وكلاهُما ثِقَةٌ فلا يضر في صحة السند[٣].

. ومن الإبدال الغير ضار، حديث "تفضل صلاة الجماعة عن صلاة الرجل وحده، خمسا وعشرين درجة" فقد رُوِيَ عن يحيى بن أبي كثير قال حدثني ابن شهاب الزهري أن عباد بن أوس أخبره ... والصواب هو يحيى بن أبي كثير أن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان حدثه أن عباد بن أوس أخبره، وليس بينهما الزهري[٤].

---

[١]) وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ج٣/ص١٣٨/ح١٢٤٢٩ ،وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج٤/ص٢٣٩ ح/ ٧٩٢٤، وابن أبي شيبة في مصنفه ج٢/ص٣٤٤ ح/٩٧٤٥، وعبد الرزاق في مصنفه ج١٠/ص٣٨١/ح١٩٤٢٥.

[٢]) سنن أبي داود كتاب/ الأطعمة بَاب ما جاء في الدُّعَاءِ لِرَبِّ الطَّعَامِ إذا أُكِلَ عِنْدَهُ ج٣/ص٣٦٧ ح/ ٣٨٥٤ حدثنا مَخْلَدُ بن خَالِدٍ ثنا عبد الرَّزَّاقِ أخبرنا مَعْمَرٌ عن ثَابِتٍ عن أَنَسٍ أَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم جاء إلى سَعْدِ بن عُبَادَةَ فَجَاءَ بِخُبْزٍ وَزَيْتٍ فَأَكَلَ ثُمَّ قال النبي صلى الله عليه وسلم أَفْطَرَ عِنْدَكُمْ الصَّائِمُونَ وَأَكَلَ طَعَامَكُمْ الْأَبْرَارُ وَصَلَّتْ عَلَيْكُمْ الْمَلَائِكَةُ،والنسائي في السنن الكبرى ما يقول إذا أفطر عند أهل بيت ج٦/ص٨١/ح١٠١٢٨، والدارمي في السنن بَاب دُعَاءِ الصَّائِمِ لِمَنْ يُفْطِرُ عِنْدَهُ ج٢/ص٤٠/ ح١٧٧٢

[٣]) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ١٨٩)

[٤]) علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/ ٣٦٦) ح/٤٤٠

٥- وقوع العلة في المتن، هي بعد أن يصح السند نجد أن في المتون اضطرابا واختلافا لا يمكن الجمع بينه، أو زيد في المتن ما ليس منه، أو أُنقص منه، أو إبدال شيء مكان شيء، ونحو ذلك[١].

وقد يكون ظاهر السند الصحة، لكن يكون في متنه ما يدل على البطلان كمخالفة القرآن، أو سنة أخرى ثابتة، أو قواعد الشريعة، أو لمشابهته حديث القصاص. وهنا يطلبون العلة في السند لأنه الطريق الذي جاء به المتن.

٦- وقد تكون العلة القادحة في السند والمتن جميعا، كأن يحكم على السند بالإرسال أو الوقف أو الانقطاع بالإضافة إلى وجود اضطراب مثلا ومثل ما يرويه راو بالمعنى الذي ظنه يكون خطأ والمراد بلفظ الحديث غير ذلك، فإن ذلك يستلزم القدح في الراوي فيعلل الإسناد. [٢].

كالخطأ في الحديث المروي عن سالم عن ابن عمر مرفوعا " من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها فقد أردك"، والصواب أنه عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا "من أدرك ركعة من صلاة فقد أدركها" كما أن لفظة "من صلاة الجمعة" ليست في هذا الحديث..[٣]

- **المبحث الثاني : أجناس العلة:-**

ومعنى أجناس العلة (أي صور العلة) بمعنى أنواع الأخطاء التي تقع من الرواة. ذكر منها الحاكم عشرة، من دون أن يُعطيها عنوانا، و زاد العلماء عليها بعض الأجناس معنونة وهي كما يلي[٤] :-

١- أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ السَّنَدُ ظَاهِرُهُ الصِّحَّةُ وَفِيهِ مَنْ لَا يُعْرَفُ بِالسَّمَاعِ مِمَّنْ رَوَى عَنْهُ، فيذكره مسندا مرفوعا[١].

---

[١]) التعريف بعلم العلل (ص: ١٠)

[٢]) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٥٦)

[٣]) يراجع مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ١٨٧)

[٤]) علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١/ ٤٣)، معرفة علوم الحديث (٢٧) وتدريب الراوي (٢٨) والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (٢٩) .

- كحديث أبي هريرة عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ : قال "من جلس مجلسا كثر فيه لغطه، فقال قبل أن يقوم : (سبحانك اللهم وبحمدك، لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك) إلا غُفِرَ له ما كان في مجلسه ذلك".

- الصحيح أنه موقوف على عون بن عبدالله، فإن وُهيبا راويه بالوقف عُرِفَ بالرواية عن سهيل، بخلاف موسى بن عقبة راويه بالرفع فلا يذكر له ذلك. (بمعنى أنه لا يجيء) ولهذا قدمت رواية وُهيب[٢].

٢- أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ مُرْسَلًا مِنْ وَجْهٍ، رَوَاهُ الثِّقَاتُ الْحُفَّاظُ، وَيُسْنَدُ مِنْ وَجْهٍ ظَاهِرُهُ الصِّحَّةُ.

- كَحَدِيثِ قَبِيصَةَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ، وَعَاصِمٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ، مَرْفُوعًا: «أَرْحَمُ أُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ، وَأَشَدُّهُمْ فِي دِينِ اللَّهِ عُمَرُ» ، الْحَدِيثَ.

قَالَ، فَلَوْ صَحَّ إِسْنَادُهُ، لَأُخْرِجَ فِي الصَّحِيحِ، إِنَّمَا رَوَى خَالِدٌ الْحَذَّاءُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ مُرْسَلًا والصحيح أن قبيصة خالف كل الرواة فوصل ما أرسلوه بذكره أنس متصلا، والموصول هو حديث (إن لكل أمة أمينا، وأبو عبيدة أمين هذه الأمة)[٣].

٣- إبدال صحابي بآخر بأَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ مَحْفُوظًا عَنْ صَحَابِيٍّ وَيُرْوَى عَنْ غَيْرِهِ لِاخْتِلَافِ بِلَادِ رُوَاتِهِ، كَرِوَايَةِ الْمَدَنِيِّينَ عَنِ الْكُوفِيِّينَ.

- كخطأ موسى بن عقبة في روايته عن أبي بردة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة" والصواب أنها عن أبي بردة عن الأغر المزني مرفوعا "إنه ليغان على قلبي، فأستغفر الله في اليوم

---

[١]) علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١/ ٤٣) ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٣٠٤) ،

[٢]) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٧٢٥)

[٣]) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٣٠٤) علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١/ ٤٣)، معرفة علوم الحديث (٢٧)

مائة مرة". ويوجد أيضا فيه قرينة خطأ وهي سلوك الجادة كما أن موسى مدني وشيخه كوفي، واختلاف الموطن يؤثر في الضبط[١].

٤- خطأ التصريح بالسماع ، بِأَنْ يَكُونَ مَحْفُوظًا عَنْ صَحَابِيٍّ، فَيُرْوَى عَنْ تَابِعِيٍّ يَقَعُ الْوَهْمُ بِالتَّصْرِيحِ بِمَا يَقْتَضِي صِحَّتَهُ، بَلْ وَلَا يَكُونُ مَعْرُوفًا مِنْ جِهَتِهِ. (إبدال عن بحدثني)[٢].

- كَحَدِيثِ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – «يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ» . قَالَ: أَخْرَجَ الْعَسْكَرِيُّ، وَغَيْرُهُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الْوُحْدَانِ، وَهُوَ مَعْلُولٌ، أَبُو عُثْمَانَ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَلَا رَآهُ، وَعُثْمَانُ إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَإِنَّمَا هُوَ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ.[٣]

٥- إسقاط راو من السند والصواب إثباته بِأَنْ يَكُونَ رُوِيَ بِالْعَنْعَنَةِ، وَسَقَطَ مِنْهُ رَجُلٌ، دَلَّ عَلَيْهِ طَرِيقٌ أُخْرَى مَحْفُوظَةٌ .

- كَحَدِيثِ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، «أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ذَاتَ لَيْلَةٍ فَرُمِيَ بِنَجْمٍ فَاسْتَنَارَ» ، الْحَدِيثَ. قَالَ: وَعِلَّتُهُ أَنَّ يُونُسَ مَعَ جَلَالَتِهِ قَصَّرَ بِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، حَدَّثَنِي رِجَالٌ، هَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، وَشُعَيْبٌ، وَصَالِحٌ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، عَنِ الزُّهْرِيِّ..[٤]

٦- إدراج راو أو أكثر في السند، بحيث يظهر اتصاله، مع أنه في الأصل منقطع معضل. كَأَنْ يُخْتَلَفَ عَلَى رَجُلٍ بِالْإِسْنَادِ وَغَيْرِهِ، وَيَكُونَ الْمَحْفُوظُ عَنْهُ مَا قَابَلَ الْإِسْنَادَ.

---

[١]) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٣٠٤)، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١/ ٤٣)

[٢]) شرح علل الترمذي (١/ ٢٠١) ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٣٠٥) ،

[٣]) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٣٠٥)

[٤]) علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١/ ٤٤) ، ،تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٣٠٥)

- كَحَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: قُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ: " مَا لَكَ أَفْصَحَنَا» الْحَدِيثَ... وَعِلَّتُهُ مَا أُسْنِدَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ خَشْرَمٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ بَلَغَنِي أَنَّ عُمَرَ، فَذَكَرَهُ.فالحديث رواه حماد بن أبي حمزة السكري بسند ظاهره الاتصال، وقد أُعِلَّت روايته لمخالفة علي بن خشرم . وهو ثقة مشهور من رجال مسلم . فرواها منقطعة، وهي المقدمة الصحيحة.[١]

٧- تسمية المبهم الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أَو تجهيله، كحديث "المؤمن غِرٌّ كريم، والفاجر خب لئيم". أسانيد الحديث فيها خلاف شديد، وأصل الرواية مدارها على رجل من بلحارث، يغلب على الظن أنه بشر بن رافع الحارثي الضعيف، واختلف على حجاج، هل أخذ الحديث عن يحيى أم عن رجل، ولو كان الحديث عند سفيان عن حجاج عن يحيى لما رواه عن رجل، كما أن الطريق المرسلة هي أيضا عن مجهول من طبقة بشر والظاهر أنه هو، وقد يكون الحجاج بن فرافصة أخذه من بشر أو أُدخل عليه. ،، كما أن متن الحديث فيه نكارة، ومخالف لحديث : (لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين) وحديث (المؤمن كيس فطن) وأثر (لست بالخب ولا يخدعني الخب) فلا يمكن أن يكون الإيمان سببا للغفلة[٢].

٨- حذف الصيغة التي تدل على عدم السماع، مما يوهم اتصال السند، بِأَنْ يَكُونَ الرَّاوِي عَنْ شَخْصٍ أَدْرَكَهُ وَسَمِعَ مِنْهُ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ أَحَادِيثَ مُعَيَّنَةً، فَإِذَا رَوَاهَا عَنْهُ بِلَا وَاسِطَةٍ، فَعِلَّتُهَا أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهَا مِنْهُ..

- كحديث : كان إذا أفطر عند أهل بيت قال : "أفطر عندكم الصائمون، وأكل طعامَكم الأبرارُ، وصلت عليكم الملائكة". فإن ابن المبارك حدث بالصواب عن هشام فذكر قول يحيى "حدِّثتُ" فلم يسمعها من أنس، ولم يذكر

---

[١]) علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١/ ٤٤) ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٣٠٦)

[٢]) نفس المصدر ص ٤٥ ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٣٠٦)

روح عن هشام "حدثت" مرة أخرى، فأوهم اتصال السند، وابن المبارك أحفظ من روح، فقدمت روايته، وجائز أن يكون الاختلاف من يحيى نفسه. والحديث ثابت من وجه آخر.[١]

٩- إبدال راويين متتابعين فأكثر بغيرهما، بأَنْ يَكُونَ طَرِيقُهُ مَعْرُوفَةً، يَرْوِي أَحَدُ رِجَالِهَا حَدِيثًا مِنْ غَيْرِ تِلْكَ الطَّرِيقِ، فَيَقَعُ مَنْ رَوَاهُ مِنْ تِلْكَ الطَّرِيقِ – بِنَاءً عَلَى الْجَادَّةِ [٢]– فِي الْوَهْمِ .

- كحديث "كان إذا افتتح الصلاة قال سبحانك اللهم، تبارك اسمك وتعالى جدك.. " الحديث. فالحديث مروي عن عبدالعزيز بن أبي سلمة والمنذر بن عبدالله أخذ طريق المجرة فيه، واستبدل الطريق المحفوظ عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب، وسلك الطريق المشهور عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر، ورواية أبي غسان مالك بن إسماعيل هي المحفوظة.[٣]

١٠- رفع الموقوف، والراجح الوقف أَنْ يُرْوَى الْحَدِيثُ مَرْفُوعًا مِنْ وَجْهٍ، وَمَوْقُوفًا مِنْ وَجْهٍ.. كحديث : "من ضحك في صلاته يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء" رواه يزيد بن سنان عن جابر بالرفع، ورواه وكيع بالوقف على جابر، فرجحت رواية وكيع لأنه أوثق[٤].

١١- إبدال التابعي.

- كحديث : "أنتم الغر المحجلون من أثر الوضوء .. " قَالَ أَبِي: إِنَّمَا هُوَ: لَيْثٌ، عَنْ كَعْبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.، وَلَمْ يُخَرِّجْ هَذَا

---

[١]) علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١/ ٤٥) ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٣٠٦)

[٢]) ويقال لها الجادة أو المجرة عند العلماء المصطلح والمقصود أنه سلك الطريق المعروفة المطروقة. (معرفة علوم الحديث للحاكم ص١١٨)

[٣]) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٣٠٦) ، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١/ ٤٥)

[٤]) علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١/ ٤٦) ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٣٠٧)

الْحَدِيثَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَحَدٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْكُتُبِ السِّتَّةِ. ، وَكَعْبٌ هَذَا: هُوَ الْمَدَنِيُّ، رَوَىٰ لَهُ ابْنُ مَاجَهْ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَهُوَ غَيْرُ مَشْهُورٍ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ، لا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَىٰ عَنْهُ غَيْرَ لَيْثٍ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» : سُئِلَ أَبِي عَنْ كَعْبٍ الَّذِي رَوَىٰ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ: هُوَ رَجُلٌ وَقَعَ إِلَىٰ الْكُوفَةِ، رَوَىٰ عَنْهُ لَيْثٌ، لا يَعْرِفُ، مَجْهُولٌ، لا أَعْلَمُ رَوَىٰ عَنْهُ غَيْرُ لَيْثٍ وَأَبو عَوَانَةَ حَدِيثًا وَاحِدًا.والصواب أنه كعب الأحبار[1].

١٢- دخول حديث في حديث (أن يغلط الراوي فيجعل سند حديث لحديث آخر).

- كرواية أبو بكر بن إسحاق قال أخبرنا محمد بن محمد قال حدثنا أبو الوليد الطيالسي، ثنا مالك بن أنس عن ابن شهاب، عن عروة عن عائشة قالت : (ما عاب رسول الله طعاما قط، إن اشتهاه أكله وإلا تركه) هَذَا إِسْنَادٌ تَدَاوَلَهُ الْأَئِمَّةُ وَالثِّقَاتُ، وَهُوَ بَاطِلٌ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ، وَإِنَّمَا أُرِيدَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ: مَا ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ امْرَأَةً قَطُّ، وَمَا انْتَقَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِنَفْسِهِ إِلَّا أَنْ تُنْتَهَكَ مَحَارِمُ اللَّهِ فَيَنْتَقِمُ لِلَّهِ بِهَا، وَلَقَدْ جَهِدْتُ جَهْدِي أَنْ أَقِفَ عَلَىٰ الْوَاهِمِ فِيهِ مَنْ هُوَ فَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنَّ أَكْبَرَ الظَّنِّ عَلَىٰ ابْنِ حَيَّانَ الْبَصْرِيِّ عَلَىٰ أَنَّهُ صَدُوقٌ مَقْبُولٌ ولعل الوهم في من محمد بن محمد[2].

١٣- زيادة الثقة المحكوم بخطئها (أو الإدراج في المتن على سبيل الخطأ) :

- مثاله : حديث بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (الطيرة شرك، وما منا إلا، ولكن الله يُذهبه بالتوكل) وقد رواه عدد عن ابن مسعود من دون وما منا إلا ..، فدل على أن الزيادة خطأ أحد الرواة.[3]
- الفرق بين زيادة الثقة والإدراج : أن زيادة الثقة تقبل من المتقن، إذا لم توجد قرينة على خطئه، كما أن قبولها وردها يرجع إلى قواعد الترجيح والقرائن.

---

[1]) تعليقة على العلل لابن أبي حاتم (ص: ٢٦٩)

[2]) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ٥٩)

[3]) شرح كتاب نقد متون السنة للدميني – محمد حسن عبد الغفار (٥/ ٦) ، العلل الكبير للترمذي = ترتيب علل الترمذي الكبير (ص: ٢٦٥)ح / ٤٨٥

وأما الإدراج فهو زيادة في الحديث على سبيل الخطأ والوهم، ويكون المحفوظ بدون هذه الزيادة.

فزيادة الثقة قد تقبل وقد ترد بحسب القرائن، وأما الإدراج فمردود مطلقا.[١]

١٤- القلب (وضع كلمة أو جملة مكان أخرى).

كحديث (ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله)، والصواب (حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه)[٢].

١٥- التصحيف (تغيير اللفظ مع بقاء صورته).

- قال الإمام أبو يعلى رحمه الله (ج٢ص٣٤٦) : حدثنا أبو بكر، حدثنا قبيصة، عن سفيان، عن زيد بن أسلم، عن عياض، عن أبي سعيد قال: "كنا نورثه على عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وعلى آله وَسَلَّمَ " يعني الجد، هذا الحديث ظاهره الصحة، فأبو بكر هو بن أبي شيبة، وقبيصة هو ابن عقبة، وسفيان هو الثوري، وعياض هو ابن عبد الله، ولكن أبا زرعة يقول كما في "العلل" : هذا خطأ أخطأ فيه قبيصة انما هو كنا نؤدي صدقة الفطر على عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وعلى آله وَسَلَّمَ[٣].
- وقال الإمام مسلم في التمييز ": هذا خبر صحف فيه قبيصة، وانما كان الحديث بهذا الإسناد عن عياض (يعني عن أبي سعيد) ، قال: كنا نوديه على عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وعلى آله وَسَلَّمَ يعني في الطعام وغيره في زكاة الفطر، فلم يقر قراءته، فقلب قوله، الى أن قال: يورثه. ثم قلب له معنى فقال: يعني الجد.

١٦- اختصار متن الحديث أو روايته بالمعنى (التصرف في اللفظ بما يغير معناه).

- والاختصار كحديث عبد الرزاق عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم أَشَارَ فِي الصَّلاة بإِصْبَعِهِ (١) ، قَالَ أبي: اختَصَرَ عبدُالرزَّاقِ هَذِهِ الكلمةَ مِنْ حَدِيثِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم : أَنَّهُ ضَعُفَ، فقدَّم أَبَا بَكْر يصلِّي بالناس، فجاء

---

[١]) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (ص: ٦١) ، مصطلح الحديث (ص: ١٩)

[٢]) أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (ص: ٣١١)

[٣]) أحاديث معلة ظاهرها الصحة (ص: ١٥٩) ، "العلل" لابن أبي حاتم (ج٢ص٥٢) ، التمييز" (ص١٩٠)

النبيُّ صلى الله عليه وسلم ... فذكَرَ الحديثَ.، قَالَ أَبِي: أَخْطَأَ عبدُالرزاق فِي اختصارِهِ هَذِهِ الكلمةَ؛ لأنَّ عبد الرزاق اختَصَرَ هَذِهِ الكلمةَ، وأدخلَهُ فِي بابِ مَنْ كَانَ يشيرُ بإصْبَعِه فِي التشهُّد ، وأوهَمَ أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم إنَّمَا أشارَ بيدِه فِي التشهُّد، وليس كذاك هو[١]

- ومثال الرواية بالمعنى : خطأ يحيى القطان في روايته أن اليهوديين قالا للنبي صلى الله عليه وسلم : (نشهد إنك رسول الله). وصوب أحمد : (نشهد إنك نبي) سَمِعت أبي يَقُول خَالف يحيى بن سعيد غير وَاحِد فَقَالُوا نشْهد أَنَّك نَبِي قَالَ أبي وَلَو قَالُوا نشْهد أَنَّك رَسُول الله كَانَا قد أسلما وَلَكِن يحيى أَخطَأ فِيهِ خطأ قبيحا.[٢]

وأخطأ شعبة فروى بالمعنى عن سهيل بسند متصل ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: قَالَ رسولُ اللَّهِ (ص) : «لا وُضُوءَ إلاَّ مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ» .

فأوضَحَ أبو حاتمٍ الرازيُّ وَهَمَ شُعْبة فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فقال: «هذا وَهَمٌ؛ اختصَرَ شُعْبةُ متنَ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: «لا وُضُوءَ إِلاَّ مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ» ، وَرَوَاهُ أَصْحَابُ سُهَيْل، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أبي هريرة، عن النَّبيّ (ص) قَالَ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلاةِ، فَوَجَدَ رِيحًا مِنْ نَفْسِهِ، فَلاَ يَخْرُجَنَّ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا» » . وبهذا أعلَّه أيضًا ابنُ خُزَيْمة ، والبيهقي[٣] .

---

[١]) علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/ ٣٨٠) ، قواعد العلل وقرائن الترجيح (ص: ٨٨)

[٢]) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ٨٣)

[٣]) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ١٤٠) ، أحاديث معلة ظاهرها الصحة (ص: ١٥٣)

• المبحث الثالث :الرواية بالمعنى ويشتمل هذا المبحث على ثلاثة مطالب هي :-

١- المطلب الأول :مفهوم الرواية بالمعنى وحكمها :-

إِذَا أَرَادَ رِوَايَةَ مَا سَمِعَهُ عَلَى مَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا عَارِفًا بِالْأَلْفَاظِ وَمَقَاصِدِهَا، خَبِيرًا بِمَا يُحِيلُ مَعَانِيَهَا، بَصِيرًا بِمَقَادِيرِ التَّفَاوُتِ بَيْنَهَا، فَلَا خِلَافَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ، وَعَلَيْهِ أَنْ لَا يَرْوِيَ مَا سَمِعَهُ إِلَّا عَلَى اللَّفْظِ الَّذِي سَمِعَهُ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ[١]. فَأَمَّا إِذَا كَانَ عَالِمًا عَارِفًا بِذَلِكَ، فَهَذَا مِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ السَّلَفُ، وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ، وَأَرْبَابُ الْفِقْهِ، وَالْأُصُولِ، فَجَوَّزَهُ أَكْثَرُهُمْ، وَلَمْ يُجَوِّزْهُ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ، وَطَائِفَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَالْأُصُولِيِّينَ مِنَ الشَّافِعِيِّينَ، وَغَيْرِهِمْ.

وَمَنَعَهُ بَعْضُهُمْ فِي حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَجَازَهُ فِي غَيْرِهِ.

وَالْأَصَحُّ: جَوَازُ ذَلِكَ فِي الْجَمِيعِ، إِذَا كَانَ عَالِمًا بِمَا وَصَفْنَاهُ قَاطِعًا بِأَنَّهُ أَدَّى مَعْنَى اللَّفْظِ الَّذِي بَلَغَهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الَّذِي تَشْهَدُ بِهِ أَحْوَالُ الصَّحَابَةِ، وَالسَّلَفِ الْأَوَّلِينَ، وَكَثِيرًا مَا كَانُوا يَنْقُلُونَ مَعْنًى وَاحِدًا فِي أَمْرٍ وَاحِدٍ بِأَلْفَاظٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّ مُعَوَّلَهُمْ كَانَ عَلَى الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ [٢]. ،، وقيلَ: لا تجوزُ الروايةُ بالمعنى في الخبرِ، وهو حديثُ رسولِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، ويجوزُ في غيرِهِ ، والقولُ الأولُ هو الصحيحُ. وقد روينا عن غيرِ واحدٍ من الصحابةِ التصريحَ بذلكَ، ويدلُّ على ذلكَ روايتُهم للقصَّةِ الواحدةِ بألفاظٍ مختلفةٍ. وقد وردَ في المسألةِ حديثٌ مرفوعٌ رواهُ ابنُ مَنْدَه في " معرفة الصحابةِ " ، من حديثِ عبدِ اللهِ بنِ سُليمانَ ابنِ أُكَيْمَةَ اللَّيْثِيِّ ، قالَ: قلتُ يا رسولَ اللهِ: إنِّي أسمعُ منكَ الحديثَ لا أستطيعُ أنْ أُؤَدِّيَهُ كما أسمعُ منكَ، يزيدُ حرفاً، أو ينقصُ حرفاً، فقالَ: إذْ لم تُحِلُّوا حَرَاماً، ولم تُحَرِّمُوا حَلاَلاً، وأَصبتُمُ المعنى، فلا بأسَ.[٣] وقد اعتمد بعض الرواة حين التلقي على الحفظ من دون كتابة، ولذلك لما أرادوا التبليغ احتاجوا للرواية بالمعنى، لعدم القدرة على التذكر الحرفي، فأدى ذلك إلى وقوع أخطاء من

---

[١]) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٢١٣)،

[٢]) نفس المصدر ص٢١٤ ، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (ص: ٩٩)

[٣]) شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي (١/ ٥٠٧)

بعضهم، وحينئذ تنبه النقاد لذلك فنقدوا وبينوا، وكانوا ينظرون ـ حين النقد ـ إلى الأوهام في أداء المعنى دون اللفظ، فخلاف اللفظ الغير مخل في المعنى، لا يؤثر ولا يقدح في الصحة. فحديث الواهبة نفسها اختلف نقلته في لفظ التزويج، وهذا الخلاف لم يضر إذ المعنى واحد.

ولهذا نظائر وأمثلة في صحيح البخاري منها: حديث الواهبة نفسها.

الذي يرويه أبو حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: جاءت امرأة إلى رسول الله فقالت: يا رسول الله: إني قد وهبت لك نفسي فقال رجل زوجنيها قال: زوجناكها بما معك من القرآن".فقد اختلف الرواة على أبي حازم فقال مالك وجماعة: فقد زوجناكها، وقال ابن عيينة: أنكحتكها، وقال ابن أبي حازم، ويعقوب بن عبد الرحمن: ملكتكها، وقال الثوري: أملكتكها، وقال أبو غسان: أمكناكها.

قال الحافظ: "المقطوع به أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل هذه الألفاظ كلها مرة واحدة تلك الساعة، فلم يبق إلا أن يقال: إن النبي صلى الله عليه وسلم قال لفظاً وعبر عنه بقية الرواة بالمعنى والله أعلم "[١]

قال ابن حجر في النكت : أن البخاري كان يرى جواز الرواية بالمعنى، وجواز تقطيع الحديث من غير تنصيص على اختصاره بخلاف مسلم والسبب في ذلك أمران:

أحدهما: أن البخاري صنف كتابه في طول رحلته، فقد روينا عنه أنه قال: رب حديث سمعته بالشام فكتبته بمصر ورب حديث سمعته بالبصرة فكتبته بخرسان. فكان لأجل هذا ربما كتب الحديث من حفظه فلا يسوق ألفاظه برمتها بل بتصرف فيه ويسوقه بمعناه. ومسلم صنف كتابه في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرز في الألفاظ ويتحرى في السياق.

الثاني: أن البخاري استنبط فقه كتابه من أحاديثه فاحتاج أن يقطع المتن الواحد إذا اشتمل على عدة أحكام ليورد كل قطعة منه في الباب الذي يستدل به على ذلك الحكم الذي استنبط منه ، لأنه لو ساقه في المواضع كلها برمّته لطال الكتاب.[٢]:

---

[١]) منهج الإمام البخاري (ص: ٢٤٨)

[٢]) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ٢٨٢)

٢- المطلب الثاني:أسباب وقوع الرواة في أخطاء الرواية بالمعنى:-

لقد ذكر الإمام البخاري في أمثلته كثيرا من الأمثلة التي تبين أثر الرواية بالمعنى في تعليل الأحاديث دون أن يعنون لها [١] نوضحها فيما يلي :-

١- اخْتِصَارُ الحديثِ الواحدِ وروايةُ بعضِهِ دُونَ بعضٍ؟

واخْتَلَفَ أهلُ العِلْمِ فيهِ:

- فَمِنْهُمْ: مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ مُطْلَقاً بِنَاءً عَلَى القَوْلِ بالمنْعِ مِنَ النَّقْلِ بالمعنى مُطْلَقاً، ومِنْهُم مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ مَعَ تَجْوِيزِهِ النَّقْلَ بالمعنى إذا لَمْ يكُنْ قدْ رواهُ عَلَى التَّمامِ مَرَّةً أُخْرَى ولَمْ يَعْلَمْ أنَّ غيرَهُ قدْ رواهُ عَلَى التَّمامِ.

- وَمِنْهُمْ مَنْ جَوَّزَ ذَلِكَ وأطْلَقَ ولَمْ يُفَصِّلْ. وقَدْ رُوِّينا عَنْ مُجَاهِدٍ أنَّهُ قالَ: انْقُصْ مِنَ الحديثِ ما شِئْتَ ولاَ تَزِدْ فيهِ[٢].

والصحيحُ التَّفْصِيلُ، وأنَّهُ يجوزُ ذَلِكَ مِنَ العَالِمِ العَارِفِ، إذا كانَ ما تركَهُ مُتَميِّزاً عَمَّا نَقَلَهُ، غيرَ مُتَعَلِّقٍ بِهِ بحيثُ لاَ يَخْتَلُّ البَيَانُ ولاَ تَخْتَلِفُ الدلاَلَةُ فيما نَقَلَهُ بتَرْكِ ما تَرَكَهُ ، فهذا يَنْبَغِي أنْ يُجَوَّزَ وإنْ لَمْ يَجُزِ النَّقْلُ بالمعنى؛ لأنَّ الَّذِي نَقَلَهُ والذي تَرَكَهُ - والحالَةُ هذهِ - بِمَنْزِلَةِ خَبَرَيْنِ مُنْفَصِلَيْنِ في أمْرَيْنِ لاَ تَعَلُّقَ لأحَدِهِما بالآخَرِ.

ثُمَّ هذا إذا كانَ رفيعَ المنْزِلَةِ بحيثُ لاَ يَتطرَّقُ إليهِ في ذلكَ تُهْمَةُ نَقْلِهِ أوَّلاً تَماماً ،ثُمَّ نَقْلِهِ ناقِصاً، أوْ نَقْلِهِ أوَّلاً نَاقِصاً ثُمَّ نَقْلِهِ تامّاً. فأمَّا إذا لَمْ يَكُنْ كذلكَ، فَقَدْ ذَكَرَ الخطيبُ الحافِظُ أنَّ مَنْ رَوَى حديثاً عَلَى التمامِ، وخافَ إنْ رواهُ مَرَّةً أُخْرَى عَلَى النُّقْصانِ أنْ يُتَّهَمَ بأنَّهُ زادَ في أوَّلِ مرَّةٍ مَا لَمْ يَكُنْ سَمِعَهُ، أو أنَّهُ نَسِيَ في الثاني باقِيَ الحديثِ لِقِلَّةِ ضَبْطِهِ وكَثْرَةِ غَلَطِهِ، فَوَاجِبٌ عليهِ أنْ يَنْفِيَ هذهِ الظِّنَّةَ عَنْ نَفْسِهِ[٣]

ولذلك كرهه العلماء . وقدموا من يروي الحديث بتمامه على المُختصِر، لأنه قد يختصر ماله علاقة بتمام الفائدة.

---

[١]) منهج الإمام البخاري (ص: ٣٢٠) أمثلة لما تكون فيه الرواية بالمعنى سبباً للتعليل.

[٢]) أسنده الخطيب في الكفاية: (٢٨٩ ت، ١٨٩ هـ).

[٣]) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث - ت فحل (ص: ٣٢٤)

- قال التِّرمذي: «حدثنا محمود بن غَيلان حدثنا عبد الرَّزَّاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من حلف فقال إن شاء الله لم يحنث" [١] . سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: جاء مثل هذا من قبل عبد الرَّزَّاق وهو غلط، إنَّما اختصره عبد الرَّزَّاق من حديث مَعْمَر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النَّبي صلى الله عليه وسلم في قصة سليمان بن داود حيث قال: لأطوفنَّ الليلة على سبعين امرأة» .

ونقل ابن حجر عن شيخه العراقي قوله في شرح التِّرمذيّ: «بأنَّ الذي جاء به عبد الرَّزَّاق في هذه الرِّواية ليس وافياً بالمعنى الذي تضمَّنته الرِّواية التي اختصره منها، فإنه لا يلزم من قوله صلى الله عليه وسلم لو قال سليمان: إن شاء الله لم يحنث أن يكون الحكم كذلك في حقِّ كل أحد غير سليمان،، وليس الأمر كذلك، بل ذهب جماعة من أهل العلم إلى أنه هو خاص بسليمان عليه السلام. وشرط الرِّواية بالمعنى عدم التَّخالف، وهنا تخالف بالخصوص والعموم. قلت: وإذا كان مخرج الحديث واحدا فالأصل عدم التعدد ... »[٢] .

٢- أن يحذف الراوي قيدا، وينقل صيغة اللفظ من الخصوص إلى العموم، فيجعل الخاصّ عاما.

حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ غَالِبٍ، ثَنَا أَبُو يَحْيَى الْعَطَّارُ قَالَ: سَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ ابْنَ عُلَيَّةَ يَقُولُ: رَوَى عَنِّي شُعْبَةُ حَدِيثًا وَاحِدًا فَأَوْهَمَ فِيهِ، حَدَّثْتُهُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَتَزَعْفَرَ الرَّجُلُ» فَقَالَ شُعْبَةُ: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ التَّزَعْفُرِ وَكَانَ شُعْبَةُ حَفِظَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ، فَأَنْكَرَ إِسْمَاعِيلُ لَفْظَ التَّزَعْفُرِ؛ لِأَنَّهُ لَفْظُ الْعُمُومِ، وَإِنَّمَا الْمَنْهِيُّ عَنْهُ الرِّجَالُ، وَأَحْسِبُ شُعْبَةَ قَصَدَ الْمَعْنَى، وَلَمْ يَفْطَنْ لِمَا

---

[١]) أخرجه الترمذي في جامعه (١٥٣٢) وابن ماجة (٢١٠٤) وابن حبان في صحيحه (٤٣٤١) . وأحمد (٣٠٩/٢)

[٢]) قواعد العلل وقرائن الترجيح (ص: ٨٩)

فَطِنَ لَهُ إِسْمَاعِيلُ، وَشُعْبَةُ شُعْبَةُ وَقَدْ رَوَى الْحَدِيثَ عَنْ شُعْبَةَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ الْهُنَائِيُّ، فَقَالَ فِيهِ كَمَا قَالَ غَيْرُهُ مِمَّنْ حَدَّثَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ[١]

٣- ظن الترادف : أي أن يروي كلمة من حفظه بمرادفها حسب فهمه، فيقع في الخطأ.

وَفِي الْمَقَاصِد هُوَ لأبي نعيم مَرْفُوعا «إذا حضر الْعشَاء وَالْعشَاء فابدؤوا بالعشاء» قَالَ الْعِرَاقِيّ فِي شرح التِّرْمِذِيّ لَا أصل لَهُ فِي كتب الحَدِيث بِهَذَا اللَّفْظ وأصل الحَدِيث فِي الْمُتَّفق بِلَفْظ «إذا وضع الْعشَاء وأقيمت الصَّلَاة فابدؤوا بالعشاء» . ولفظ (حضر) أعم من لفظ (وُضِع) وعليه فيحمل على : حضر بين يديه، لتتفق الروايات نظرا لاتحاد المخرج[٢].

٤- غفلة الراوي عن وجود ألفاظ مشتركة، تحتمل أكثر من معنى.

.كحديث عائشة في الحيض بلفظ (قدر أقرائها) فالتعبير عن أيام الحيض بالقرء هو من عَمرة، أو ممن روى عنها، وليس عن عائشة.

وقد رواه الراوي على ما يعلمه من معنى القرء، وهو الحيض في نظره، فأخطأ في ذلك ولم يدرِ أن مذهب عائشة في تفسير القرء هو الطهر، فهو وهم في إصابة المعنى المحفوظ (امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك، ثم اغتسلي).[٣]

٥- تفسير الراوي للفظ المجمل على ما يفهمه من ظاهر القرآن.

.كحديث ما جاء في قصة الأشعث بن قيس أنه أدعى على رجل فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «شاهداك أو يمينه» . و الحديث في (الصحيحين) وغيرهما من طريق أبي وائل شقيق ابن سلمة عن الاشعث بن قيس، وأختلفت ألفاظ الرواة في مقاله النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ففي رواية «شاهداك أو يمينه» ، وفي أخرى «بينتك أو يمينه» وفي ثالثة أنه بدأ فقال للأشعث: ألك

---

[١]) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي (ص: ٣٨٩) ، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٣/ ١٣٨)

[٢]) تذكرة الموضوعات للفتني (ص: ١٤٢)

[٣]) أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء (٣/ ٩)

بينة؟» قال الأشعث: قلت: لا، «قال فيحلف» هكذا في (صحيح البخاري) في «كتاب الأحكام» في «باب الحكم في البشر» من طريق سفيان الثوري عن منصور والأعمش عن أبي وائل، وهكذا رواه أبومعاوية عن الأعمش إلا أنه قال: «فقال لليهودي: احلف» . أخرجه البخاري في «كتاب الشهادات» من (صحيحيه) ، «باب سؤال الحاكم المدعي: ألك بينة؟» . والرواية الأخيرة محمولة على ما وقر في ذهن الرواي من أن البينة شاهدان، كما هو ظاهر القرآن، فالرواية رواية بالمعنى وليست مفسرة، لاتحاد المخرج، ولاتحاد عامة ألفاظ الرواة، فالراوي أراد أن يفسر المجمل في نظره، فخص ما كان عاما.[١]

* حديث (إن الله خلق آدم على صورة الرحمن) ٢ووجه إعلاله :

أكثر أهل النقد على إنكار الحديث بهذا اللفظ، وكأن من نقله رواه بالمعنى، فغلط في ذلك :

والصورة في اللغة تطلق على : صورة كل مخلوق وهي هيئةُ خلقته. والنوع والصفة.

وجاءت أحاديث صحيحة فيها إطلاق الصورة، ومعانيها تختلف بحسب السياق.

منها حديث على سبيل المثال : (خلق الله آدم على صورته طوله ستون ذراعا ....) الحديث. الضمير (الهاء) يرجع إلى آدم، فذرية آدم خلقوا طورا بعد طور (نطفة ثم علقة .. إلخ) وآدم ليس كذلك بل خُلق على الصفة المذكورة في الحديث[٣].

---

[١]) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (٢/ ٩٢٢) بتصرف في المعنى

[٢]) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ج١٢/ص٤٣٠ح ١٣٥٨٠ حدثنا عَلِيُّ بن عبد الْعَزِيزِ ثنا إِسْحَاقُ بن إِسْمَاعِيلَ الطَّالْقَانِيُّ ثنا جَرِيرٌ عَنِ الأَعْمَشِ عن حَبِيبِ بن أبي ثَابِتٍ عن عَطَاءٍ عَنِ بن عُمَرَ بلفظه ، موأخرجه الحارث في سنده ج٢/ص٨٣١ح٨٧٢ باب النهي عن تقبيح الوجه ، حدثنا زهير بن حرب ثنا جرير به وبلفظه .

[٣]) شرح كتاب نقد متون السنة للدميني – محمد حسن عبد الغفار (٩/ ٨، المنتخب من علل الخلال (١/ ٢٦٥،ح١٦٨ ، علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٣/ ١٨٨)ح ٣٠٧٧ .

٣- المطلب الثالث : منهج النقاد في كشف علل الرواية بالمعنى :

١- معرفة من يعتمد على حفظه دون كتابه، فمن يعتمد على حفظه تقع منه الرواية بالمعنى وقد يقع في الغلط. ومقصدهم من التأكيد على أهمية التحديث من الكتاب، هو أن يظاهر الحفظ الكتاب، ليُرْجَع إليه حين النسيان أو الشك، للأمن من الخطأ. ولذلك رجحوا حافظ له كتاب، على حافظ لا كتاب له.

قال أحمد : حدثنا قوم من حفظهم، وقوم من كتبِهم، فكان الذين حدثونا من كتبهم أتقن.[١]

ومثال ما سبق حديث : (لا يرث المسلم الكافر) رواه الثقات عن الزهري بهذا اللفظ، ورواه هشيم ـ خطأ ـ من حفظه بالمعنى بلفظ (لا يتوارث أهل ملتين)[٢].

٢- تقديمهم الراوي الأفقه حين التعارض، لما للفقه من أثر كبير في دقة أداء الحديث، إذا لم يكن الراوي ممن يحفظ الحديثه بحروفه، ولذا فإن الأفقه قد يتفطن بِفضل مَعْرفَته من فَوَائِد اللَّفْظ لما لَا يتفطن إِلَيْهِ غير الْفَقِيه[٣]

ولهذا اشترط الشافعي في الثقة المقبول أن يكون "عاقلا لما يحدث به، عالما بما يحيل معاني الحديث من اللفظ ؛ لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه، لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام، وإذا أداه بحروفه فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته الحديث يقصد أن يفهم المعنى وأن يعرف الألفاظ التي يؤديه بها.[٤]

ولهذا فضل وكيع سند الفقهاء النازل : (سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله) على سند الشيوخ العالي : (الأعمش، عن أبي وائل، عن عبدالله)، وقال : حديث يتناوله الفقهاء، خير من أن يتناوله الشيوخ.

---

[١]) منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث (١/ ٥٢٧) ، تقييد العلم للخطيب البغدادي (ص: ١١٥)

[٢]) منهج الإمام البخاري (ص: ٣١٩) ، المطلب الثاني : الرواية بالمعنى وأثرها في التعليل

[٣]) ١- توجيه النظر إلى أصول الأثر (٢/ ٦٨٢) بتصرف

[٤٤]) تحرير علوم الحديث (٢/ ٧٩٢) ، شرح علل الترمذي (٢/ ٥٧٦)

قال ابن حبان في أول كتاب الضعفاء: الثقة الحافظ إذا حدث من حفظه وليس بفقيه، لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره، لأن الحفاظ الذين رأيناهم أكثرهم كانوا يحفظون الطرق والأسانيد دون المتون وقال ابن رجب : في كلامه نظر، ولم يسبق إليه، ولو فتح بابه لرُدَّ ما انفرد به الحفاظ كالأعمش ونحوه، ولا قائل بذلك.

وكلامه محمول على الثقات الذي لا يتحمل تفردهم. وأما الحفاظ المتقدمون كالأعمش وأبي إسحاق السبيعي فلا يقال فيهم ذلك لأن الظاهر من حالهم حفظ المتن والسند[١].

٣- جمع الطرق، ومعرفة مراتب الرواة في الحفظ وملازمة الشيخ. وهما من أهم وسائل النقاد في معرفة أخطاء الرواة في السند والمتن، فاختلاف الروايات ـ بعد جمعها ـ مع عدم إمكان الجمع يشعر الناقد بالاضطراب وعدم الضبط.[٢]

قال الترمذي: حدثنا محمد بن إسماعيل الواسطي قال سمعت ابن نمير عن أشعث بن سوار عن أبي الزبير عن جابر قال: كنا إذا حججنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فكنا نلبي عن النساء ونرمي عن الصبيان.

وهذا إسناد ضعيف: فيه أشعث بن سوار ضعيف. وفيه عنعنة أبي الزبير وهو مدلس. وأعل باضطراب متنه، فهنا جعل (التلبية والرمي عن الصبيان) وفيما سبق (التلبية عن النساء والرمي عن الصبيان). والحديث أعله ابن القطان باضطراب متنه[٣].

ومثاله : ما رواه محمد بن إسماعيل الواسطي عن جابر (كنا إذا حججنا مع النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ نلبي عن النساء ونرمي عن الصبيان) فقد رواه من حفظه وأخطأ بالمعنى، وقد خالفه الأوثق فرواه ابن أبي شيبة عن ابن نمير عن أشعث عن أبي الزبير عن جابر قال: حججنا مع رسول الله صلى الله عليه

---

[١]) شرح علل الترمذي (١/ ٤٣٠)

[٢]) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٨٤٧)

[٣]) الشرح المختصر لنخبة الفكر (ص: ٥٧)

وسلم ومعنا النساء والصبيان فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم". قَالَ التِّرْمِذِيُّ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا يُلَبِّي عَنْهَا غَيْرُهَا[١].

٤- معرفة اتحاد المخرج واختلافه [٢].

إن حصل اختلاف في رواية حديث : فإن اتحد المخرج، أو كان الرواة عن الصحابي أكثر من تابعي ودلت القرائن على أن القصة واحدة، واختلفت الروايات اختلافا حقيقيا، فيبحثون عن الراوي بالمعنى، لِتُرَجح الرواية المحفوظة، وإن اختلف المخرج واختلفت الروايات، فيجمع بينها وإلا فيحمل الأمر على تعدد القصة.

. مثال اتحاد المخرج مع عدم إمكان الجمع : ما روي بطرق متعددة عن شعبة من حديث (كل صلاة لا يُقرأ فيها بأن القرآن فهي خداج) مع (لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب).قيل أن الثانية مفسرة للأولى، وليس بصحيح لاتحاد المخرج، فالثانية شاذة رواها وهب عن شعبة من حفظه فأخطأ٣.

. ومثال اتحاد المخرج مع إمكان الجمع : الرواية المطلقة (نهى أن يتنفس في الإناء، وأن يمس ذكره بيمينه، وأن يستطيب بيمينه)٤، مع الرواية المقيدة (إذا بال أحدكم، فلا يأخذن ذكره بيمينه ...)٥ الحديث.

---

[١]) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (٢/ ٦٤٧)

[٢]) المقترب في بيان المضطرب (ص: ٤٢)

[٣]) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (٢/ ٣٥)

[٤])أخرجه الإمام مسلم في صحيحه كتاب / الطهارة باب النَّهْيِ عن الِاسْتِنْجَاءِ بِالْيَمِينِ ج١/ص٢٢٥ح ٢٦٧ حدثنا بن أبي عُمَرَ حدثنا الثَّقَفِيُّ عن أَيُّوبَ عن يحيى بن أبي كَثِيرٍ عن عبد اللَّهِ بن أبي قَتَادَةَ عن أبي قَتَادَةَ بلفظه ، والنسائي في السنن (المجتبى) ج١/ص٤٣ح ٤٨ أخبرنا عبد اللَّهِ بن مُحَمَّدِ بن عبد الرحمن قال حدثنا عبد الْوَهَّابِ عن أَيُّوبَ به وبلفظه ،، وللإمام أحمد في مسنده ج٥/ص٢٩٥ح ٢٢٥٧٥ حدثنا عبد اللَّهِ حدثني أبي ثنا عبد الْوَهَّابِ الثقفي عن أَيُّوبَ به وبلفظه ،

[٥]) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب /الطهارة بَاب لَا يُمْسِكُ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ إذا بَالَ ج١/ص٦٩ ح/١٥٣ حدثنا محمد بن يُوسُفَ قال حدثنا الْأَوْزَاعِيُّ عن يحيى بن أبي كَثِيرٍ عن عبد اللَّهِ بن أبي قَتَادَةَ عن أبيه بلفظه ،وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه كتاب/ الطهارة باب النَّهْيِ عن الِاسْتِنْجَاءِ بِالْيَمِينِ ج١/ص٢٢٥/ح٢٦٧ حدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا وَكِيعٌ عن هِشَامٍ الدَّسْتَوَائِيِّ عن يحيى بن أبي كَثِيرٍ به وبلفظه

ومما يبعد فيه احتمال تعدد الواقعة ويمكن الجمع فيه بين الروايات ولم اختلفت المخارج ما يكون الحمل فيه على طريق من المجاز كما في حديث عمر – رضي الله عنهما – المتقدم. أو بتقييد في الإطلاق كما في حديث يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه في النهي عن مس الذكر باليمين فإن بعض الرواة عن يحيى أطلق وبعضهم قيده بحالة البول ، أو بتخصيص العام[١].

فالثانية هي رواية الأكثر، وعدم التقييد في الرواية الأولى إنما هو من تصرف الرواي بما فهمه من المعنى، فيُحمل المطلق على المقيد[٢].

، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه باب النهي عن مس الذكر باليمين ج١/ص ٣٨ ح ٦٨ حدثنا علي بن خشرم حدثنا عيسى يعني بن يونس عن معمر بن راشد عن يحيى بن أبي كثير به وبلفظه .

[١]) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٨٠٠)

[٢]) تحرير علوم الحديث (٢/ ٦٩٢)

الخاتمة: وتشمل خلاصة البحث وبعض الاقتراحات

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام عَلَىٰ سيدنا مُحَمَّد وعلىٰ آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً،، فإن علم الْحَدِيْث النبوي الشريف من أشرف العلوم الشرعية، بَلْ هُوَ أشرفها عَلَىٰ الإطلاق بَعْدَ العلم بكتاب الله تَعَالَىٰ الَّذِيْ هُوَ أصل الدين ومنبع الطريق المستقيم؛ لذا نجد الْمُحَدِّثِيْنَ قَدْ أفنوا أعمارهم في تتبع طرق الْحَدِيْث ونقدها ودراستها، حَتَّىٰ بالغوا أيما مبالغة في التفتيش والنقد والتمحيص عَنْ اختلاف الروايات وطرقها وعللها فأمسىٰ علم مَعْرِفَة علل الْحَدِيْث رأس هَذَا العلم وميدانه الَّذِيْ تظهر فِيْهِ مهارات الْمُحَدِّثِيْنَ، ومقدراتهم عَلَىٰ النقد.

وبعد ...

فبهذه الكلمات أكون قد وصلت بحول الله وقوته إلىٰ ختام هذا البحث والذي أسأل الله عز وجل أن يتقبله وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم وأن ينفعني ومن اطلع عليه في الدنيا والآخرة وقد توصلت من خلال عملي هذا إلىٰ عدة نتائج وتوصيات لعل الله عز وجل أن ينفعنا جميعاً بها وكان منا ما يلي :-

١- إن علم العلل من أجل العلوم وأدقها ولا يقوم به إلا فطاحل علم الحديث ومن وفقه الله عز وجل من عباده لخدمة السنة في هذا المجال .

٢- إن صحيحي البخاري ومسلم قد كتب الله لهما الذيوع، وقد تلقتهما الأمة بالرضا والقبول، وأجمعت علىٰ اعتمادهما بعد كتاب الله في العمل للدنيا والآخرة ، وما وجه إليهما من نقد ما هو إلا أوهام لا ترتقي لدرجة النقد أو الطعن في صحتهما

٣- يجب أن يفرد لدراسة علم العلل مساحة أكبر في الدراسة والبحث لما له من مكانة وشرف

**وفىٰ ختام هذا البحث : أحمد الله عز وجل علىٰ أن وفقني وشرفني بالعمل في مجال خدمة السنة النبوية المطهرة واختيار هذا الموضوع ويعلم الله عز وجل أنني قد بذلت أقصىٰ ما في وسعي حتىٰ يخرج هذا العمل بالصورة اللائقة بمكانة سيد الأنبياء والخلق محمد ﷺ ولا يخالجنىٰ شك في أن هذا العمل قد اعترته بعض الأخطاء والعيوب وهذا هو دأب كل عمل ينتج عن العقل البشرىٰ فالكمال المطلق لله وحده وعذري

الوحيد أنني ما ابتغيت إلا الصواب وما طلبت إلا الرشاد ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ .

فما كان في هذا البحث من توفيق فمن الله وحده وما كان فيه من خطأ فإني أبرأ إلى الله تعالى منه وأسأله سبحانه أن يغفر لي ويتجاوز عن زلاتي وأدعوه سبحانه أن يتقبل هذا العمل بقبول حسن وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وأن يثقل به ميزان حسناتي يوم العرض عليه إنه سبحانه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير .

المراجع

- القرآن الكريم
- أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، كتاب الضعفاء: لأبي زرعة الرازي،الرسالة العلمية: لسعدي بن مهدي الهاشمي،الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م
- إتحاف النفوس المطمئنة بالذب عن السنة، أبو عبد الله أحمد إبراهيم، مكتبة ابن العباس، مصر، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- أثر اختلاف المتون والأسانيد في اختلاف الفقهاء [رسالة دكتوراة]، المؤلف: الدكتور ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩م
- أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء،المؤلف: محمد حسن عبد الغفار، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية
- أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء،،[أصل هذا الكتاب "رسالة ماجستير" نوقشت في بغداد في ١٩٩٩/٦/٢٣ م، وكانت بإشراف العلامة المحقق "هاشم جميل" وحصلت على درجة الإمتياز]،،المؤلف: ماهر ياسين فحل الهيتي،الناشر: دار عمار للنشر، عمان الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م
- أحاديث معلة ظاهرها الصحة، المؤلف: أبي عبدالرحمن مقبل بن هادي الوادعي الناشر: دار الآثار للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تأليف: الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني أبو يعلى، دار النشر: مكتبة الرشد – الرياض – ١٤٠٩، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس
- الإلزامات والتتبع للدارقطني،المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)،دراسة وتحقيق: الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي

الوداعي،الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م

- الإمام البخاري وصحيحه الجامع، أحمد فريد، دار العقيدة، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م، ص ١٥٧، ١٥٨.
- الباعث الحثيث شرح إختصار علوم الحديث(م)، تأليف: ابن تيمية(م)
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٣، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ص٥٤ بتصرف.
- التدوين في أخبار قزوين، تأليف: عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٨٧م، تحقيق: عزيز الله العطاري
- التعريف بعلم العلل، المؤلف: هشام بن عبد العزيز الحلاف.،المعيد في قسم السنة وعلومها بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. ١٤٢٤/٣/٢٣هـ
- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت،الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م
- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تأليف: الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، دار النشر: دار الفكر للنشر والتوزيع – بيروت – لبنان – ١٣٨٩هـ – ١٩٧٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان)
- التمييز،المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي،الناشر: مكتبة الكوثر – المربع – السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٠
- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل،المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ)،مع تخريجات

وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني – زهير الشاويش – عبد الرزاق حمزة،الناشر: المكتب الإسلامي الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م

- الجامع الصحيح المختصر، تأليف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار النشر: دار ابن كثير ، اليمامة – بيروت – ١٤٠٧ – ١٩٨٧، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا
- الجامع الصحيح سنن الترمذي، تأليف: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت – –، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تأليف: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر، دار النشر: مكتبة المعارف – الرياض – ١٤٠٣، تحقيق: د. محمود الطحان
- الجرح والتعديل، تأليف: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت – ١٢٧١ – ١٩٥٢، الطبعة: الأولى)
- الحديث والمحدثون
- الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية،المؤلف: محمد العربي القروي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت
- العلل لابن أبي حاتم،المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي،الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م
- السنن الكبرى المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)،المحقق: محمد عبد القادر عطا،الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣

- السنن الكبرى، تأليف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١١ – ١٩٩١، الطبعة: الأولى، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كسروي حسن
- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي،المؤلف: مصطفى بن حسني السباعي (المتوفى: ١٣٨٤هـ)،الناشر: المكتب الإسلامي: دمشق – سوريا، بيروت – لبنان،الطبعة: الثالثة، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م (بيروت)
- الشبهات الثلاثون، د. عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ص ٧٤،: ٧٦ بتصرف
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تأليف: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحسن الدارقطني البغدادي، دار النشر: دار طيبة – الرياض – ١٤٠٥ – ١٩٨٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي
- العلل ومعرفة الرجال، تأليف: أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، دار النشر: المكتب الإسلامي ، دار الخاني – بيروت ، الرياض – ١٤٠٨ – ١٩٨٨، الطبعة: الأولى، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس)
- العلة وأجناسهاعند المحدثين ،تأليف مصطفى باجو ، المكتبة الإسلامية ، القاهرة ،مصر ١٤٣٦هـ /٢٠١٥م
- القاموس المحيط، تأليف: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت
- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تأليف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، دار النشر: مكتبة الرشد – الرياض – ١٤٠٩، الطبعة: الأولى، تحقيق: كمال يوسف الحوت